



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة و تدقيق

دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين بولاية ورقلة

إعداد الطالبات:

بن نونة نوال

غطاس تويبة

حمادو زكية

أمام لجنة المناقشة

رئيس

د/ خالدي رشيدة أستاذ محاضر أ

اسم ولقب الأستاذ

مشرفا ومقررا

د/ عابي خليفة أستاذ محاضر أ

اسم ولقب الأستاذ

مشرفا مساعدا

د/ فاتح سردوك أستاذ محاضر أ

اسم ولقب الأستاذ

ممتحننا

د/ بكوش لطيفة أستاذ محاضر أ

اسم ولقب الأستاذ

السنة الجامعية : 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة و تدقيق

دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل
المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة ميدانية لعينة من المراجعين الخارجيين بولاية ورقلة

إعداد الطالبات:

بن نونة نوال

غطاس تويبة

حمادو زكية

أمام لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ

اسم ولقب الأستاذ

اسم ولقب الأستاذ

اسم ولقب الأستاذ

د/ خالدي رشيدة أستاذ محاضر أ

د/ عابي خليفة أستاذ محاضر أ

د/ فاتح سردوك أستاذ محاضر أ

د/ بكوش لطيفة أستاذ محاضر أ

رئيس

مشرفا ومقررا

مشرفا مساعدا

ممتحننا

السنة الجامعية : 2020/2019

الإهداء

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك
عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير (والدي العزيز) حفظه الله وبارك في عمره.
إلى حكمتي وعلمي إلى أدبي وحلمي إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى ما أعلّى في الوجود بعد الله ورسوله
(أُمِّي الغالية) حفظها الله وبارك في عمرها.
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ، إلى من آثروني على أنفسهم وعلموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو
أجمل في الحياة (إخوتي و أبنائهم) جمعني الله و إياهم في الفردوس الأعلى.
إلى كل الأصدقاء الذين تجرعت معهم حلو الحياة ومرها.
إلى كل من تجمعني معهم علاقة عمل زملائي وزميلاتي الذين لم ييخلوا عليا بالنصح والتوجيه.
إلى كل من ذكره قلبي ولم يذكره قلبي.

نوال

الإهداء

الحمد لله رب العالمين الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا اللحظات إلا بذكره ولا
تطيب الجنة إلا برؤيته "الله عجل"

أهدي ثمرة عملي :

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب المعرفة ، إلى التي انتظرت نجاحي صبرا وسقطت دمعها فرحا

إلى التي نمت في رحم حبها وغمرتني بدفيء حنانها

أمي أطل الله عمرها

إلى روح أبي الطاهرة

إلى رفيق حياتي وسندي في مشواري الدراسي زوجي حفظه الله .

إلى النجوم التي طالما تلالأت في سمائي وبذور الحب التي نمت في حبي أولادي داليا ، ثامر ، أحمد ياسين ، رفيف

إلى إخوتي وأخواتي وأولادهم

إلى رفيقات دربي نوال ، زكية ، مفيدة .

إلى كل طلبة وطالبات سنة ثانية ماستر محاسبة وتدقيق دفعة 2019 / 2020 .

توبة

الإهداء

إلى الغالي الذي وهب حياته في سبيل أسرته لتحيا حياة كريمة أبي العزيز

إلى روح أمي الطاهرة و التي كم انتظرت هذا اليوم لكن قدر الله أسبق أمي الغالية

إلى من تعب و سهر و شاركني السراء و الضراء زوجي و أبنائي مارية و مُحَمَّد السعيد

إلى من تقاسمت معهم هموم الدنيا و أفراحها إخوتي و أخواتي و زوجاتهما و أبنائهما

إلى أفراد عائلة جعفري كل واحد باسمه

إلى رفيقتا دربي غطاس توبية وبن نونة نوال

إلى زملائي في العمل المركز الجواري للضرائب بجامعة

إلى زملائي في الدراسة دفعة سنة الثانية ماستر محاسبة و تدقيق

إلى كل من ساعدني في هذا العمل الأستاذ احمداتو عمر و احمدتو صالح و زميلاتي مفيدة نور و هدى أتمنى لهم التوفيق

زكية

شكر وتقدير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

“وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ”

الشكر والامتنان لله عز وجل أولا وآخرا

عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على نعمته علينا في إتمام هذا العمل
نتقدم بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى كل الأساتذة والطاقم الإداري خاصة كلثوم و حاتم فيصل و كل
العاملين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالوادي خاصة قسم مالية ومحاسبة.
ونخص بالذكر الأستاذ الدكتور "فاتح سردوك" لقبوله الإشراف على مذكرة تخرجنا وما قدمه لنا من مساعدات.
كما لا ننس الدعم الذي تلقيناه من طرف الأستاذ د "حميداتو صالح" والأستاذ د "بن قانة إسماعيل"
كما لا يمكننا نسيان مجهود الأخت أمنية بوخلخال وفقها الله لما فيه كل الخير.
ولا يسعنا في الأخير إلا أن نتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إعداد عملنا.
ونعتذر لكل من لم نذكر اسمه

ولكل هؤلاء شكرا

نوال -توبة- زكية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور و مدى مسؤولية المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى بيان المسؤولية القانونية التي تقع على المراجع عند تأدية مهامه من خلال التزامه بالمعايير الدولية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة الاقتصادية.

ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى جزئين جزء نظري تكون من فصلين من أجل التأصيل النظري للموضوع و الجزء التطبيقي خصص لاختبار فروض البحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من خلال الإستبانات الموزعة، حيث اعتمدنا على برنامج "EXCEL" و البرنامج الإحصائي "SPSS22".

و في الأخير خلصت دراستنا إلى أن للمراجع الخارجي مسؤول عن الإبلاغ عن حالات الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال إبداء رأيه الصريح و المحايد و بذل العناية الكافية في أداء مهامه و التزامه بمعايير المراجعة الدولية مما يعزز مصداقية قراراته.

الكلمات المفتاحية: مراجع خارجي، فشل مالي، مسؤولية، إبلاغ.

Abstract

This study aims to highlight the role and extent of the external auditor's responsibility in reporting the financial failure of the economic institution, in addition to explaining the legal responsibility that falls on the auditor when performing his duties through his commitment to international standards in order to give the appropriate report on the status of the economic institution. In order to achieve this goal, the study was divided into two parts, a theoretical part consisting of two chapters for the theoretical rooting of the topic and the practical part devoted to testing the research hypotheses through statistical analysis of the data collected through distributed questionnaires, where we relied on the "EXCEL" program and the statistical program "SPSS22".

Finally, our study concluded that the external auditor is responsible for reporting cases of financial failure to the economic institution by expressing his frank and impartial opinion and exerting adequate care in performing his duties and adhering to international auditing standards, which enhances the credibility of his decisions.

key words: External auditor, financial failure, responsibility, reporting.



فهرس المحتويات

	الإهداء
	الشكر
	ملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال البيانية
IV	فهرس الملاحق
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري العام للمراجعة الخارجية	
01	تمهيد الفصل
02	المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة الخارجية
02	المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية و تطورها التاريخي
05	المطلب الثاني: مبادئ و فروض و أهداف المراجعة الخارجية
10	المطلب الثالث: أهمية المراجعة الخارجية و تصنيفها
16	المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية
16	المطلب الأول : معايير المراجعة الخارجية المنفق عليها
18	المطلب الثاني: معايير المراجعة الدولية
21	المبحث الثالث: الإطار القانوني للمراجع الخارجي
21	المطلب الأول : تعريف المراجع الخارجي
21	المطلب الثاني: مهام المراجع الخارجي
24	المطلب الثالث: مسؤوليات المراجع الخارجي
33	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لفشل المؤسسة الاقتصادية	
34	تمهيد الفصل
35	المبحث الأول: مفاهيم و مصطلحات
35	المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و أنواعه
38	المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية
40	المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية
42	المبحث الثاني: الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية و نماذج التنبؤ به و سبل علاجه
42	المطلب الأول : أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية
48	المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي و سبل علاجه
59	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
60	تمهيد الفصل
61	المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية
61	المطلب الأول: خطوات الدراسة الميدانية
63	المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
66	المطلب الثالث: أدوات الدراسة
67	المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية و تفسيرها
67	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة
72	المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة
85	خلاصة الفصل
الخاتمة العامة	
86	الخاتمة العامة
قائمة المراجع	
89	قائمة المراجع
الملاحق	
91	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	تطور مراجع الحسابات	05
02	الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي	37
03	تحديد العينة المستهدفة	63
04	مقياس ليكارت الخماسي	65
05	معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات	66
06	توزيع العينة حسب الجنس	67
07	توزيع العينة حسب العمر	68
08	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	69
09	توزيع العينة حسب المهنة	70
10	توزيع العينة حسب عدد سنوات العمل	71
11	معامل الارتباط بين المتغيرات	72
12	تقييم أهمية المراجعة الخارجية من وجهة نظر ذوي الاختصاص المحاسبي	73
13	تقييم الالتزام بالمعايير الدولية من وجهة نظر ذوي الاختصاص المحاسبي	74
14	تقييم أهمية التقارير و القوائم المالية من وجهة نظر الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي	75
15	تقييم مسؤولية المراجع الخارجي القانونية من وجهة نظر الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي	76
16	اختبار T للعينات المستقلة بالنسبة للجنس	79
17	اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقا لمتغير العمر	80
18	اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقا لمتغير المؤهل العلمي	81
19	اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقا للمهنة	83
20	اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقا لعدد سنوات الخبرة	84

فهرس الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	ملخص المفاهيم المرتبطة بتعريف مراجعة الحسابات	03
02	معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS	18
03	مراحل الفشل المالي	41
04	نموذج الدراسة	65
05	تركيبة الأفراد حسب الجنس	68
06	تركيبة الأفراد حسب العمر	68
07	تركيبة الأفراد حسب المؤهل العلمي	69
08	تركيبة الأفراد حسب المهنة	70
09	تركيبة الأفراد حسب عدد سنوات العمل	71

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	استبيان الدراسة

المقدمة العامة

مقدمة

نظرا للتطورات التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة في شتى الميادين خاصة في الميدان الاقتصادي و توسيع نطاق المبادلات التجارية أدى ذلك إلى تطور المؤسسات الاقتصادية الأمر الذي أدى حتما إلى تطور مهنة المراجعة الخارجية كونها الأداة المحايدة التي تزيد من ثقة و مصداقية مخرجات تلك المؤسسات ، حيث يعمل المراجع الخارجي على فحص التقارير والقوائم المالية التي تقدمها الإدارة بهدف إبداء رأيه في القوائم المالية ومدى تعبيرها على المركز المالي للمؤسسة محل المراجعة ونتيجة أعمالها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتجسيد نتائج الفحص في تقرير يساعد المستفيدين في اتخاذ القرارات ، وكذلك مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية ، وهذا ما يبرز مسؤوليات كبيرة على عاتق مراجع الحسابات الخارجي ، تتمثل في الدور الذي يمكنه القيام به تجاه حالات الفشل المالي الذي تتعرض إليه المؤسسات محل المراجعة ، والإبلاغ عنه في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة من خلال إجراءات معينة في إطار معايير المراجعة الدولية التي تحكم مسؤولياته أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة.

ونتيجة لآثار غير المرغوبة التي يحدثها الفشل المالي كان لا بد أن يقوم المراجع الخارجي بواجباته و مسؤولياته في محاولة الحد من حالات الفشل، و ذلك من خلال إجراءات معينة في إطار معايير المراجعة الدولية و المعايير التي تحكم مسؤولياته أثناء القيام بتنفيذ عملية المراجعة.

و كما هو الحال في بعض الدول خصوصا المتقدمة منها، فقد حصلت الكثير من حالات الفشل المالي التي كلفت الاقتصاد خسائر طائلة، فمثلا فشل في أمريكا عام 2001 كان أبرزها شركة إنرون، الرهن العقاري 2008، بورنت كوم، و الدول العربية كذلك لم تسلم من حالات الفشل كإفلاس البنك الوطني للتجارة و الاستثمار 2005، وبنك خليفة، ونتيجة لقصور دور المراجعة الخارجية و ضعف أداء المراجعين الخارجيين ظهرت حالات الفشل التي تعرضت له بعض المؤسسات مما زاد من اهتمام المراجعين و الباحثين و أصحاب الأعمال و المجتمعات المهنية في الرفع من دور المهنة و كفاءة و فعالية أداء المراجعين الخارجيين و الارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع الخارجي اتجاه حالات الفشل المالي و الإجراءات التي يمكنه من خلالها الإبلاغ عن حالات الفشل المالي و مدى استمرارية المؤسسة.

إشكالية الدراسة:

مما تقدم يمكن القول أن مشكلة الدراسة تتلخص في أن ما يحدثه الفشل المالي من آثار على الوحدات الاقتصادية بشكل خاص و اقتصاد الوطن بشكل عام ,ألقي مسؤوليات كبيرة على المراجع الخارجي بحيث أصبح مطالب بزيادة مجالات الخدمات التي يقدمها .ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به المراجع الخارجي للإبلاغ عن حالات فشل المؤسسة الاقتصادية الممارسة المهنية من خلال الوقوف على مجمل الفروض و الإجراءات و المبادئ التي تحكم الإطار النظري للمراجعة الخارجية و كذلك عرض مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية عن حالات الفشل المالي للمؤسسة وكذا الممارسة المهنية للمراجعة في ظل المعايير الدولية للمراجعة .ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية :

- ما مدى مسؤولية المراجع الخارجية في إبداء رأيه والإبلاغ عن استمرارية المؤسسة

الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية، ولغرض الإلمام بالموضوع قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

أ. الأسئلة الفرعية:

- ما مدى أهمية المراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل يلتزم المراجع الخارجي في إعداد تقريره عن وضعية المؤسسة على المعايير الدولية شكلا و مضمونا؟
- هل يساهم تقرير المراجع الخارجي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟
- ما مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، عدد سنوات العمل) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)؟.

1. فرضيات الدراسة:

بناء على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

على ضوء العرض السابق لإشكالية الدراسة نحاول صياغة الفرضية التالية والتي نرى بأنها تؤسس كإجابة مسبقة عن تساؤلنا.

تقوم عملية المراجعة الخارجية على إبداء الرأي الصريح من طرف المراجع الخارجي في الإفصاح عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية

الفرضيات الفرعية:

- المراجعة الخارجية هي إبداء الرأي الصريح وإعطاء صورة صادقة و حقيقية لوضعية المؤسسة الاقتصادية.
- يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة الدولية و قواعد السلوك المهني مما يعزز رأيه في إعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة شكلا و مضمونا.
- يبدي المراجع الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة.
- تقع المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- توجد فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، عدد سنوات العمل) عند مستوى الدلالة ($a \leq 0.05$).

منهج الدراسة:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر إشكالتنا و الإلمام بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على الإشكالية المطروحة، اتبعنا في هذا البحث على المنهج الوصفي و التحليلي حيث استعملنا الجانب الوصفي في الجانب النظري و ذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع استخدمنا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات لتحليل أسئلة الاستبيان وتفسيرها و استخلاص النتائج.

أهمية الدراسة:

الجانب الأكاديمي:

- تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا حيويا وهاما يبرز الدور الذي يقوم به المراجع الخارجي لضمان استمرارية المؤسسة الاقتصادية.
- التعرف على دور المراجع الخارجي في إبلاغ المؤسسات في حالة الفشل المالي الذي تتعرض له خاصة وأن الإدارة تعتمد على المراجع الخارجي في اتخاذ قراراتها؛
- تعتبر المراجعة الخارجية أداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها.

الجانب التطبيقي:

- إبراز الطابع العملي لمهنة المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفشل المالي للمؤسسة و الحد منه؛
- إبراز مجموعة الإجراءات التي يستعملها المراجع الخارجي في حالة وجود خطأ أو حدث يهدد فشل المؤسسة؛

- بيان مسؤولية المراجع الخارجي في الإبلاغ عن حالات فشل المؤسسة.

أهداف الدراسة:

- التحقق من الفرضيات الموضوعة؛
- وضع مفهوم لظاهرة الفشل المالي؛
- معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي ودوره في الإبلاغ عن الفشل المالي؛
- محاولة لأحداث الوعي لأصحاب القرارات و المسيرين لأهمية المراجعة الخارجية؛
- معرفة الإجراءات المتبعة لإبلاغ المؤسسات بالفشل المالي؛
- التعرف على أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة الخارجية والتحقق من مدى تطبيقها على المؤسسات الاقتصادية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة الحالية و نطاقها فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الدراسة في هذا الموضوع على دراسة دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

- **الحدود المكانية:** تم من خلال هذه الدراسة إسقاط الجانب النظري على مجموعة (عينة) من مكاتب المراجعة والمحاسبين في ولاية ورقلة و الولاية المنتدبة تقرت والمغير من خلال بيان أهمية المراجعة الخارجية والوقوف عن الإجراءات المتبعة من طرف المراجع الخارجي للإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية و إبراز مسؤولياته.

- **الحدود الزمنية:** امتدت دراستنا الميدانية و المتمثلة في توزيع الاستبيان على مكاتب المراجعة الخارجية والمحاسبين وأساتذة جامعيين و من ثم جمعها من تاريخ 15 ماي إلى غاية 30 جويلية 2020.

أسباب و دوافع اختيار الموضوع :

إن اختيار معالجة هذا الموضوع دون غيره من المواضيع العلمية كمحور دراسة، له عدة أسباب فضلا عن أهميته هناك دوافع شخصية و أخرى موضوعية:

- الدوافع الشخصية:

- الرغبة الشخصية للبحث في هذا المجال؛
- تعلق الموضوع المدروس بمجال الدراسة؛

- الميول إلى الاطلاع على واقع مهنة المراجعة.

- الدوافع الموضوعية:

- معرفة مدى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين بمسؤولياتهم التي تواجههم عند حالات فشل المؤسسة؛

- دور و أهمية المراجع الخارجي عند إصدار تقريره و أهميته بالنسبة للأطراف الخارجية؛

- معرفة دور المراجع الخارجي ومسؤولياته في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة.

هيكلية الدراسة:

من أجل الإحاطة بمضمون البحث والإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع وكذا إثبات صحة الفرضيات من عدمها، قمنا بتقسيم الدراسة كالتالي:

المقدمة حاولنا من خلالها إبراز إشكالية الموضوع و الفرضية الرئيسية له و كذا المنهج المعتمد ، ثم ثلاثة فصول رئيسية ، حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري العام للمراجعة الخارجية الذي قدمنا من خلاله بعض المفاهيم العامة والعناصر الأساسية المتعلقة بالمراجعة الخارجية و المراجع الخارجي، و في الفصل الثاني تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالفشل و المالي و نماذج التنبؤ به و سبل علاجه، و خصصنا الفصل الثالث للدراسة التطبيقية المتعلقة بصياغة أسئلة الاستبيان و تحليل وتفسير و استخلاص نتائج، لنختتم موضوعنا بخاتمة نبرز فيها النتائج المتوصل إليها من دراستنا و كذا جملة التوصيات الممكن إعطاؤها.

صعوبات الدراسة:

رغم أهمية الموضوع وحدثاته إلا أنه واجهتنا عدة صعوبات خاصة في الجانب التطبيقي نذكر منها :

- حداثة الموضوع المدروس وصعوبة الحصول على أفراد لهم اطلاع جيد عنه؛

- صعوبة الحصول على المعلومات لقلة المراجع؛

- انتشار وباء كورونا الذي أثر سلبا على عملية الدراسة والبحث وصعوبة التواصل مع الأستاذ المشرف وكذا

التنقل في عملية توزيع الاستبيان حتى التواصل بيننا نحن الطالبات؛

- صعوبة الحصول على عينة الدراسة بسبب صغر المنطقة وندرة توفر المزاويلين للمهنة في ولاية ورقلة والولايات

المتندبة تقرت والمغير حيث يتكتل أغلب المزاويلين في الشمال؛

- عدم تجاوب بعض أفراد العينة مع الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري العام للمراجعة الخارجية

تمهيد:

تتمثل المراجعة في مجموعة المبادئ والقواعد و الأساليب التي يمكن بواسطتها القيام بفحص انتقادي منظم لأنظمه الرقابة الداخلية والبيانات المثبتة في الدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع بهدف إبداء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية لنتيجة أعمال المشروع من حيث الربح والخسارة وكذا المركز المالي في نهاية فترة محددة .
و من خلال ما سبق قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية.

المبحث الثالث: الإطار القانوني لمراجع الحسابات.

المبحث الأول: مدخل إلى المراجعة الخارجية.

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مفهوم المراجعة الخارجية وتطورها التاريخي.

أولاً: مفهوم المراجعة الخارجية.

تعرف المراجعة الخارجية على أنها الفحص الانتقادي المحايد لدفاتر وسجلات المنشأة

ومستنداتها بواسطة شخص خارجي بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب تبعا لنوعية الفحص المطلوب منه، وذلك

بهدف إبداء الرأي الفني المحايد عن صدق وعدالة التقرير المالي للمنشأة خلال فترة معينة¹.

وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على

تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إعطاء رأي فني محايد حول صحة المصادقية حتى تنال القبول والرضا لدى

مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمون، المستثمرين، والبنوك².

تعرف المراجعة الخارجية باعتبارها فرع من فرعي المراجعة الرئيسية بأنها الأداة الرئيسية المستقلة والحيادية التي تهدف

إلى فحص القوائم المالية في المنشأة ومن ناحية أخرى فإن المراجعة الخارجية بمعناها المتطور والحديث والشامل على

إنها نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات المنشأة

موضوع المراجعة . كما تهدف إلى التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من حيث الكفاءة الاقتصادية والإدارية

لعمليات المنشأة ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية

موضوعية هادفة بنتائج المراجعة³.

وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية : " Association Accounting American « هي عملية نظامية

ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك

لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة . يمكن أن

نقول بأن المراجعة الخارجية هي التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات

المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات

المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المولد لها، وذلك لإعطائها المصادقية حتى تنال القبول والرضى لدى مستعملي

هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة المساهمون، المستثمرين، البنوك، إدارة الضرائب⁴.

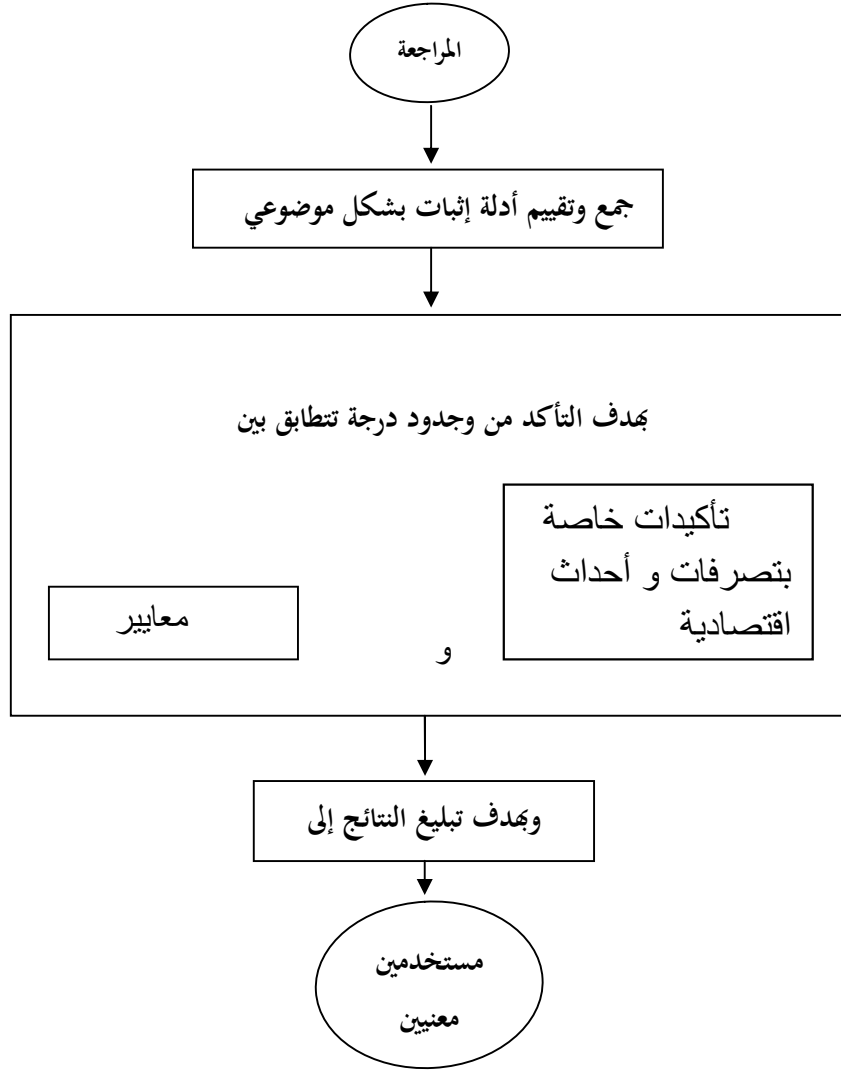
¹ أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص16، 17

² محمد التهامي طواهر، المراجعة الخارجية وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2006، ص1، 30

³ محمد السيد سرايا، المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص39.

⁴ مسعود صديقي، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي "المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة، ص25.

شكل رقم (1) : ملخص المفاهيم المرتبطة بتعريف مراجعة الحسابات .



المصدر: أمين السيد لطفي، المراجعة بين النظرية وتطبيق دار الجامعة الإسكندرية (2006 ص20)¹

ثانيا :التطور التاريخي للمراجعة الخارجية .

تطورت مهنة المراجعة الخارجية لما لها من أهمية بالغة عبر عدة مراحل:

• قبل عام 1500م

ظهرت عملية المراجعة بعد ظهور المحاسبة ،حيث كان المالك في هذا العصر يعين أشخاصا لمراجعة الأملاك العقارية و الفلاحية ،وكل ما يخص الممتلكات النقدية والسلعية .
في ذلك الوقت عينت الحكومات مراجعين لفحص السجلات المسبوكة من قبل الموظفين ،والتأكد من صحتها ،وتركز اهتمام المراجع على منع التلاعب من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية.

²أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الإسكندرية، 2006، ص 20.

• ما بين عام 1700 و1850.

في هذه الفترة انتعشت التجارة في أوروبا خاصة في إيطاليا الشيء الذي أدى إلى ظهور نظام محاسبي يحكم المعاملات التجارية، فظهر نظام القيد المزدوج لتنظيم تسجيل المعاملات التجارية بالقيم .
تطور هدف المراجعة بشكل كبير وذلك باكتشاف الأخطاء و التلاعبات عن طريق الفحص المفصل للعمليات و التسجيل في الدفاتر المحاسبية ومعاقبة السارق على الاختلاس.

• من عام 1850 إلى 1900.

تميزت هذه الحقبة بظهور شركات المساهمة الكبيرة، ومتعددة الأنشطة، الشيء الذي استدعى إلى ضرورة وجود وكلاء عن أصحاب رأس المال يتولون الرقابة على الإدارة والتأكد من سلامة العائد على رأس المال المستثمر هذا ما يتطلب وجود مراجع مستقل ومؤهل للمراجعة، إضافة إلى وجود هيئات مهنية تشرف على المهنة.

وكان هدف المراجعة اكتشاف الأخطاء و التلاعبات ومنع الغش من خلال فحص النظام المحاسبي .

• من 1900 إلى 1940.

أصبحت المراجعة تهدف إلى التأكد من صحة وعدالة المركز المالي، مع ذكر وتقويم نقاط القوة والضعف عن طريق تحليل نتائج المراجعة وإعطاء توصيات¹.

• من 1940 إلى 1970.

في هذه الحقبة أصبحت المراجعة تهدف إلى صدق وسلامة القوائم المالية وتنظيمها.

• من 1970 إلى 1990.

هنا تسعى المراجعة إلى احترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة وفحص نظام الرقابة .

• من 1990 إلى يومنا هذا .

تهدف المراجعة إلى إعطاء الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة واحترام المعايير ضد الغش والجدول التالي يوضح تطور المراجعة الخارجية والهيئات المسؤولة عنها.

¹ عبد الفتاح صحن، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ص26، 27.

الجدول رقم (1) : يوضح تطور مراجع الحسابات¹

المدة	الأمر بالمراجعة	المراجع	أهداف المراجعة
1850-1700	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، الحكومة	رجل الدين، كاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال، حماية الأموال
1900-1850	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	منع الغش، ومعاينة فاعليه، حماية الأصول.
1940-1900	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	تجنب الغش والأخطاء، الشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية
1970-1940	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
1990-1970	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين.	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990	الحكومة، هيئات أخرى والمساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة والاستشارة.	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي.

المصدر: عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة ، مطبعة الانتصار ، 1993 ص 5 - 9 .

المطلب الثاني: مبادئ وفروض وأهداف المراجعة الخارجية.

أولاً: مبادئ المراجعة الخارجية.

المبدأ عبارة عن نتائج وتعليمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات منسقة وقادرة على تفسير الإجراءات والطرق

المحاسبية المتبعة فعلاً في التطبيق العملي وتنقسم هذه المبادئ إلى قسمين²:

- المبادئ المرتبطة بالفحص: وتنقسم إلى:

- مبدأ التكامل:

و تعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية المحتملة على كيانها.

- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري :

¹ - عبد الفتاح الصحن ، مبادئ وأسس المراجعة ، مطبعة الانتصار ، 1993 ص 5 - 9 .

² عبد الفتاح الصحن، أصول المراجعة، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية 2000، ص 26.

يعني أن يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية من طرف المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.

- مبدأ الموضوعية في الفحص :

- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية :

يجب فحص مدى كفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لأهميتها في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية بمثابة مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة و السلطة والخوافز والاتصال والمشاركة .

2- المبادئ المرتبطة بالتقرير: وتتمثل إلى:

أ-مبدأ كفاية الاتصال:

ويعني مراعاة أن يكون تقرير مراجع الحسابات الخارجي وسيلة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة ومستخدميها بصورة حقيقية وبشكل يحقق الأهداف المنتظرة من إعداد هذه التقارير.

ب-مبدأ الإفصاح:

يجب على المراجع أن يفصح عن كل ما يوضح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى تطبيق المبادئ المحاسبية، وكذا المعلومات الخاصة بالتقارير المالية، وإبراز نقاط الضعف المتعلقة بالرقابة الداخلية والمستندات والسجلات.

ج-مبدأ النسبية :

يشير هذا المبدأ إلى ضرورة شمول التقرير على عمليات تفسير واضح لكل تصرف غير عادي يواجه المراجع، وإن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية و موضوعية.

د- مبدأ الإنصاف:

يجب أن تكون محتويات تقرير المراجع والتقارير المالية منصفة لجميع الأطراف المرتبطين بالمؤسسة سواء داخلية كانت أو خارجية¹.

فروض المراجعة الخارجية :-ثانيا:

تعرف الفروض على أنها معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار والمقترحات و القواعد الأخرى، و تتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها المراجعة في الآتي²:

1- قابلية البيانات للفحص:

¹ أحمد حلمي جمعة، (مرجع سبق ذكره)، ص24، 25.

² وليم توماس،أمرسون هنكي ترجمة أحمد حامد، كمال الدين سعيد المراجعة بين النظرية والتطبيق ، المملكة العربية السعودية ، 1997، ص51.

يجب أن تكون البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص، وينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات الحاسبية، والخطوط العريضة التي يسترشد بها لإيجاد نظام للاتصال بين معدي المعلومات ومستخدميها، وتتمثل هذه المعايير في:

- **الملائمة:** ضرورة ملائمة المعلومات الحاسبية وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- **القابلية للفحص:** أي الوصول إلى نفس النتائج للمعلومات المفحوصة من قبل شخصان أو أكثر.
- **البعد عن التحيز:** أي تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية¹.
- **القابلية للقياس الكمي:** القياس الكمي يعني تحويل المعلومات إلى معلومات أكثر فائدة من خلال عمليات حسابية.

2- عدم وجود تعارض بين مصلحة المراجع الخارجي ومصلحة إدارة المؤسسة محل المراجعة:

تعتمد إدارة المؤسسة على في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية التي ترتبط برأي مراجع الحسابات، ولذلك تستفيد من المعلومات التي تمت مراجعتها بدرجة كبيرة، ويجعل من عملية المراجعة أمراً ضرورياً أن تكون عملية المراجعة اقتصادية وعملية.

3- خلو القوائم المالية والمعلومات المقدمة للفحص من الأخطاء :

وهذا الفرض مثل الفرض السابق في كون المراجعة اقتصادية وعملية ، فعدم وجود هذا الفرض يتطلب من المراجع أن يوسع من اختباره عند إعداد برنامج المراجعة ، وأن يتقصى وراء كل شيء بالرغم من عدم وجود ما يؤكد أنه سيكشف هذه الأخطاء ، وهنا تكمن مسؤولية المراجع الخارجي في اكتشاف الأخطاء ، لذلك يجب التركيز في هذا المجال على درجة العناية المطلوبة من المراجع أثناء القيام بعمله.

4 - وجود نظام رقابة داخلية يبعد احتمال حدوث أخطاء:

إن وجود نظام رقابة داخلية سليم يبعد احتمال حدوث أخطاء، ولكن لا يبعد إمكانية حدوثه فالأخطاء ممكنة الحدوث رغم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية، ووجود هذا الفرض يعمل من عملية المراجعة عملية واقتصادية كباقي الفروض.

¹ أحمد فايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقاً للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص12.

5-التطبيق الصحيح للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال :

يعني هذا الفرض أن مراجعي الحسابات يستخدمون المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعنية ، كما أن هذا الفرض يطرح مشكلة تحديد مسؤولية المراجع عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير متوفرة لهذا يجب أن تكون الأحكام شخصية إلى حد كبير .

6- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي تبقى كذلك في المستقبل:

إن هذا الفرض مستمد من فرض محاسبي وهو فرض استمرار المشروع¹، يعني هذا الفرض أنه إذا اتضح لمراجع الحسابات أن إدارة المؤسسة صحيحة في تصرفاتها، وأن الرقابة الداخلية سليمة ، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد دليل عكس ذلك، والعكس صحيح.

7- أن يمارس المراجع مهنته كمراجع فقط:

أي استقلال المراجع بعمله كمراجع ، وهذا يعتبر أساسيا لحياة عملية المراجعة .

8- أن يلتزم المراجع بالتزامات المهنة المحددة أو القابلة للتحديد:

أن يكون مراجع الحسابات ملتزما بالتزامات مهن المراجعة التي حددتها الهيئات والمنظمات².

ثالثا: أهداف المراجعة الخارجية.

تطورت أهداف المراجعة الخارجية نتيجة التطور الذي عرفته المؤسسة الاقتصادية من جهة وتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى وسنوجز أهداف المراجعة الخارجية فيما يلي:

1 - الوجود والتحقق:

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من جميع الأصول والخصوم الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية الختامية موجودة فعلا.

2- الملكية والمديونية:

تعمل المراجعة على التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة و الخصوم التزام عليها فالوحدات المتواجدة في المخزونات أو الحقوق هي حق شرعي لها ،والديون مستحقة فعلا لأطراف أخرى،فالمراجعة الخارجية تعمل على تأكيد المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها.

¹أحمد قايد نور الدين، (مرجع سابق)، ص13.
²أحمد قايد نور الدين،(المرجع نفسه).

3 - الشمولية و الاكتمال:

الشمول من أهم العناصر الواجب توفرها في المعلومة ،لذا يجب على نظام المعلومات المحاسبي توليد معلومات شاملة على كل الأحداث التي تمت من خلال احتواء هذه المعلومة على المعطيات الأساسية , وللوصول إلى الشمولية ينبغي التأكد من صحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ,وتجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة والذي يعتبر من أهم أهداف المراجعة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي .

4 - التقييم والتخصيص:

تهدف المراجعة هنا إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها، مثل طرق إهلاك الاستثمارات وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية بانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويضمن الالتزام بهذا البند :

- تقليل ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية .
- ثبات الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.

5 - العرض والإفصاح:

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية و معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال إفصاحها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المهنية، وتم تجهيزها بشكل سليم وفقا للمبادئ المحاسبية، وتعتبر هذه المعلومات قابلة للفحص من طرف المراجع الخارجي للتأكد من مصداقيتها .

6 - إبداء الرأي الفني:

يسعى المراجع الخارجي من خلال عملية المراجعة إلى إبداء رأي فني محايد حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ولذلك وجب عليه القيام بفحص والتحقيق من العناصر التالية:

- ✓ التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة .
- ✓ مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- ✓ التأكد من التسجيل السليم للعمليات .
- ✓ التأكد من التسجيل السليم لكل الأعباء والنواتج الخاصة بالسنوات السابقة .
- ✓ كشف أنواع الغش، والتلاعب والأخطاء.

✓ تقييم الأهداف والخطط.

✓ تقييم الهيكل التنظيمي.

وبتطور مهنة المراجعة الخارجية أدى ذلك إلى تطور أهدافها حيث أصبحت تهدف إلى:

- مراقبة الخطط والسياسات و متابعة درجة التنفيذ وأسباب الانحرافات .
- تقييم الأداء ونتائج الأعمال المحققة من قبل المؤسسات .
- تحقيق أقصى كفاية اقتصادية وإنتاجية .
- اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الدفاتر والسجلات إن وجدت.
- المصادقة على الوثائق المالية والتقارير المودعة من طرف الإدارة لإعطائها مصداقية أكثر لمساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: أهمية المراجعة الخارجية و تصنيفها:

أولاً: أهمية المراجعة الخارجية:

للمراجعة أهمية بالغة كونها وسيلة لا غاية ، إذ تهدف إلى خدمة مستعملي القوائم المالية المصادق عليها من قبل مراجع الحسابات الخارجي، وطالبي خدمات المراجعة المستخدمين لهذه القوائم للاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم ويتمثلون في ¹ :

1 -إدارة المشروع:

تعتمد إدارة المؤسسة على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه، ولهذا تكون تلك البيانات مدققة من قبل هيئة فنية محايدة ، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب و تجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافآتهم .

2- المستثمرون:

أدى ظهور الشركات والمصانع الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين ، وانفصال الملكية عن إدارة الشركة ، مما استدعى ضرورة تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد ، من أجل طمأنة المستثمرين بعدم تعرض أموالهم للاختلاس والسرقة ، وذلك بقيام المراجع الخارجي بمراقبة إدارة الشركة .

¹ يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للطبع والتوزيع، 2000، ص8.

3- البنوك:

تعتبر المراجعة ذات أهمية خاصة ، وذلك من خلال طلب العميل قرض أو تمويل للمؤسسة عن طريق البنك حيث أن تلك البنوك تعتمد على القوائم المالية المراجعة في اتخاذ القرار لمنح القرض أو عدمه من أجل التوجيه الصحيح لأموالها لضمان سداد القروض في المستقبل .

4- الجهات الحكومية¹:

تعتمد الهيئات الحكومية و أجهزة الدولة على القوائم المالية المراجعة في عدة أغراض نذكر منها: التخطيط والرقابة، فرض الضرائب، ومنح القروض، وتحديد الأسعار وتقرير الإعانات لبعض الصناعات..... إلخ . كما تعتمد عليها نقابات العمال في التفاوض مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح .

5- المستثمرين المحتملين:

وهم بدورهم القوائم المالية المعدة من طرف المراجع الخارجي في دراسة إمكانية الاستثمار في المؤسسة ، وذلك بالتحقق من نتائج المؤسسة المتحصل عليها في السنوات الماضية ، ومدى إمكانية نجاحها في السنوات المقبلة .

6- الدائنون والموردون:

تعتبر سلامة المركز المالي للمؤسسة مصدر ثقة للمتعاملين مع المؤسسة من دائنين وموردين ، وللتأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة يستعين المتعاملون معها بالمراجع من أجل الأخذ برأيه في القوائم المالية .

7- مصالح الضرائب :

تعتمد مصالح الضرائب على تقرير المراجع في حساب ومراقبة الضرائب المفروضة على المؤسسة، والتأكد من تحصيلها من طرف مصالح الضرائب، من أجل تفادي ظاهرة التهرب الضريبي.

المطلب الثالث: تصنيف المراجعة الخارجية. يتم تقسيم المراجعة الخارجية وفقا لعدة معايير:

1-المراجعة من ناحية الإلزام القانوني: تنقسم المراجعة حسب هذا التقسيم إلى قسمين²:

أ - المراجعة الإلزامية:

وهي المراجعة الملزمة بنص القوانين ضرورة تعيين مراجع الحسابات، أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مراجع الحسابات قانوني للشركة يتولى مراجعة حساباتها وقوائمها المالية وقد جرى العرف في هذا المجال أن يقوم مجلس إدارة الشركة بترشيح مراقب الحسابات وتصدر الجمعية العامة للمساهمين في الشركة قرار تعيينه وتحديد أتعابه ومن ناحية أخرى قد تنص القوانين النظامية في بعض الشركات في القطاع الخاص على ضرورة مراجعة حساباتها عن طريق مراجع قانوني متخصص .

¹يوسف محمد جربوع،(مرجع سابق)،ص9.

²كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص191، 190.

وفي هذا المجال تظهر المراجعة الإلزامية واضحة بالنسبة للهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الجهاز الإداري في الدولة والتي تقضي جميع القوانين المنظمة لها بذلك، وغالبا تتولى تدقيق ومراجعة أنشطة هذه الوحدات والهيئات والمؤسسات العامة والأجهزة الرقابية المتخصصة في كل دولة ومثال ذلك الجهاز المركزي في مصر وديوان المحاسبة في لبنان وديوان المراقبة العامة في السعودية وغيرها من الدول .

ب- المراجعة الاختيارية:

وهي التي تتم دون إلزام معين بقانون أو بلائحة معينة، وهناك بعض المراجعات التي قد تطلبها المؤسسة من المراجع الخارجي لتحقيق غرض ما أو للتحقق من أمر معين أو اتخاذ قرار معين بناء على نتيجة المراجعة ومثال ذلك:

- مراجعة عمليات الخزينة في فترة معينة.

- مراجعة وتدقيق حسابات وعمليات المخازن المختلفة.

- مراجعة بعض عمليات الشراء دون غيرها أو عمليات البيع دون غيرها .ومن ناحية أخرى ورغم أن العديد من الشركات الخاصة لا تلزمها قوانين معينة بعملية المراجعة إلا أنها في الغالب تتفق مع مراجعين قانونيين لفحص ومراجعة دفاترها وحساباتها وهذا بهدف تحقيق ما يلي:

- الاطمئنان على سلامة ما تم من عمليات وما تحقق من نتائج.

- كسب ثقة الأجهزة الضريبية .

- الحفاظ على سلامة المركز المالي للشركة وسمعتها التجارية في مجال نشاطها.

- كسب ثقة الأطراف الخارجية التي تتعامل مع الشركة مثل البنوك والموردون إلى غير ذلك.

2 - المراجعة من ناحية نطاق المراجعة¹:

وتنقسم المراجعة إلى نوعين هما المراجعة الكاملة والمراجعة الجزئية.

أ - مراجعة كاملة:

و هي التي تتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المؤسسة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى أن تكون هناك مراجعة وتدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية:

- جميع العمليات المالية الصغيرة والكبيرة على حد سواء.

- جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.

- جميع الحسابات في دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.

- جميع المستويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا، (المرجع نفسه)، ص193، 192.

ويلجأ المراجع الخارجي إلى إتباع أسلوب المراجعة الكاملة في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة الداخلية غير مرضية مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر إلى استخدام أسلوب المراجعة الكاملة لتنفيذ برنامج عمله.

ب -المراجعة الجزئية:

و هي التي تتضمن مراجعة وتدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال فترة معينة محددة، ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المراجع:

- بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
- عمليات أيام معينة دون غيرها.
- عمليات أسابيع أو أشهر معينة دون غيرها.
- عينات من عمليات الإيرادات أو المصروفات إلى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات وعمليات المراجعة التي يتولاها المراجع، وفي هذا المجال يجب مراعاة ما يلي :
- لا يجب على المراجع إطلاع المسؤولين في المؤسسة موضوع المراجعة على طبيعة العمليات التي قام باختيارها .
- لا يجب على المراجع استخدام نفس العمليات ونفس الأسلوب عند القيام بمراجعة عمليات نفس المؤسسة مرة أخرى .
- على المراجع أن يكتب في تقريره تفصيل وطبيعة العمليات التي قام باختيارها ومراجعتها حتى لا يتعرض لأي مسؤولية معينة بالنسبة للعمليات التي لم يتم باختيارها .

3- المراجعة من ناحية التوقيت :

تنقسم المراجعة وفقا لهذا المعيار إلى مراجعة مستمرة ومراجعة نهائية :

أ-المراجعة المستمرة:

- و هي المراجعة التي تتم لعمليات المؤسسة خلال السنة المالية سواء كانت بطريقة منتظمة (أسبوعيا) أو غير منتظمة خلال أيام معينة على مدى الفترة، وهذا النوع من المراجعة يتبعه المراجع بصفة خاصة في حالة:
- ما إذا كانت المؤسسة تتميز بكبر الحجم و عمليات كبيرة ومتعددة.
- توافر عدد كبير من مساعدي المراجع الأمر الذي يمكنهم من التردد على المؤسسة بصفة مستمرة .
- عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته، وإتباع المراجعة المستمرة يساعد المراجع على تحقيق العديد من المزايا أهمها :
- متابعة عمليات المؤسسة أولا بأول وسرعة اكتشاف الأخطاء .

- معالجة الأخطاء بمجرد اكتشافها دون الانتظار حتى نهاية السنة.
- المساعدة في حل أي مشاكل بمجرد ظهورها دون انتظار فترة طويلة .
- المساعدة في زيادة نطاق الفحص والتدقيق .
- الانتهاء من عملية المراجعة في وقت مناسب دون الانتظار حتى نهاية السنة المالي.
- المساعدة على إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وبشكل منتظم على مدار السنة المالية
- المساعدة في انتشار عمل المراجعة والفحص والمتابعة داخل مكتب المراجعة على مدى السنة المالية مما يتيح فرصة التدريب والتعليم بالنسبة للعاملين في هذه المكاتب من المراجعين حديثي العهد بالمراجعة أو حديثي التخرج
- كما قد يترتب على إتباع أسلوب المراجعة المستمرة بعض المشاكل والعيوب ومنها :قد يحدث نوع من التلاعب في الدفاتر والسجلات التي قام المراجع بفحصها بعد أن ينتهي المراجع من مراجعتها، ذلك أن المراجع لن يقوم بإعادة مراجعة ما قام بمراجعتها مرة أخرى .
- قد يؤدي تردد المراجع بصفة دائمة ومستمرة للفحص ومراجعة الأعمال إلى ارتباك العمل بين العاملين في المؤسسة خاصة إذا قام بزيارتها في أوقات غير مناسبة .
- كثرة تردد المراجع على المؤسسة بصفة مستمرة قد تنشئ علاقات صادقة بين المراجع ومساعديه وبين العاملين في المؤسسة.

ب- المراجعة النهائية:

- هي المراجعة التي تبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من أعمالها ومن إعداد قوائم الحسابات الختامية، بحيث يتفرغ المراجع أو بعض مساعديه فترة زمنية معينة أسبوع أو أسبوعين مثلاً بعد انتهاء السنة المالية للمؤسسة ، ليتولى خلالها فحص ومراجعة حسابات وعمليات المؤسسة للتأكد من أن ما تحقق من نتائج يعبر تعبيرا صادقا عما أنجز من أعمال، وليقوم بعد ذلك بإعداد تقرير المراجعة المطلوب . تحقق المراجعة النهائية مزايا معينة بالنسبة للأطراف المختلفة من أهمها ما يلي :
- يفضلها الكثير من المراجعين الذين يتعاملون مع العديد من المؤسسات والشركات، حيث أن ارتباطهم المتعددة لا توفر لديهم الوقت الكافي لممارسة أسلوب المراجعة المستمرة.
 - يفضلها المراجع لأنها تتيح له الفرصة لتنسيق الوقت بينه وبين مساعديه .
 - تصلح لمراجعة عمليات وحسابات المؤسسات صغيرة الحجم والتي لا تستغرق وقتا طويلا .

- يفضلها المراجع في حالة قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة واطمئنانه إلى أنه نظام قوي وحيد وخاصة مع وجود إدارة فعالة للمراجعة الداخلية¹.

أما عن أهم العيوب التي تنتج من إتباع هذه الطريقة من المراجعة الخارجية فهي تتمثل فيما يلي:

- تعتبر مراجعة غير شاملة في الغالب لأن المراجع يختار عينات من كل نوع من العمليات ويترك باقي العمليات دون مراجعة .

- لا تصلح للمؤسسة كبيرة الحجم فقد تستغرق المراجعة وقتا طويلا يزيد عن الحدود المتعارف عليها .

- يغلب عليها الأسلوب العلاجي وليس الوقائي لأنها تعمل على كشف الأخطاء والانحرافات بعد وقوعها فعلا وبعد انتهاء السنة المالية.

و حتى يمكن التغلب على هذه المشاكل عند ظهورها أو غيرها يتطلب الأمر تدعيم نظام المراجعة إدارتها الداخلية والعاملين فيها والذين يتولون مراجعة عمليات المؤسسة أولا بأول وبصورة مستمرة ومنتظمة.

ومن ناحية أخرى ووفقا للعرف الجاري والقواعد العملية لعلم المراجعة فإن على المراجع أن يقوم بداية وقبل قيامه بتنفيذ برنامج مراجعته بتقييم نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في المؤسسة حتى يتأكد من قوته وفعاليتها وبالتالي يستطيع إتباع أسلوب المراجعة النهائية.

وبصفة عامة يمكن القول أنه عند إتباع أسلوب المراجعة المستمرة أو النهائية من اجل زيادة فاعلية المراجعة وعدم الوقوع في الأخطاء أو المشاكل يجب على المراجع إتباع القواعد والأسس التالية:

- يستخدم المراجع إشارات أو علامات خاصة به.

- أي نتائج أو مجاميع هامة أو أرصدة هامة ذات حساسية معينة يسجلها المراجع في مذكراته لحين الحاجة إليها عندما تكون هناك ضرورة .

- من حق المراجع الاحتفاظ بنسخة من الكشف أو التقارير الهامة والتي يخشى التلاعب فيه ليرجع إليها عند الحاجة

- على المراجع أن لا يراجع الترسيد في حسابات الأستاذ العام إلا في نهاية السنة المالية حتى يمكنه اكتشاف أي أخطاء أو مخالفات.

4-المراجعة من زاوية الفحص أو حجم الاختبارات:

تنقسم المراجعة حسب هذا التقسيم إلى نوعين:

¹كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا (المرجع نفسه).

أ - المراجعة الشاملة:

تعتبر المراجعة الشاملة نوعاً تفصيلياً إذ يقوم المراجع في ظلها بفحص جميع القيود والدفاتر والسجلات والمستندات والبيانات المحاسبية، والواقع أن هذا النوع قد يكون شاملاً بالنسبة إلى بند معين وقد يكون شاملاً بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة على حسب ما يقتضيه العقد المبرم ما بين المراجع وأصحاب المؤسسة والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند المراد مراجعته.

ب - المراجعة الاختيارية :

يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة (العينة) على الكل أو مجموع المفردات (المجتمع)، غير أن هذا النوع يتجلى خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم والمتعددة العمليات التي تصعب فيه المراجعة الشاملة لكل العمليات، لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة . و ما دام المراجع يهدف من وراء فحص البيانات والسجلات المحاسبية إلى إبداء رأي في محايد حول مدى تعبير المعلومات المحاسبية عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، فإنه لا بد من القيام بمراجعة العينة المختارة في ظل هذا النوع وفق الخطط التالية:

- المعاينة على أساس التقدير .
- المعاينة على أساس القبول أو الرفض .
- المعاينة الاستكشافية.

ونشير إلى أن الحكم الصادر عن مراجعة العينة قد لا يكون ممثلاً للمفردات وهذا راجع للمشاكل التالية¹:

- عدم تمثيل العينة المختارة لمفردات المجتمع ككل .
- عدم الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة .
- الأخطاء الواردة عند عملية تقدير معالم المجتمع.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية

المطلب الأول: معايير المراجعة الخارجية المتفق عليها.

لقد أصدر المجمع المحاسبي الأمريكي AICPA بواسطة مجلس معايير التدقيق قائمة معايير التدقيق العامة GAAS حيث تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حيث تتضمن هذه المجموعات عشرة معايير هي كالاتي:

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المرجع السابق، ص 196، 197، 198.

1- المعايير الشخصية :

تعتبر معايير عامة لأنها تعدد مقاييس لمعايير العمل الميداني, ومعايير التقرير كما توصف أنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية لمراجع الحسابات الخارجي, وتتكون المعايير الشخصية من ثلاث معايير¹:

المعيار الأول: يجب أن يكون المراجع الخارجي حاصل على مستوى مناسب من التدريب, ويتمتع بمهارة فنية للعمل كمراجع ويحتوي هذا المعيار على:

التأهيل العلمي والدراسي.

- التأهيل العلمي والخبرة المهنية.

الربط بين التأهيل العلمي والعملية ومتطلبات الأداء المهني . -

المعيار الثاني: يجب يتمتع المراجع الخارجي بالاستقلال في الاتجاه الذهني في كافة مراحل العمل.

المعيار الثالث: يجب ممارسة العناية المعتادة عند أداء المراجعة وإعداد التقرير.

2- معايير العمل الميداني:

تتعلق هذه المعايير بخطوات تنفيذ المراجعة والإجراءات الفنية , كما تبين أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتشتمل على ثلاث معايير هي :

المعيار الرابع: يجب أن يتم تخطيط العمل وتوزيع المهام على المساعدين والإشراف عليهم.

المعيار الخامس: يجب فهم الرقابة الداخلية للتخطيط والتدقيق وتحديد طبيعة التوقيت والاختبارات التي يجب

القيام بها.

وبعد دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يقوم المراجع بإعداد ورقة عمل تتضمن:

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.

- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية .

- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل المراجعة.

المعيار السادس: يجب الحصول على الأدلة الكافية من خلال الفحص والملاحظة والاستفسار وإرسال

المصادقات حتى يتوفر دليل مناسب للتوصل إلى رأي في القوائم المالية محل المراجعة.

3- معايير التقرير :

ترتبط هذه المعايير بكيفية إعداد التقرير النهائي لمراجع الحسابات وتشمل أربعة معايير:

المعيار السابع: يجب أن يحدد التقرير ما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع مبادئ المحاسبة المتفق عليها.

¹ أمين السيد أحمد لطفي, الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات, دار النهضة, مصر, 1997

المعيار الثامن: يجب أن يذكر في التقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة.

المعيار التاسع:

المعيار العاشر : يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع في القوائم المالية ككل وفي حالة عدم الإمكانية في التعبير عن الرأي في القوائم المالية المرفقة بالتقرير , يجب أن يحدد في التقرير على نحو قاطع إشارة إلى طبيعة عمل المراجع ودرجة مسؤوليته .

ويمكن توضيح هذه المعايير في الجدول التالي :

الشكل رقم (3) معايير المراجعة المتعارف عليها

معايير المراجعة المتعارف عليها GAAS		
معايير عامة - معايير شخصية	معايير العمل الميداني	معايير التقرير معايير محتوى المراجع
- التدريب الفني - الاستقلال الذهني. - العناية المهنية.	- تخطيط العمل و الإشراف على المساعدين - فهم الرقابة الداخلية - الحصول على أدلة إثبات كافية وصالحة	- انسياق القوائم المالية على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها - ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها - كفاية الإفصاح - التعبير عن الرأي

المطلب الثاني: معايير المراجعة الدولية:

عمل الاتحاد الدولي للمحاسبين على تطوير المعايير الدولية عن طريق مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية , الذي عمل جاهدا على تطوير إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية دولية للمراجعين , مع الاعتراف بمؤهلات المحاسبين المزاولين , وتهدف إلى تحسين درجة توحيد ممارسات المراجعة عبر العالم عن طريق إصدار تعليمات عن وظائف المراجعة¹ .

¹ أحمد السيد لطفي، التطورات الحديثة في المراجعة، مرجع سابق، ص23.

وفيما يلي تقسيمات معايير المراجعة:¹

المجموعة الأولى : 100- 199 قضايا تمهيدية : _

وتبين هذه المجموعة من المعايير المفاهيم الأساسية الخاصة بمعايير المراجعة الدولية ، وذلك من خلال تفصيل المعايير وتبين التعاريف الأساسية ، كما تبين أمور عامة تتعلق بشرعية المعايير ومدى أولويتها وأهميتها وأهدافها.

المجموعة الثانية : 200 - 299 المبادئ العامة والمسؤوليات :

وتبين الهدف من عملية المراجعة ، والمبادئ العامة التي تحكم عملية التحقيق ، وشروط اتفاقيات المراجعة ، والأسس التي تحكم جودة المراجعة ، وبيان متطلبات توثيق عملية المراجعة ، ومسؤوليات المراجع الخاصة بالغش والمخالفات القانونية وموقف المراجع من ذلك.

المجموعة الثالثة: 300-499 تقييم المخاطر والاستجابة لها:

وتتعلق هذه المجموعة بتخطيط عملية مراجعة البيانات المالية ، وتبين كيفية وأهمية فهم شركة العميل وبيئتها وتقييم مخاطر التحريفات المادية والإجراءات التي يقوم بها المراجع استجابة لهذه المخاطر ، وكذلك تبين هذه المجموعات الاعتباريات المتعلقة بمراجعة الشركات التي تستعين بمؤسسات الخدمات .

المجموعة الرابعة: 500-599 أدلة المراجعة:

وتشمل هذه المجموعة المعايير التي تبين أدلة المراجعة من حيث ماهيتها وخصائصها وأنواعها والإجراءات التي يقوم بها المراجع للحصول على هذه الأدلة وبيان الاعتباريات الخاصة بمراجعة الأرصدة الافتتاحية والمصادقات الخارجية والإجراءات التحليلية والعينات ومراجعة التقديرات المحاسبية ، ومتطلبات تقييم استمرارية شركة العميل ، وما يحصل عليه المراجع من تمثيلات الإدارة .

المجموعة الخامسة: 600 - 699 استعمال عمل الآخرين:

وتمثل المعايير التي تحكم تعامل المراجع مع المراجعين الآخرين والمراجع الداخلي والخبراء من حيث مدى التعاون بينهم ، ومتطلبات الاستعانة بهم .

المجموعة السادسة: 700 - 799 نتائج المراجعة والتقرير:

تبين هذه المجموعة المعايير الخاصة بتقارير مراجع الحسابات من حيث أنواع التقارير من خلال بيان مكونات التقرير المعياري النظيف وشروط إصداره ومكوناته ، ومن ثم بيان أنواع التقارير الأخرى مثل التقرير النظيف مع فقرة تفسيرية والتقرير المتحفظ والمخالف وتقرير الامتناع ، إضافة إلى بيان التقارير التي تتعلق بالبيانات المالية المقارنة والتقرير عن المعلومات الموجودة مع البيانات المالية المراجعة.

¹ علي عبد القادر الذنبيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2015، ص59-61.

المجموعة السابعة: 899 - 800 مواضيع خاصة:

وتتضمن معيار واحد وهو تقرير مراجع الحسابات عن مهام المراجعة ذات أغراض خاصة ، ويبين متطلبات إعطاء المراجع تقرير في حالة تكلفه بمهام خاصة مثل مراجعة بيانات مالية معدة على أسس محاسبية أخرى غير المقبولة قبول عام ، مثل الأساس النقدي أو القيام بمراجعة بعض الاتفاقيات أو ملخصات البيانات المالية .

وفي كل هذه الحالات يجب أن تكون شروط الاتفاقية واضحة في رسالة الارتباط سواء كانت رسالة ارتباط خاصة بهذه المهام أو نفس رسالة الارتباط الخاصة بعملية المراجعة ، أما تقرير المراجع في هذه الحالات فيتكون من نفس الأركان الشكلية لتقريره عن البيانات المالية ، مع إجراء بعض التغييرات المناسبة لطبيعة التكليف وشرح طبيعة المهمة والإجراءات التي يقوم بها المراجع.

المبحث الثالث: الإطار القانوني للمراجع الخارجي

المطلب الأول: تعريف المراجع الخارجي

حسب المادة 22 من القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يعرف المحافظ الحسابات على أنه: "كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤولية مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات والهيئات و انتظامها و مدى مطابقتها للأحكام و التشريعات المعمول بها"¹.

و حسب المادة 8 من القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010: يجب أن تتوفر في محافظ الحسابات الشروط التالية²:

- أن يكون جزائري الجنسية
- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية و السياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية و أن يكون مسجلا في المصف الوطني لمحافظي الحساب و نعرض لهذه العناصر بإيجاز فيما يلي: حتى يستطيع المراجع أداء عمله بكفاءة و فاعلية ينبغي أن يكون على دراية تامة بكل ماله من مهام و حقوق وسلطات و ما عليه من واجبات و مسؤوليات وفقا لما تقضي به قواعد ومبادئ المراجعة من ناحية و لما جرى عليه العرف في مجال المراجعة الخارجية من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: مهام المراجع الخارجي

الهدف الرئيسي لمهام المراجع الخارجي:

هو خدمة مساهمي الشركة عن طريق إبداء الرأي حول سلامة إعداد القوائم التقارير المالية التي تعدها الشركة وإنها تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية وليس بها أي أخطاء أو غش في حدود عينة الفحص لإتمام عملية المراجعة لتلك القوائم.

كما توجد مهام أخرى تتمثل في:

- يتولى عمل المراجع الخارجي شخص مهني مستقل معتمد من الجهات المختصة للقيام بعمل مراقبة الحسابات وتدقيقها ويتم تعيينه من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة.
- من حيث التمتع بالاستقلالية في العمل يعد المراجع الخارجي مستقل في أداء العمل عن إدارة الشركة ويتولى عملية الفحص للقوائم وتقييم العمل وإبداء الرأي بعد الانتهاء من عملية الفحص.

¹- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، ص: 7

² - محمد أمين، «الرقابة الداخلية و مراجعة الحسابات»، مركز خبرات الإدارة و المحاسبة، عمان 2001، ص2

- المراجع الخارجي مسؤول أمام جموع المساهمين عن ما يرد في تقريره المعد عن عملية المراجعة والفحص للقوائم المالية.

تتمثل مهام المراجع الخارجي في مهام ممارسة مهنة الخبير المحاسب، مهام ممارسة مهنة محافظ الحسابات ومهام مهنة المحاسب المعتمد.

أ- ممارسة مهنة الخبير المحاسب¹:

يقوم الخبير المحاسب بتنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات . مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون لممارسة وظيفة محافظ الحسابات. كما يقوم أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل، حيث تتجسد مهامه في الآتي:

مهامه تتمثل في المهام المذكورة سابقا زيادة على ذلك يعد الخبير المحاسب المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات كما يؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي، كما تعد مهمته أساسا مهمة ظرفية أو مؤقتة، نصت عليه المادتين 19 - 20 من قانون 10-01 المؤرخ في جوان 2010

ب - ممارسة مهنة محافظ الحسابات²:

يعد محافظ حسابات في مفهوم هذا القانون كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به حيث يضطلع محافظ الحسابات على المهام الآتية :

- المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به
- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

كما يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسكرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص، كما يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير، ويقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، ص: 6
² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، ص: 7

تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة. كما يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه, ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة. وتخص هذه المهام فحص قيم و وثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة.

يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحتها وانتظامها وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو أي كيان تابع لنفس المركز حسب المادة 23-24 من قانون 01-10. ولهذا يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد ما يلي:

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء, رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة, عند الاقتضاء
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة .
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين .
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال

تحدد معايير التقرير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم, حسب المادة 25 من قانون 01-10.

ج - ممارسة مهنة المحاسب المعتمد¹:

مهام المحاسب المعتمد موضحة في نصوص المواد التالية:

يعد محاسبا معتمدا في مفهوم هذا القانون المهني الذي يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته, مهمة مسك وفتح وضبط محاسبات وحسابات التجار والشركات أو الهيئات التي تطلب خدماته, بحيث

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010، ص: 9

يعرض تحت مسؤوليته ومن خلال الوثائق والأوراق المحاسبية المقدمة إليه الكتابات المحاسبية وتطور عناصر ممتلكات التاجر والشركة أو الهيئة التي أسندت إليه مسك محاسبتها.

تعد وتبقى الحسابات والموازنات والسجلات المحاسبية وكذا جميع الوثائق المتعلقة بها التي يتكلف بها المحاسب المعتمد، ملكية الزبون. كما يمكن له أن يعد جميع التصريحات الاجتماعية والجبائية والإدارية المتعلقة بالمحاسبة التي كلف به.

ولا يمكن احتسابها في جميع الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من طرف التاجر أو الشركة أو الهيئة المعنية يمكن للزبون أن يلتزم من المحاسب المعتمد القيام بمهام المساعدة في إعداد الجداول المالية.

تحدد أتعابه في بداية مهمته، وفي إطار عقد تقديم خدمات يحدد مجال التدخل والوسائل الموضوعة تحت التصرف وشروط تسليم الوثائق. المواد 45/41 من قانون 10-01

المطلب الثالث: مسؤوليات المراجع الخارجي .

تتمثل مسؤوليات المراجع الخارجي في مسؤوليات الخبير المحاسب و المحاسب المعتمد و محافظ الحسابات و نظرا لأهمية مسؤوليات محافظ الحسابات فقد وصفت تشريعات لهذا الغرض . و على هذا الأساس فإن محافظ الحسابات أثناء تأدية مهامه ثلاث أنواع من المسؤوليات :

الفرع الأول-المسؤولية المدنية و التأديبية

أولاً: المسؤولية المدنية :

برزت من بين مصادر الالتزام و كان لتطورها أثر في القوانين الوضعية الحديثة , حيث وضع لها القانون المدني الجزائري سبعة عشر مادة (من المادة 124 إلى المادة 140).¹

1-تعريف المسؤولية المدنية: هي التزام لتعويض الضرر وهي نوعان :

- مسؤولية عقدية: تقوم على أساس الإخلال بالتزام عقدي .
 - مسؤولية تقصيرية: تقوم على أساس الإخلال بالتزام قانوني يتمثل في الالتزام بعدم الإضرار بالغير.
- فالمشرع الجزائري و في غياب التطبيق و الاجتهاد القضائي و الفقهي فإنه يؤكد في المادة 61 من القانون 01-10 المتعلق بالمهن المحاسبية . إن محافظ الحسابات مسؤول مدنيا أثناء تأدية مهامه اتجاه زبائنه في الحدود التعاقدية و بالتالي فهو مسؤول اتجاه الشركة عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه و يتحمل بالتضامن (سواء اتجاه الشركة أو اتجاه الغير)الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون.

¹ بن جميلة محمد, مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة, مذكرة لنيل الماجستير , تخصص قانون مالية جامعة قسنطينة 2010 ص112

2- شروط قيام المسؤولية المدنية :

1.2/ شروط قيام المسؤولية العقدية : تنثار بمجرد الإخلال بأحد شروط العقد.

2.2/ شروط قيام المسؤولية المدنية لمحافظ الحسابات :

أ/ الخطأ: يعد محافظ الحسابات مسؤول عن الأخطاء الشخصية التي يرتكبها سواء أكان ممارسا بصفة فردية أو بصفة جماعية و لا يعد مسؤول عن الأخطاء التي يرتكبها القائمون على الإدارة و المديرون¹ , إلا إذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية بناء على نص المادة 715 مكرر 2/14 من القانون التجاري الجزائري .

و بما أن المادة 52 من 01/10 المتعلقة بالمهنة الثلاث الجديدة أعطت الحق لمحافظ الحسابات بالاستعانة في إطار شركة مدنية بخبراء مهنيين لحسابه و تحت مسؤوليته فبعد إذن بموجب ذلك مسؤول مدنيا إذا ارتكب فرد من مجموعته أو أحد أعوانه خطأ تنتج عنه المسؤولية المدنية .²

و يكمن خطأ محافظ الحسابات في :

- إما بالنقص في التقارير المطلوبة من محافظ الحسابات أو بالتأخر في إتمام المهام الموكلة إليهم أو الاكتفاء بالمراقبة السريعة للقوانين و السجلات .

- الامتناع عن مراقبة الحسابات لمدة تسع أشهر.

- عدم إفشاء التزوير المسجل في الحسابات و عدم انتظامها.

- القيام بمراقبة بسيطة و سطحية للحسابات .

و بالتالي على محافظ الحسابات أن يقوم بمراجعة العمليات الداخلة ضمن مجال اختصاصاته و أن يبحث عن الأخطاء المحتملة وقوعها والاختلاف بين المبدأ (الالتزام ببذل العناية و توفير الوسائل) و الاستثناء (الالتزام بتحقيق نتيجة) يمكن في صور الأخطاء التي يرتكبها محافظ الحسابات , و طبقا للقواعد العامة لا يمكن اعتبار محافظ الحسابات مسؤول مدنيا بمجرد وقوع الخطأ لكن يجب أن يتسبب هذا الخطأ في حدوث ضرر أكيد.³

ب/الضرر: لا تنعقد المسؤولية التقصيرية لمحافظ الحسابات إلا في حالة وقوع ضرر للشركة أو للغير طبقا للمادة 02/610 من القانون 01/10 المتعلق بالمهنة الثلاث الجديدة , و يقع علي عاتق طالب التعويض إثبات الضرر الذي يجب أن يكون فعليا وقابلا للتقييم أي ضرر ذو طبيعة تعويضية إضافة لكونه مباشرا وشخصيا وأكيد

¹ Nacer-Eddine Sadi & Ali Mazouz /La Pratique du commissaire Aux Comptes en Algerie,tome01/Société Nationale de Comptabilité-1993/page71.

² بن جميلة محمد, مرجع سابق ص114و115
³ بن جميلة محمد مرجع سابق ص115 إلى 117

يمس حقا معنيا للشركة أو للغير. وصفة عامة الضرر له صفة مادية بحيث يرتب خسارة مالية للشركة أو للغير الذي يتعامل معها¹.

ج/ العلاقة السببية²: قد توجد السببية دون وجود الخطأ وقد يوجد الخطأ دون وجود السببية ويراد بها قيام علاقة مباشرة ما بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول و بين الضرر الذي أحدثه و الذي أصابه المضرور، فلقد أجمع الفقهاء على أنه من الصعب إثبات هذه العلاقة السببية لأن المسؤولية تقوم أساسا على خطأ الامتناع أي أن عدم قيام المحافظ بعمله أدى إلى وقوع الخطأ وكذلك لصعوبة إثبات الطابع السببي لهذه العلاقة فإذا استطاع طالب التعويض إثبات الخطأ و الضرر والعلاقة السببية بينهما فله طلب التعويض جراء الضرر الذي أصابه. وبالمقابل لمحافظ الحسابات نفي المسؤولية عنه إذا أثبت أنه قد بذل عناية محافظ الحسابات العادي .

تنفي مسؤولية محافظ الحسابات في إطار ثلاث حالات وهي:

-في حالة وجود خطأ .

-في حالة خطأ الغير .

-في حالة وجود قوة قاهرة .

ثانيا : المسؤولية التأديبية (المهنية) :

لقد نظم المشرع الجزائري في القانون 01/10 المتعلق بالمهنة الثلاث الجديدة في المادة 63 و ذكر العقوبات التأديبية و التي تسلط على محافظ الحسابات و أحالنا إلى التنظيم بخصوص تحديد درجات الأخطاء و العقوبات التي تقابلها لقوله : "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجان التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه ,عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة الوظيفة"³. حيث اعتبر المشرع الجزائري بأن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة محافظ الحسابات وظيفته و باعتبار أن المشرع الجزائري لم يعطي تعريفا دقيقا للخطأ التأديبي فيمكنه بموجب ذلك أن يمتد ليشمل الحالات التالية⁴:

- عدم احترام الضوابط المتعلقة بالالتزامات الواجب احترامها اتجاه الغرفة الوطنية .

باعتبار ذلك نتيجة لعدم احترام المحافظ لمختلف العلاقات التي تربطه بالغرفة كأن لا يقوم بإعلامها في أجل قدره شهر واحد بكل التغيرات التي قد تطرأ أثناء حياته المهنية .

¹ J.Moneger & T.Granier/le commissaire aux comptes/DALLOZ 1995/page 145.

² بن جميلة محمد, مرجع سابق, ص من 117 إلى 120

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, مرجع سابق, ص 10

⁴ بن جميلة محمد, مرجع سابق, ص من 125 إلى 128

- الأخطاء التأديبية الناجمة عن عدم احترام حالات التنافي المنصوص عليها قانونيا.

بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية الممكن انعقادها ضد محافظ الحسابات الذي لم يحترم حالات التنافي المنصوص عليها في القانون، ويمكن أن تنعقد مسؤولية المحافظ التأديبية وفق ما تنص عليه المواد تضمنها المرسوم التنفيذي 163-96 المتعلق بأخلاقيات المهن الثلاث.

- الأخطاء الناجمة عن عدم احترام كرامة و شرف المهنة .

على محافظ الحسابات عدم المساس بكرامة المهنة و شرفها و التحلي بالرصانة اللازمة لذلك فمحافظ الحسابات الذي يرتكب تصرفا مخلة بالشرف و النزاهة حتى خارج ممارسته للمهنة توقع عليه عقوبات تأديبية .

1- المتابعة التأديبية لمحافظ الحسابات :

أن مختلف التشريعات لم تقم بتنظيم النظام التأديبي مثلما يتطلب الأمر فهو يعتبر أضعف نقطة لتنظيم مهنة محافظ الحسابات¹ وهنالك إجراءات متخذة اتجاه محافظ الحسابات و كذا تبين العقوبات التأديبية الممكن توقيعها عليه

1/ 1 الإجراءات المتخذة :²

تتمثل الهيئات التأديبية الخاصة بالتنظيم المهني لمحافظ الحسابات في الجزائر في اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة التي تقرر العقوبات التأديبية في حق المحافظين طبقا للتنظيم و هذا حسب ما صت عليه المادة 63 من القانون 01/10، أمام الجهة القضائية المختصة طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها على أن يتكفل التنظيم بتحديد درجات الأخطاء و عقوبة كل واحدة منها.

1/2 العقوبات التأديبية : حددت المادة 2/63 من القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد العقوبات

التأديبية الممكن اتخاذها ضد محافظ الحسابات بقولها "تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها في :

- الإنذار.
- التوبيخ.
- التوقيف لمدة أقصاها ستة أشهر .
- الشطب من الجدول.³

¹ Jean Hemard & François Terre & Pierre Mabilat/Sociétés Commerciales -tome 02/DALLOZ. Paris- 1974/page.660

² بن جميلة محمد، مرجع سابق ص 129 الى 131

³ المادة 38 من المرسوم التنفيذي رقم 96 المتضمن قانون الأخلاقيات المهنية و كذا المادة 71 من النظام الداخلي لمصف الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين

إن المشرع الجزائري تدارك نفسه خلال النص في القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد على العقوبات التأديبية التي توقع على محافظ الحسابات وفتح باب الطعن فيه أمام الجهة القضائية المختصة طبقاً للقواعد العامة في حين أنه أحالنا إلى التنظيم الذي يتكفل بتحديد درجة الأخطاء و العقوبات التي تقابلها .

الفرع الثاني: المسؤولية الجزائية

لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط و الخدمات التي يقدمها لها, بل يساهم أيضا في اخلقه للحياة الاقتصادية, ضامنا بذلك الامتثال لقانون أخلاقيات المهنة و تشجيع شفافية المعلومة المالية, أي أن محافظ الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة, و بذلك فإن محافظ الحسابات الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته, فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية و يتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤوليات.¹

و يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية في حالة ارتكابه لجرائم يعاقب عليه القانون , كما جاء في نص المادة 62 من قانون 01/10 على أنه "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية الجزائية عن كل تقصير في القيام بالتزام قانوني".²

ويمكن تعريفها بناء على ذلك بأنها المسؤولية التي يتحملها محافظ الحسابات بحكم القانون إذا توفر القصد الجنائي أي علمه بالجريمة و مشاركته فيها .

وما يميز المسؤولية الجنائية عن المسؤولية المدنية و التأديبية هو أن هذا الأخير لا يكون مسؤول عن الأخطاء المنسوبة إليه إلا إذا توفر الركن الشرعي وفق نص المادة 01 من قانون العقوبات "لا جريمة عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون", و باختلاف الجرائم الممكن ارتكابها الشركات تختلف و صيغة محافظ الحسابات تجاهها إذ من الممكن اعتباره فاعلا أصليا فيها كما يمكن اعتباره شريكا فيها, و من هنا سنقوم بدراسة الجرائم الممكن أن يرتكبها محافظ الحسابات سواء أكانت خاصة بها أم كان شريكا فيها.

الجرائم الخاصة بمحافظ الحسابات :

إدراكا لخطورة دور محافظ الحسابات فلقد نصت مختلف التشريعات على مجموعة من الجرائم يرتكبها إخلالا بواجباته الرقابية, فالجرائم التي تقع من طرف محافظ الحسابات إما لمخالفته للقواعد اللازمة لممارسته للمهنة أو لمخالفته للقواعد المنظمة لأدائه لوظيفته.

¹ Antoine MERCHER ,Audit et commissariat aux comptes: guide de l'auditeur et de l'audite. Editions Francis. Editions Francis Lefebvre ;paris;2009/2010;p.269.

² بلخير بوهيشة, مرجع سابق,ص22

علما أن ممارس مهنة محافظ الحسابات قد يكون شخصا طبيعيا أو شخصا معنويا فمن البديهي مساءلة الشخص الطبيعي وفقا للقواعد العامة أما التساؤل المطروح بالنسبة للشخص المعنوي: "هل يجوز مساءلته جزائيا؟ إن القانون 01/10 لم يشير إلى إمكانية مساءلة الشخص المعنوي حيث أن المادة 62 لم تتضمن إشارة صريحة بإمكانية مساءلته لكن في إطار تحديثها عن الممارسة غير شرعية (المادة 74 من القانون نفسه) لهذه المهنة أو انتحال صفة محافظ الحسابات من طرف شركة خبيرة في المحاسبة أو مؤسسة حسابية أشارت إلى العقوبة التي تسلط على هذه المهنة.

الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة:¹

لقد وضع المشرع الجزائية ضوابط لهذه المهنة وصنف جرائمها عقوبات على كل مخالف القوانين على النحو التالي:

1- جريمة الممارسة غير الشرعية لمهنة محافظ الحسابات:

لقد نصت المادة 73 من القانون 01/10 المتعلق بالمهن الثلاث على أنه "يعاقب كل من يمارس مهنة... و محافظ الحسابات... بطريقة غير شرعية بغرامة مالية تتراوح من: 500.000 دج إلى 2.000.000 دج, وفي حالة العود يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة أشهر إلى سنة واحدة و بضعف الغرامة"² لا يمكن ممارسة مهنة محافظ الحسابات إلا من طرف أشخاص طبيعيين و معنويين مسجلين في جدول الغرفة مع الشروط المنصوص عليها في القانون 01/10.

2- جريمة انتحال صفة محافظ الحسابات:

حيث نصت المادة 2/74 من القانون 01/10 على هذه الجريمة بقولها "و يعد كذلك ممارسا غير شرعي المهنة المحاسبية و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد كل من ينتحل إحدى هذه الصفات أو التسميات شركة خبيرة في المحاسبة أو شركة محافظ الحسابات أو شركة محاسبة أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات أو التسميات "إن هذه الجريمة لم ترتكب دائما إذ إنها تقع مجرد ادعاء شخص صفة محافظ الحسابات على خلاف الحقيقة أو استخدامه صفة شبيهة بصفة محافظ الحسابات , تكون عقوبة كل من قام بها حسب ما جاءت المادة من المادة 243 من قانون العقوبات و التي تنص على أنه "كل من استعمل لقب متصلب مهنة منظمة قانونيا أو يستوفي الشروط المفروضة لحملها يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين و بغرامة من 500 إلى 5000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين ."

3- جرائم عدم الملائمة القانونية :

لقد نصت المادة 175 مكرر 6 من القانون التجاري على الشروط القانونية اللازمة لتفادي الوقوع في عدم الملائمة

¹ بن جميلة محمد, مرجع سابق, ص من 136 إلى 137

² الجريمة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المادة 73, مرجع سابق ص12

كما تضمن القانون 10/01 المتعلق بالمهن الثلاث الجديد حالات التنافي و الموانع حيث يتعرض كل من لا يحترمها إلى متابعة جزائية طبقا لنص المادة 829 من القانون التجاري التي تنص على: "يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20.000 دج إلى 200.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل شخصية يقبل عمدا أو يحتفظ بوظائف مندوبي الحسابات بالرغم من الملائمات القانونية.

المطلب الرابع: حقوق وواجبات المراجع والخارجي :

المراجع شخص له حقوق كما له واجبات عليه القيام بها ويتحمل مسؤولية كبيرة اتجاه هذه الواجبات لأن مهنة المراجعة مهنة دقيقة وصعبة، فيجب أن يقوم بعمله كما يجب لكي لا تكون عليه في المستقبل أي جنحة أو جنابة ويكون محافظ بالخصوص على الأمانة المهنية.

أولاً: حقوق المراجع الخارجي

للقيام بمهمة المراجعة يتمتع المراجع الخارجي ببعض الحقوق أهمها ¹:

- حق الاضطلاع : يحق للمراجع الخارجي الإطلاع على دفاتر المؤسسة و سجلاتها و مستنداتها في أي وقت و يشمل ذلك جميع الدفاتر و السجلات المحاسبية و غير المحاسبية و محاضر جلسات مجلس الإدارة و الهيئة العامة للتأكد من مدى التقيد بنظام المؤسسة و متطلبات قانون الشركات . كذلك يمكن للمراجع الخارجي زيارة المؤسسة في أي وقت و دون إخطار مسبق. و في حالة عدم تمكنه من ممارسة هذا الحق، فإنه يجب على المراجع رفع تقريره بهذا الأمر إلى مجلس الإدارة و الجمعية العامة.

- حق طلب البيانات و الإيضاحات يحق للمراجع الخارجي طلب البيانات و الإيضاحات من إدارة المؤسسة التي يقوم بفحص حساباتها للقيام بمهمته بالشكل المناسب و في حالة رفض إدارة المؤسسة توفير البيانات والإيضاحات الضرورية للمراجع الخارجي فإنه يحق له إبلاغ مجلس الإدارة عن امتناع الموظفين عن توفير هذه البيانات و ذلك لأن المراجع يذكر في تقريره صراحة عما إذا تمكن الحصول على المعلومات و البيانات الضرورية لأداء مهمته أم لا.

- الحصول على صورة من الإخطارات المرسلة للمساهمين: من حق المراجع الخارجي الحصول على صورة من الإخطارات و البيانات المرسلة للمساهمين التي يرسلها مجلس الإدارة إليهم لدعوتهم لحضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين.

- حق دعوة الجمعية العامة للمساهمين : يحق للمراجع الخارجي دعوة الجمعية العامة للمساهمين لاجتماع في حالة حدوث حالة طارئة بالمؤسسة تحدد مركزها المالي و استقرارها , مثل سوء تصرف الإدارة, وجود حالات انحراف

¹ رأفت سلامة وآخرون, علم تدقيق الحسابات النظري الطبعة الأولى, دار المسيرة للنشر و توزيع الطباعة, الأردن, 2011 ص 113-114

خطيرة تؤثر على مستقبل المؤسسة و ذلك كونه و كيلا عن المساهمين للحفاظ على مصالحهم و أموالهم و ذلك لإحاطتهم علما ما يحصل داخل المؤسسة من خلل ومشاكل حتى يخلي مسؤوليته.

- حق مناقشة اقتراح عزله: يحق للمراجع مناقشة اقتراح عزله و الرد و الدفاع عن موقفه أمام الجمعية العمومية للمساهمين, و يعتبر هذا الحق أحد الضوابط التي تحول دون عزل المراجع عزلا تعسفيا أو استخدام هذا الحق للتأثير على المراجع.

- تحديد وقت الجرد: يحق للمراجع الخارجي تحديد وقت الجرد لممتلكات المؤسسة و التزاماتها حتى يتحقق من عدالة تصوير القوائم المالية الواقع المؤسسة، و أن يتم هذا الجرد تحت إشرافه أو بحضور من ينوب عنه و أن من حقه أن لا يعتمد على كشوف الجرد التي تمت دون أن تكون تحت إشرافه.

ثانيا: واجبات المراجع الخارجي¹.

إما الواجبات الملقة على عاتق المراجع مقابل الحقوق التي منحت له فأهمها:

- إعداد التقرير: يعتبر إعداد التقرير الواجب الأول من واجبات المراجع، و يجب أن يقدم هذا التقرير إلى المساهمين و غيرهم من الأطراف ذوي العلاقة، و يتضمن التقرير ما يلي:

* أن المراجع الخارجي تحصل على المعلومات و البيانات و الإيضاحات التي رآها ضرورية لأداء عمله.

* أن الشركة تمسك حسابات و سجلات و مستندات منظمة و أن البيانات المالية معدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية المعتمدة.

* أن إجراءات المراجعة التي قام بها لحسابات الشركة تعتبر كافية برأيه لتشكيل أساسا معقولا لإبداء رأيه حول المركز المالي و نتائج الأعمال و التدفقات النقدية للشركة وفقا لقواعد المراجعة المتعارف عليها عالميا .

* أن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجهة للهيئة العامة تتفق مع قيود الشركة و سجلاتها.

كما يجب على المراجع الخارجي أن يبدي رأيه النهائي في القوائم المالية ككل أو الامتناع عن ذلك مع بيان أسباب الامتناع.

* حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين: يجب على المراجع حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين حتى يتمكن من مناقشة التقرير و التأكد من محتوياته، و يقوم بعرض قائمة المركز المالي و الحسابات الختامية لمناقشتها والتصديق عليها و كذلك الموافقة على اقتراح توزيع الأرباح الذي تم من قبل إدارة المؤسسة .

¹ خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار، في الشركات المتعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية، عمان الأردن 2009 ص 76- 79

- * الفحص و التحقيق في أصول و خصوم الشركة: يعتبر هذا الواجب من أهم واجبات المراجع الخارجي و ذلك كونه مطالبا بإبداء رأيه المحايد حول عدالة القوائم المالية و مدى تمثيلها حقيقة و ضع المؤسسة ، ولكي يقوم بإبداء رأيه بعدالة و استقلالية لابد و أن يقوم بالفحص و التحقق من أصول المؤسسة و خصومها.
- * مراقبة سير أعمال الشركة و مراجعة حساباتها: من واجبات المراجع الخارجي مراقبة أعمال المؤسسة و التحقق من مدى انتظام الدفاتر و السجلات و إذ ما تمت مراعاة الأصول المحاسبية عند إعدادها.
- * فحص الأنظمة المالية و الإدارية للشركة: من واجبات المراجع أن يقوم بفحص الأنظمة المالية المؤسسة محل المراجعة و النظام الإداري و كذلك نظام الرقابة الداخلية و مدى ملاءمته.
- * التزام بأصول المهنة : يجب على المراجع الخارجي أن يلتزم بأصول مهنة المراجعة و أن يراعي مصالح الزبون.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا إلى أن المراجعة الخارجية عبارة عن فحص للبيانات والسجلات المحاسبية، وتقييم لنظام الرقابة الداخلية من طرف مهني مستقل بهدف تقديم رأيه حول صدق وعدالة القوائم المالية التي يتم إعدادها من طرف إدارة المؤسسة .

وقد زاد الاهتمام بالمراجعة الخارجية للدور الفعال والفائدة التي تعود بها سواءاً للأطراف الداخلية للمؤسسة أو الأطراف الخارجية ، أدى ذلك إلى تطورها من خلال تطوير المعايير الدولية من طرف مجلس معايير المراجعة الدولية ، الذي يعمل على تطوير إرشادات فنية وأخلاقية وتعليمية دولية للمراجعين والاعتراف بمؤهلات المراجعين . إن للمراجع الخارجي كغيره من المهنيين يتمتع بمجموعة من الحقوق وعليه واجبات و يتحمل مجموعة من المسؤوليات أثناء مزاولته لعمله تهدف إلى الكشف عن الفشل المالي والإبلاغ عنه للمؤسسة الاقتصادية وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لفشل المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

ترتبط أهمية مراجع الحسابات الخارجي ارتباطا وثيقا بنوعية الخدمات التي يقدمها لكافة مستخدمي القوائم المالية و ذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية، و بكافة المسؤوليات المتعلقة بمهامه، كما يتوقعون منه الكشف عن الأخطاء الجوهرية و اكتشاف الغش في القوائم المالية، مما زاد من اهتمام المراجعين و الباحثين و أصحاب الأعمال في الرفع من دور المهنة و كفاءة وفعالية أداء المراجع و الارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع تجاه حالات الفشل المالي و الإجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى فشل المؤسسات الاقتصادية

من خلال هذا الفصل سيتم التعرف على المفاهيم المختلفة المتعلقة بالفشل المالي حيث تختلف باختلاف المعايير المحددة سواء كانت معايير اقتصادية، مالية، قانونية إلا أنها تتداخل هذه المفاهيم التي لها نفس المعنى مثل: التعثر، الفشل، العسر و الإفلاس

و من أجل الإحاطة أكثر بموضوع البحث ارتأينا أن نقسم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم و مصطلحات.

المبحث الثاني: الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية و نماذج التنبؤ به و سبل علاجه.

المبحث الأول: مفاهيم و مصطلحات

المطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و أنواعه

أ - مفهوم الفشل المالي:

تعددت المفاهيم المتشابهة للفشل المالي، مثل التعثر، العسر، الإفلاس المالي، سنتطرق إليها كل على حدا:

أولاً: التعثر المالي:

يمكن تعريف التعثر المالي كما يلي:

- التعثر المالي هو اختلال مالي يواجهه الشركة نتيجة قصور مواردها و إمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير و أن هذا الاختلال ناجم أساساً عن عدم توازن بين موارد الشركة المختلفة (الداخلية، الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو استحق السداد، و أن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية و بين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم و كلما كان هذا الاختلال هيكلياً أو يقترب من الهيكل كلما كان من الصعب على المشروع تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال¹.

- كما يعرف التعثر المالي بأنه مواجهة المؤسسة لظروف طارئة (غير متوقعة) تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير².

- و يعرف أيضاً على أنه "عملية" و "حالة" فمن حيث أنه "عملية" فهو ليس نتيجة اللحظة، و لكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت و تتفاعل عبر مراحل زمنية تطول أول تقصر و تؤدي إلى "حالة" التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد التزاماتها و الحصول على التزامات جديدة³.

ثانياً: العسر المالي:

هو الوضع الذي تكون فيه أصول الشركة أكبر من خصومها، و بالتالي فهناك خطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، و لتقدير درجة العسر المالي تقوم بعملية تقييم لكل عناصر الأصول والخصوم لتحديد الفرق بينهما⁴.

و يقصد به عدم قدرة العميل أو المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين⁵.

¹ يوسف محمود جربوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005، ص3

² الخضير محسن أحمد، الديون المتعثرة " الظاهرة... الأسباب... العلاج"، الطبعة الأولى إيتراك للنشر و التوزيع، مصر، 1997، ص23

³ نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص63

⁴ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015، ص39.

⁵ بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص96.

كما نميز بين نوعين من العسر المالي:

- 1- **العسر المالي الفني:** و هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها على الرغم من أن إجمالي الموجودات لديها يفوق إجمالي المطلوبات.
- 2- **العسر المالي الحقيقي:** و هو تلك الحالة التي تكون فيها المؤسسة غير قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها ،كون إجمالي الموجودات يقل عن إجمالي المطلوبات¹.

ثالثا: الإفلاس

هي حالة لا تستطيع فيها الشركة من دفع ديونها، و يتم التنازل عن أصولها و تسليمها لإدارتها، وهي إجراءات قانونية لتسيير و إعادة تنظيم الأعمال، و أيضا نقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين، وهنا يجب التمييز من الناحية القانونية بين حالي الإفلاس و الإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه، أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه المستحقة الأداء²

رابعا: الفشل المالي:

إن مصطلح الفشل لا يقدم وصفا دقيقا للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسات حتى يمكن اعتبارها فاشلة، فهذا المفهوم يخلط بين المفاهيم المالية و القانونية لحالات الإفلاس و العسر في الشركات³.

- يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، لقد ارتبط مفهوم الفشل بيفر(Beaver) الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، و ذكر أنه من الناحية العلمية يقال "بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم⁴.

- الفشل المالي مصطلح استخدمه جون أرجنتيني عام 1968، حيث عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي.

- كما أن البعض قد ذهب إلى التفرقة بين التعثر المالي و الفشل المالي على اعتبار أن التعثر حالة تسبق الفشل المالي و قد لا تؤدي إليه بالضرورة، واستند في هذه التفرقة إلى استخدام معيار المرونة المالية، وعليه فإن التعثر المالي يعني أحد الحالتين أو كلاهما:

¹ الشريف ربحان و آخرون ،الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012، ص5

² يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص16.

³ سليم عماري،(مرجع سبق ذكره)، ص40.

⁴ W.Beaver, financial ratios as predictors of failure, journal of accounting research, vol4 empirical research in accounting: selected studies 1966p71

- 1- نقص عوائد الأسهم أو توقفها.
 - 2- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.
- أم الفشل المالي فيعني أنه أحد الأمرين أو كلاهما وهما:
- 1- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات.
 - 2- الإفلاس و توقف النشاط.

الجدول رقم: (02) الفرق بين التعثر المالي و الفشل المالي

التعثر المالي	الفشل المالي
نقص العوائد	التوقف الكلي على تسديد الالتزامات
عدم القدرة على تسديد الالتزامات	الإفلاس و توقف النشاط

المصدر: من إعداد الطالبات.

ب- أنواع الفشل المالي

توجد عدة أنواع للفشل و هي الفشل الاقتصادي، الفشل المالي، الفشل القانوني و الفشل الإداري:

أولاً: الفشل الاقتصادي

يوجد اتفاق في الآراء على أن الفشل الاقتصادي يتمثل في انخفاض إيرادات الشركة و عدم كفايتها لتغطية تكاليفها، وانخفاض معدل العائد على رأس المال المستثمر عن معدل الفائدة العائد على الاستثمارات المماثلة أو انخفاضه عن تكلفة الأموال المستثمرة في المدى الطويل¹.

ثانياً: الفشل المالي

فإنه يتضمن المشكلات و المظاهر الناتجة خلال الفترة ما بين العسر المالي الفني و الإفلاس أهمها استفادة المشروع لقدرته على الاقتراض و عدم قدرته على سداد التزاماته و تراكم السحب على المكشوف و عدم إجراء أية توزيعات على المساهمين، و يترتب عليه زيادة كبيرة في إجمالي التزاماته عن إجمالي القيمة السوقية لأصوله.

ثالثاً: الفشل القانوني

فيتمثل في الحالة التي لا يتمكن فيه المشروع من مواجهة العسر المالي في أقصى درجاته أو التحكم فيه، و بالتالي فإن الأمر يتطلب ضرورة الاعتراف بالفشل من الناحية القانونية، و هو يحدث عندما لا يستطيع المشروع الوفاء بالتزاماته، لفترة طويلة و بالتالي فإنه من الضروري اتخاذ إجراءات قانونية بإشهار الإفلاس و التصفية².

¹ صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص40.

² يوسف محمود جربوع، (مرجع سبق ذكره)، ص15.

رابعاً: الفشل الإداري

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط المؤسسة و أرباحها، و بالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية و فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف و المواءمة مع البيئة الخارجية، و تعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة¹.

المطلب الثاني: أسباب الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعود فشل المؤسسة إلى تجمع مجموعة من العوامل داخل محيطها أو خارجه أو كلاهما معاً، و التي تؤثر في أدائه بطريقة مباشرة، و هي بالضرورة تختلف من مؤسسة إلى أخرى و حسب عدد من الباحثين².

أولاً: أسباب إدارية

من أهم الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسة هي غياب الأفراد القياديين الأكفاء، و الصراعات بين أطراف الهرم التنظيمي للمؤسسة و كذلك تغلب المصالح الخاصة للمساهمين و الملاك التي تؤدي إلى ظهور اختلالات إدارية نذكر منها:

- 1- ضعف إدارة المؤسسة و عدم كفاءتها.
- 2- ضعف الجانب الرقابي.
- 3- اختيار فريق سيء للعمل ليس لديه المرونة و القدرة على التغيير.
- 4- قلة الخبرة التسييرية.
- 5- الغش و التزوير.
- 6- الإهمال.

ثانياً: أسباب مالية

من الأسباب التي تؤدي إلى فشل المؤسسات ضعف هيكلها المالي، وكذلك الإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب و إيرادات الشركة، الذي يؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية نذكر منها:

- 1- اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية.
- 2- الخسائر المتراكمة أو قلة الأرباح بسبب المنافسة.
- 3- فقدان للسيولة النقدية و عجز عن الوفاء بديونها اتجاه مختلف دائئيتها.
- 4- الاعتماد على البنوك و دفع فوائد عالية.

¹ سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص46.
² سليم عماري، (مرجع سبق ذكره)، ص43-44.

5- تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.

ثالثا: أسباب تسويقية

إن انفتاح الأسواق العالمية على بعضها يؤدي إلى ارتفاع المنافسة، وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية، التي يمكن أن تكون سببا لفشل المؤسسة، و قد تظهر اختلالات تسويقية نذكر منها:

1- المنافسة الشديدة وعدم قدرة المؤسسة على الوقوف بوجه المنافسين.

2- عدم القدرة على تقدير حجم المبيعات و الأرباح المتوقعة.

3- ارتفاع تكاليف السوق.

رابعا: أسباب اقتصادية

ومن الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى فشل المؤسسة نذكر منها:

1- العوامل الاقتصادية و المتمثلة في الظروف الاقتصادية المحلية للبيئة التي تعمل في إطارها الشركة و كذلك الظروف الاقتصادية الدولية.

2- التقلبات الحادة في أسعار الصرف و التضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الشركات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي.

خامسا: أسباب فنية و إنتاجية

هناك العديد من الأسباب الفنية و الإنتاجية، تؤدي بالمؤسسة للفشل تتمثل فيما يلي:

1- التطورات التكنولوجية المتسارعة و عدم إمكانية المؤسسات مسايرتها.

2- أخطاء في إعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية.

3- إستخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة أو ذات جودة منخفضة أو غي ملائمة مع قدرات و مهارات العمالة.

سادسا: أسباب خارجية أخرى

تتأثر المؤسسة بالمحيط الخارجي و تؤثر فيه، هذه العلاقة التي تربطها و الأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي إلى فشل المؤسسات منها¹:

1- ظاهرة العولمة و مآلها من تأثير كبير على فشل الكثير من المؤسسات الاقتصادية بسبب سيطرة المؤسسات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية.

2- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب، الجمارك و الاستيراد، و قد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.

¹ حماد حمدي اسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص65.

المطلب الثالث: مراحل الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

قبل أن تصل المؤسسة إلى الفشل المالي فهي تمر بالمراحل التالية¹:

أولاً: مرحلة الحضانة (النشوء)

مما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح فجأة فاشلة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات و التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة و تقادم طرق الإنتاج و تزايد المنافسة و نقص التسهيلات الائتمانية و تزايد الأعباء بدون رأس المال العامل.

و غالباً ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة حيث يكون عائد الأصول أقل من النسب المعتادة للشركة، وبفضل أن تكشف المشكلة في هذه المرحلة حيث أن إعادة التخطيط قد يكون أكثر فعالية.

ثانياً: مرحلة الضعف المالي (عجز النقدية)

تحدث هذه المرحلة عندما تلاحظ الإدارة حدوث تعثر مالي، ويكون ذلك عادة عندما تواجه الشركة عدم القدرة على مواجهة احتياجاتها النقدية الفورية. و في هذه المرحلة تكون أصول الشركة أكبر من التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في صعوبة تحويل تلك الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية الديون المستحقة و ربما تستمر هذه المرحلة لعدة شهور، و لمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للشركة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية.

ثالثاً: مرحلة التدهور المالي المؤقت (الإعسار المالي المؤقت)²

ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على استخدام السياسة العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماته المستحقة و مقابلة نموه المطلوب.

إذ يصف (Gordan, 1977:347) الإعسار المالي بقوله أن الانخفاض في القوة الإرادية للوحدة سيحدث في نقطة ما، و احتمال غير ضئيل أن الوحدة ستصبح غير قادرة على دفع نفقاتها، و ينشأ الإعسار المالي الفني عادة نتيجة للانخفاض الجوهرى في الرصيد النقدي المتاح للشركة و ذلك لتزايد التزاماتها. أي أن الشركة تواجه أزمة في توفر السيولة فإذا ما تمكنت خلال مدة محددة من تحويل أصولها غير النقدية و وفرت السيولة اللازمة فإنها ستكون قادرة على التخلص من الفشل المحتمل، أما الشركات التي لا تستطيع إجراء المعالجة اللازمة و في الوقت المناسب، فتنتقل إلى المرحلة الرابعة، و هي مرحلة الإعسار الكلي.

¹ حماد جمدي اسماعيل، ص 67-68

² مجلة جامعة بابل، المجلد 26، العدد (1)، 2018، ص 258.

رابعاً: مرحلة الفشل الكلي (الإعسار الكلي)

تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل الشركات، فلا يمكن للشركة تجنب الاعتراف بالفشل حيث تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، و في هذه المرحلة تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة و يصبح الفشل الكلي و الإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

خامساً: مرحلة إعلان و تأكيد الإفلاس

تحدث عندما تؤخذ الإجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين، و بذلك يجري الإعلان عن إفلاس الشركة أي بمعنى تصفيتها، وهي المرحلة النهائية و بذلك تكون الشركة قد وصلت مرحلة الفشل.

الشكل رقم: (03) مراحل الفشل المالي



المصدر: من إعداد الطالبات.

المبحث الثاني: الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية ونماذج التنبؤ به وسبل علاجه:

المطلب الأول: أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية

تتمثل أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة و أصحاب المصلحة و بالنسبة للمراجع في حد ذاته الذي يعتبر من الأطراف الخارجية.

أولاً: بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة:

تتمثل أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي بالنسبة لجميع الأطراف ذات العلاقة سواء الداخلية منها و التي ويمثلها غالباً الملاك و الإدارة و العاملون و المحللون الماليون، و الخارجية سواء جهات التمويل المختلفة كالبنوك و غيرها أو الجهات الرسمية و الحكومية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات المالية¹.

1- ترغب إدارة الشركة في إضفاء الثقة على قوائمها المالية، مما يتطلب أداء عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة.

2- كما ترغب إدارة الشركة للتعرف على مؤشرات الفشل المالي و التعامل مع أسبابها لمعالجتها.

3- بالنسبة للبنوك (المصارف) فهي تهتم بالفشل المالي لآثاره على قروضها القائمة و قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها و شروطها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشكلات القائمة.

4- بالنسبة للمستثمرين لتقويم سلامة استثماراتهم، و التمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها من غير المرغوب فيها، وبالتالي تحديد الاستثمارات الواجب التخلص منها خشية مزيد من الخسارة.

5- بالنسبة للجهات الرسمية و الحكومية تجنباً للأزمات في القطاع العام أو الخاص.

6- ترى المنظمات المهنية أن تحقق الجودة عند تنفيذ مهام المراجعة، يضمن وفاء مهنة المراجعة بمسؤولياتها اتجاه كافة الأطراف المعنية².

ثانياً: بالنسبة للمراجع وما يحققه لصاحبه و لصالح الأطراف الأخرى

يمكن إيجاز أهمية وفاء المراجع الخارجي لمسؤوليته اتجاه الإبلاغ عن الفشل المالي بالنسبة له و للمهنة فيما يلي³:

1- بناء على المؤشرات التي تظهر للمراجع عن قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها الاعتيادية و أثناء قيامه بالفحص العادي للقوائم المالية، و مع تتبع ذلك من خلال فحوصات على نطاق أوسع و إجراء اختبارات جديدة.

¹ سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2 المجلد رقم 45 يوليو 2008، ص3

² عمار أكرم الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر-دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2008، ص63

³ عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الرابع، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2009، ص122-123.

2- كما يمكن القول بأن وفاء مراجع الحسابات بمسؤوليته عن تقييم الاستمرارية، يعتبر عاملاً مهماً بالنسبة له في مواجهة فجوة التوقعات.

3- كما أن نجاحه في الوفاء بهذه المسؤولية بكفاءة مهنية، من خلال مراجعة القوائم المالية دليل على حيوية دوره في خدمة الشركة و الأطراف ذات العلاقة.

4- إن الوفاء بهذه المسؤولية دليل على التزامه بمعايير المراجعة و بالتالي مؤشر على جودة عملية المراجعة.

5- أنه سيتفادى القضايا التي يمكن أن ترفعها عليه الإدارة، إذا شك في استمرارية الشركة و مع ذلك لم تفشل، أو إذا لم يشك في استمرارها ولكنها أفلست فعلاً.

6- أنه سيحقق قيمة مضافة من المعلومات، لما يقدمه تقريره فعلاً للمتعاملين و أصحاب المصلحة في المؤسسة من معلومات، لأن تعديل شكل ولغة تقريره في حالة الإبلاغ عن فشل المؤسسة سيكون له مردود كبير ويؤدي ذلك كله إلى زيادة الثقة في خدماته المهنية و زيادة الطلب عليها، و بالتالي سيحقق عائداً مادياً ومعنوياً.

• مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية اتجاه الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية:

إن مزاولي مهنة المراجعة يواجهون باستمرار بمسؤولية المحافظة على تقديم خدماتهم في ظل مستوى من الجودة، بحيث يمكن للآخرين الاعتماد على خدماتهم، و غالباً ما تتعدد الجهات التي يكون فيها المراجعين مسؤولين أمامها و تتنوع كذلك طبيعة مسؤولياتهم. و من خلال هذا المطلب سنحدد طبيعة مسؤولية المراجع الخارجي، و أنواع المسؤوليات و الجهات التي يعتبر المراجع مسؤولاً أمامها و كذلك بيان قواعد و آداب وسلوك المهنة و التي تمثل جوانب المسؤولية المهنية للمراجع و التي تفرضها الهيئات التي تشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة.

أولاً: المسؤولية التأديبية:

و هي المسؤولية التي يتعرض لها المراجع إذا ما قام بمخالفة الآداب و التعليمات التي تصدرها الجهة التي تنظم مزاوله مهنة التدقيق، و لا شك أن الحالة التي يتمتع بها المراجع سوف تنهار إذا ما مارس عملاً لا ينسجم مع المعايير الأخلاقية التي يحترمها المجتمع في عمله، فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره. أو موافقته على توزيع أرباح وهمية لأغراض الإدارة، مما يعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به، ولذلك و جب فرض عقوبات تأديبية على المراجع إذا قام بأي مخالفات ضمن مسؤولياته التأديبية و تكون في الحالات التالية¹:

1- إبداء رأي يخالف حقيقة ما تتضمنه الدفاتر و السجلات و البيانات المحاسبية.

¹ عاهد عبيد سرحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ص37.

- 2- الشهادة و التوقيع على صحة البيانات و الحسابات الختامية و ميزانيات لا تعكس الوضع المالي الصحيح للعميل.
 - 3- ارتكاب أي إهمال أو خطأ مهني جسيم يلحق الضرر بالغير.
 - 4- عدم تبليغ الجهات المختصة عن الاختلاسات التي يكتشفها في أموال العميل (الشركة).الذي يقوم بتدقيق حساباته أو التلاعب أو التزوير في هذه الحسابات.
 - 5- و في حال إعطاء المراجع رأيا نظيفا عن الحسابات و النتائج في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه البيانات حقيقة المواقف المالي للشركة،و في نفس الوقت أهمل بدل العناية المهنية اللازمة مع وجود تلاعب في الحسابات و السجلات و الدفاتر،فإن الممكن أن يكون مستقبل الشركة مشكوكا فيه وأن استمراريتها محفوفة بالمخاطر،و هنا يمكن مساءلة المراجع تأديبيا و تطبيق العقوبات المناسبة بحقه بشرط أن لا يكون قاصدا ذلك.
 - 6- يتحمل المراجع الخارجي المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامه،عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية عند ممارسة وظيفته.تتمثل هذه العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها حسب ترتيبها التصاعدي و حسب خطورتها في¹:
 - الإنذار.
 - التوبيخ.
 - التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة(6) أشهر.
 - الشطب من الجدول.
- يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة،طبقا للإجراءات القانونية المعمول، وتحدد درجات الأخطاء و العقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.
- ثانيا: المسؤولية المدنية:**
- عرفت على أنها " المسؤولية التي تنشأ في حالة إهمال المدقق أو تقصيره في أداء واجبه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالعميل أو الغير بحسن نية"، و تنشأ في حالة إذا قصر ببذل العناية المهنية الكافية باعتباره و كيلا يعمل بأجر عن مجموع المساهمين، و بالتالي فإن القانون يخول من يقع عليه ضرر كالمساهمين أو الغير له الحق في الحصول على تعويض بمقدار ذلك الضرر.

¹ الجريدة الرسمية، قانون 01-10 مؤرخ في 29 جوان 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، العدد 42،الجزائر،الصادر في 11 جويلية 2010،ص10.

إن نشوء وضع كهذا يسوغ لنا القول أن المراجع قد أدخل بالوكالة التي يحملها بنص القانون إذا لم يرقم بالإنداز عن احتمال تدهور أوضاع الشركة و عدم استمراريته بناء على دراسة الموقف المالي للشركة وكذلك البيانات الحاضرة و البيانات التاريخية و العمل عليها و تحليلها بدقة، خاصة أن الأوضاع المالية السيئة و الأوضاع الإدارية والخسائر الجسيمة من مؤشرات ضعف قدرة الشركة على الاستمرار و هي من الأمور التي يستطيع المراجع اكتشافها إلا إذا كانت محاطة بالتلاعب المحكم الذي لا يظهره الفحص العادي¹.

و يمكن أن نقسم المسؤولية المدنية إلى قسمين²:

أ- مسؤولية المراجع اتجاه العميل:

وتتمثل فيما يلي:

1. ضرورة الالتزام بنصوص العقد المبرم بين المراجع و العميل و تنفيذ جميع بنوده بالكامل، فمن الملاحظ أن العقد الموقع بين المراجع و العميل يعتبر حجر الزاوية في أي مسؤولية اتجاه العميل.
2. ضرورة بدل العناية المهنية المطلوبة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها، و أن عدم بذل العناية يعرض المراجع للمساءلة نتيجة الإهمال العادي في أداء المهام المطلوبة. و في هذا الصدد على المراجع أن يوظف خبرته ومهارته و حكمه الشخصي كما يفعل باقي زملائه في المهنة و الذين يمارسون العمل في نفس الظروف، فالمراجع ليس من الضروري مسؤولا عن أي خطأ نتيجة الفشل في الكشف عن أي معلومات مزيفة و لكنه يكون مسؤولا عن الإهمال العادي.
3. اكتشاف التلاعب و عدم الإدلاء بأية معلومات و آراء يعلم أنها غير حقيقية أو بدون الاعتماد على أسس مقبولة.
4. المسؤولية عن الإهمال الجسيم و الذي قد يصل إلى حد التلاعب. أي عدم تمكن المراجع من أداء خطوات المراجعة المطلوبة في ظل الظروف السائدة ومن ثم يمكن القول بأن المراجع يعتبر مسؤولا عن الإهمال الجسيم تماما كمسؤوليته عن الإهمال العادي أو التلاعب.

ب- مسؤولية المراجع اتجاه الغير

في الوقت الحالي بدأت تتسع دائرة مسؤولية المراجع اتجاه الغير، نتيجة لتزايد اعتماد الغير على المعلومات المحاسبية و التقارير المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، ومن الملاحظ أن مسؤولية المراجع اتجاه الغير محدودة إذا ما قورنت بمسؤوليته اتجاه عميله، ويرجع ذلك إلى عدم وجود اتفاق تعاقدى بين المراجع و الغير.

¹ عاهد عيد سرحان، (مرجع سبق ذكره)، ص37.

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص124-125.

لقد تحول المستخدم الأخير للقوائم المالية التي يتم مراجعتها خلال الأعوام الأخيرة من مالك الوحدة (الشركة) إلى رجال البنوك و الدائنين ثم أخيرا جمهور المستثمرين¹:

ثالثا: المسؤولية الجنائية (الجزائية)

و هي المسؤولية الناجمة عن فعل جرمي يقوم به مراجع الحسابات أثناء ممارسة عمله، و بموجب دعاوي عامة تحركها النيابة العامة و ليس المتضررين كما المسؤولية المدنية، إذ أن الفعل الجرمي يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع.

- تقع المسؤولية الجنائية على مراجع الحسابات عند قيامه بتضليل أو الاشتراك في تضليل أحد الأطراف بغرض تحقيق منافع شخصية لنفسه أو الغير، و بالتالي فهي المسؤولية التي يتحملها مراجع الحسابات بحكم القانون، إذ توفر القصد الجنائي، أي علمه بالجريمة و قصد المشاركة فيها، و كان متعمد مثلا إعداد تقرير كاذب بنتيجة المراجعة، أو يتعمد إغفال وقائع في تقريره للجمعية العامة بهدف الإضرار بمصالح أعضائها.

- تنشأ المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات إذا ما تعدى الضرر الناجم عن خطأ المراجع عميله أو الغير وامتد إلى إلحاق الضرر بالمجتمع نفسه فهي تتعدى حينما يرتكب المراجع بصفته الشخصية جريمة من الجرائم التي ينص عليها القانون حيث لا تقوم المسؤولية الجنائية لمراجع الحسابات إلا إذا وجد نص قانوني يقضي بتجريم الفعل أو التصرف الذي قام به المراجع و يعاقب إما بالسجن أو بدفع غرامة مالية أو الاثنين معا².

رابعا: المسؤولية المهنية:

تحاول الهيئات المهنية التي تشرف على مهنة المراجعة و تحافظ على مستوى جودة خدماتها، إضافة عدد آخر من المسؤوليات لخدمة المجتمع ككل، و تزيد الثقة في أعضاء المهنة ككل و ما يؤدونه من خدمات، وعادة ما يطلق على هذه المسؤولية الإضافية " المسؤولية المهنية" و لا شك أنها ستكون أقوى من أية مسؤولية أخرى لأن التزام المراجع بها سوف يكون بعيدا عن أية مساءلة قانونية أخرى، كذلك فإن الإخلال بها و عدم تحملها يعرض المراجع إلى الخروج من المهنة و تماما و تسعى الهيئات المهنية المختلفة وضع التشريعات و اللوائح التي تحدد طبيعة هذه المسؤولية من خلال وضع قواعد آداب و سلوك المهنة و المتمثلة في³:

✓ الاستقلالية:

¹ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، (مرجع سبق ذكره)، ص 132.

² محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، (مرجع سبق ذكره) ص 458-459.

³ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، (مرجع سبق ذكره)، ص 136-141.

ضرورة تمتع المراجع الخارجي باستقلاليته عند إبداء رأيه عن القوائم المالية، والالتزام بالأحكام القانونية المعمول بها التي تحكم المحاسبة و السجلات المحاسبية و كذا مراقبتها و ممارسة مهنته بكل استقلالية و نزاهة.

✓ النزاهة و الموضوعية:

أي يتعين على المراجع ألا يسئ في رفض الحقائق، وعندما يبدي رأيه في مجالات الضرائب و الخدمات الإدارية عليه أن يقدم الدليل المقبول لوجهة نظره و لا يخضع رأيه للآخرين.

✓ القدرة و المعايير الفنية:

1- القدرة: على المراجع ألا يقبل مراجعة حسابات إحدى المؤسسات و التي يشعر بأنه لا يستطيع اكمال عمليات المراجعة و إبداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة.

2- معايير المراجعة: يتعين على المراجع ألا يسمح بأن يقرن اسمه بالقوائم المالية لإحدى الشركات إلا إذا كان متماشيا مع معايير المراجعة المتعارف عليها الممكن تطبيقها و التي تصدر عن المجتمع.

3- المبادئ المحاسبية: يتعين على المراجع أن يبدي الرأي عما إذا كانت القوائم المالية الختامية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (IFRS/LAS).

✓ المسؤولية اتجاه العملاء:

و تتمثل فيما يلي:

1. المحافظة على سرية بيانات العميل: عدم الإفصاح عن أية سرية تم الحصول عليها من خلال الأداء المهني إلا بموافقة العميل.

2. الأتعاب المشروطة و الاتفاقية: الأتعاب تكون مشروطة بنتائج الخدمات المهنية ذاتها، و هي تختلف تبعا لدرجة التعقيد و صعوبة الخدمة المؤداة.

✓ المسؤوليات تجاه الزملاء:

1-المزاحمة أو التعدي على حقوق الغير.

2-عدم الاستجابة لأداء خدمات مهنية عندما يطلب منه مراجعة حسابات أحد العملاء لدى زميل له في المهنة، فعليه أولا الاتصال بالزميل ثم يقرر القبول أو الرفض.

3-في حالة إبداء الرأي في القوائم المالية المجمعة التي تشمل على قوائم للفروع التي تمت مراجعتها من طرف آخرين فعليه أن يصر على مراجعة هذه القوائم للفروع.

✓ المسؤوليات و الأعمال الأخرى:

يتضمن هذا المبدأ من المسؤوليات ما يلي¹:

- 1- الأعمال المخلة و المعيبة.
- 2- الإعلان أي لا يجوز أن تحصل على العملاء من خلال الإعلان.
- 3- العملات.
- 4- الوظائف المتنافسة أو المتعارضة.

المطلب الثاني: نماذج التنبؤ بالفشل المالي وسبل علاجه:

أولاً: نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية:

لقد اهتم الباحثون منذ بداية ستينات القرن الماضي و خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير نماذج رياضية قادرة على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات، و ذلك بالتوصل إلى مجموعة النسب المالية الأكثر كفاءة على التنبؤ بالمؤسسات التي يمكن أن تكون في خطر الفشل المالي أو في حاجة إلى إعادة الهيكلة. وفيما يلي بعض النماذج المستخدمة²:

• نموذج (Bever,1966):

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات و سمي النموذج باسمه حيث اعتمد في وضع النموذج على النسب المالية و تضمنت مقارنة للنسب المالية المتوسطة لـ 79 مؤسسة فاشلة و قابلها 79 مؤسسة أخرى غير فاشلة في الفترة 1954- 1964 وفقاً لمعايير محددة مثلاً تعرض المؤسسة لأحداث الإفلاس، التخلف عن دفع السندات أو سحبوبات بنكية زائدة أو عدم دفع ربح الأسهم الممتازة، و هذه المؤسسات من نفس القطاع و لها نفس حجم الأصول. و قد قام بيفر باختبار 30 نسبة مالية لتحليلها و استخدم أسلوب المتغير الوحيد بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، و قام بيفر بفحص هذه النسب حيث بحث عن النسب التي تعطي بشكل أدق و أصدق مؤشر على نجاح المؤسسة أو فشلها.

اعتمد بيفر في اختياره للنسب من خلال الطرق الإحصائية باختبار الفرضيات فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة في سنة أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق أكثر دقة، فعندما يظهر أن هناك فرق في المتوسط بين المجموعتين تكون هذه النسبة قادرة على التمييز بين المؤسسة الفاشلة و المؤسسة الناجحة و بالتالي يمكن الاعتماد عليها، و قد استخدم بيفر في كل مرة نسبة مالية واحدة فقط. و توصل إلى أن النسب التالية و الموضحة في الشكل رقم 1 يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل المؤسسات:

التدفق النقدي / مجموع الديون... (1).

¹ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، (مرجع سبق ذكره) ص 147- 148.

² محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008 ص 176.

صافي الدخل / مجموع الأصول... (2).

مجموع الأموال المقترضة / مجموع الأصول... (3).

صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول... (4).

الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة... (5).

• نموذج ألثمان 1968

طور ألثمان نموذجاً مستخدماً النسب المالية و معتمداً على التحليل التمييزي الخطي المتعدد المتغيرات **Multiple Discriminant Analysis (MDA)** و استطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة و المؤسسات الفاشلة في قطاع الصناعة. و قد ثبت هذا الأسلوب الذي استخدمه ألثمان 68 فاعليته ليس فقط في التنبؤ بقدرة العملاء على سداد ما عليهم من التزامات مصرفية و التنبؤ بمستوى ربحية السهم العادي ، بل ثبتت فاعليته كذلك في تصنيف المؤسسات الاقتصادية وفقاً لأنماط الاستثمار ، و كذا في تقييم السندات المتداولة في سوق الأوراق المالية . و يتكون هذا النموذج من خمس نسب مالية مجمعة و استطاع التوصل إليها من خلال تطويره لـ 30 نسبة مالية، و النموذج كان على الشكل التالي:

$$Z = 3.3 X1 + 1.2 X2 + 1.0 X3 + 0.6 X4 + 1.4 X5$$

حيث أن:

X1: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/مجموع الأصول.

X2: صافي رأس المال العامل/مجموع الأصول.

X3: المبيعات/مجموع الأصول.

X4: القيمة السوقية للأسهم/القيمة الدفترية للدين.

X5 : الأرباح المحتجزة المتراكمة/مجموع الأصول.

حيث Z مؤشر التعثر المالي فإنه:

- عندما تكون $Z < 2.99$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.
- عندما تكون $Z > 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.
- إذا كانت Z تقع ما بين (1.81 - 2.99) و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.
- إذا كانت Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشراً بأن المؤسسة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة خلال عام.

نجح هذا النموذج إلى حد ما في التنبؤ بالإفلاس قبل وقوعه بسنتين فقط، و فشل بالتنبؤ بالإفلاس إلى أكثر من ذلك، إذ بلغت نسبة الخطأ في هذا النموذج 5٪، 28٪، 52٪، 69٪، 64٪ في السنوات السابقة للإفلاس على التوالي. فهذه النتائج تعتبر جيدة في السنة الأولى و الثانية، و لكنها قد لا تكون مرضية في السنوات الثالثة، الرابعة و الخامسة التي يكون فيها التنبؤ بمستقبل المؤسسة أكثر أهمية. و لقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا النموذج منها:

- أنه يطبق فقط على المؤسسات المساهمة العامة الصناعية.
- أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول و هذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.
- و لهذا قام ألتمان بتطوير نموذج يستخدم للمؤسسات غير الصناعية حيث كان النموذج المعدل كالتالي:

$$Z = 6.5 X1 + 3.26 X2 + 1.05 X3 + 6.72 X4$$

حيث أن:

- X1: صافي رأس المال العامل/إجمالي الأصول.
- X2: الأرباح المحتجزة المتراكمة/إجمالي الأصول.
- X3: الأرباح قبل الفوائد و الضرائب/إجمالي الأصول.
- X4: القيمة الدفترية للدين/إجمالي الخصوم

حيث أن:

- عندما تكون $Z < 2.9$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.
- عندما تكون $Z > 1.23$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.
- إذا كانت Z تقع ما بين (1.23 - 2.9) و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.

• نموذج فيلمر 1984 Fulmer Model

قام Fulmer بوضع نموذج للتنبؤ بفشل المؤسسات و ذلك من خلال استخدام عينة مكونة من 60 مؤسسة، 30 مؤسسة ناجحة و 30 مؤسسة فاشلة و ذلك من خلال استخدام 40 نسبة مالية بمتوسط أصول 455000 دولار للمؤسسة و استخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات في وضع النموذج التالي:

$$H = 5.528 V1 + 0.212 V2 + 0.073 V3 + 1.270 V4 - 0.120 V5 + 2.3635 V6 + 0.575 V7 + 1.083 V8 + 0.894 V9 - 6.075$$

حيث إذا كان $H > 0$ تكون المؤسسة مفلسة.

حيث أن:

V1: الأرباح المحتجزة/مجموع الأصول.

V2: المبيعات/مجموع الأصول.

V3: الأرباح قبل الضرائب/حقوق المساهمين.

V4: التدفق النقدي/مجموع الديون.

V5: مجموع الديون/مجموع الأصول.

V6: الخصوم المتداولة/مجموع الأصول.

V7: الأصول الملموسة/مجموع الأصول.

V8: رأس المال العامل/إجمالي الأصول.

V9: لوغاريتم الربح قبل الفوائد و الضرائب/الفائدة.

معدل خطأ هذا النموذج 2٪ في السنة الأولى السابقة للإفلاس و 9٪ في السنة الثانية السابقة للإفلاس.

وبالتالي فمعدل الخطأ مقبول جدا و بالخصوص في السنة الأولى قبل الإفلاس.

ثانيا: الوقاية و العلاج من الفشل المالي¹:

تختلف المؤسسات التي تفشل في طريقة حدوث الفشل و المسار الذي تنتهجه المؤسسة قبل حدوث الفشل حيث هناك المؤسسات التي تعيش طويلا قبل أن تفشل، أو التي لا تستطيع أن تعيش أكثر من خمس سنوات حيث ذكر Altman أن أكثر من 50٪ من المؤسسات التي تفشل يحدث لها الفشل قبل السنة الخامسة من عمرها، كما أن بعض المؤسسات لا تستطيع أن تتخطى مستوى الأداء الضعيف و البعض الآخر يصل إلى مستوى الممتاز بل أعلى من ذلك و من ثم يفشل.

و يوجد ثلاث أنواع لفشل المؤسسات، النوع الأول الذي يصيب المؤسسات الصغيرة و هنا لا يتعدى أدائها المستوى الضعيف، النوع الثاني الذي يصل إلى أفضل مستويات الأداء و من ثم يفشل، و النوع الثالث يعتبر أكثر تعقيدا من الأنواع الأخرى نظرا لطول حياة المؤسسات و كبر حجمها.

- النوع الأول من الفشل المالي

يحدث هذا النوع عادة في المؤسسات حديثة التكوين و غالبا ما تكون هذه المؤسسات صغيرة الحجم، ومستوى مسار المؤسسة لا يزيد عن مستوى الضعيف، و لا يمتد عمر المؤسسة إلى أكثر من خمس سنوات.

¹ - د الشريف ربحان ، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية- من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة باجي مختار.

و يحدث هذا النوع من الفشل نتيجة عيوب واضحة تبدأ بها المؤسسة عملها و لهذا يستوجب أن يتم تلافي تلك العيوب منذ البداية كالاتتماد على المدير الإداري الواحد فقط فيجب أن يكون هناك عمق إداري في المؤسسة وأدوار إدارية واضحة للعديد من الأشخاص. كما أنه يجب تلافي مشكلة عدم وجود ميزانيات و خطط مالية ونظم للتكاليف وخاصة مشكلة التوقع الزائد للإيرادات فوق المدى الممكن أن يتحقق و التوقع المنخفض للتكاليف التي سوف يستهلكها المشروع حيث أن تلك المشكلة لها أثر كبير على المورد المالي في المؤسسة و لهذا يجب وضع نظام مالي جديد و نظم معلومات محاسبية منذ بداية المشروع.

و نظرا لصغر حجم المؤسسات في هذا النوع من الفشل و قصر حياتها و حدوث الفشل المالي بصورة متسارعة فإنه لا يفضل معالجة الفشل أثناء حياة المؤسسة و لكن الوقاية من حدوثه تفضل هنا عن علاجه.

- النوع الثاني من الفشل المالي

يحدث هذا النوع من الفشل للمؤسسات الصغيرة أيضا و لكنها تعيش لفترة أطول من مؤسسات النوع الأول، و يختلف هذا النوع كليا عن النوع الأول. حيث نجد أن المؤسسة في النوع الثاني تنمو و تنجح بصورة سريعة جدا ثم يبدأ الانهيار بصورة سريعة أيضا.

و يوجد في هذا النوع نفس العيوب التي تبدأ بها المؤسسة أعمالها في النوع الأول، حيث تعتمد الإدارة على قلة في تنفيذ أعمالها أي أن دور المدير أو الإداري الواحد موجود هنا أيضا و قد أكد الباحثون بأن وجود دور لشخص واحد فقط لأداء الأعمال الإدارية يوصل المؤسسة إلى الفشل، و لهذا على المؤسسة أن تقي نفسها منذ البداية بإيجاد فريق عمل مناسب يحتوي على إداريين متخصصين و لديهم المهارات الإدارية العالية للعمل ضمن فريق واحد و إيجاد روح التعاون و الحماسة فيهم للعمل، يكون هذا من باب الوقاية قبل حدوث الفشل.

و لكن لعلاج الفشل أثناء حدوثه يصل هذا النوع من المؤسسات إلى أعلى مستويات أدائها و ربحيتها و قبل أن تبدأ بالانهيار يكون لديها مقدار من الأرباح التي قد تنقذ المؤسسة قليلا أو تعوضها عن الخسائر إذا تم استغلالها جيدا، و قد تأخذ معالجة الفشل عدة أشكال في المؤسسة مثلا كتخفيض الإنتاجية أو يتم التخلص من بعض الأنشطة الغير مربحة في المؤسسة أو البيع بسعر منخفض بما يتناسب مع تكلفة الإنتاج و العمل على تنظيم العروض المقدمة للمؤسسة بالصورة التي ممكن أن تستفيد منها.

- النوع الثالث من الفشل المالي

يحدث هذا النوع من الفشل عادة في المؤسسات الناضجة الكاملة النمو و التي أتمت تجارتها بنجاح فائق لعدة سنوات متتالية أو عقود متتالية، و يعتبر هذا الفشل من 20% إلى 30% من إجمالي الفشل. في هذا النوع يمكن الجمع بين الوقاية من الفشل و معالجة الفشل و ذلك نظرا إلى أن عمر المؤسسات في هذا

النوع يكون طويلا و تكون عادة ذات حجم كبير و لديها الكثير من الموارد و أيضا لديها القدرة على معالجة المشاكل التي قد تواجهها. و يظهر هنا ضعف في المعلومات المحاسبية و لهذا يستوجب إيجاد معلومات محاسبية منذ بداية المشروع تتناسب مع حجم الأعمال و العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

وتحاول هنا المؤسسة وضع بعض السياسات الجديدة أثناء عملها لمعالجة الفشل كتقديم التسهيلات للزبائن والعمل على توسيع الحصة السوقية لزيادة أرباحها و إيجاد طموحات جديدة يدخلها المدير في المؤسسة. كما أنه نظرا لكبر حجم المؤسسة و أصولها فإنه يمكنها الاقتراض من البنوك و لكن يجب أن يكون بصورة مدروسة من أجل معالجة مشاكلها.

و يلاحظ هنا أن عملية المعالجة تكون موجودة بصورة أكبر من الوقاية بعكس النوع الأول من الفشل. عموما هناك العديد من الوسائل المستخدمة لعلاج الفشل المالي الحادث وقد تتداخل هذه الوسائل أو قد تستخدم أكثر من وسيلة للعلاج.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام هذه الوسائل يتم بعد القيام بدراسة جيدة ومستفيضة لأسباب الفشل حتى يمكن أن توضع الوسائل الجيدة والنافعة للعلاج.

- الوسائل المستخدمة في علاج الفشل المالي

هناك وسائل عديدة تستخدم في علاج الفشل المالي و التي سوف نتناولها بإيجاز فيما يلي:

1- إعادة الهيكلة:

معنى ذلك أن تتبع المؤسسة استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي و الإبقاء على المؤسسة و تطبيق الاستراتيجيات الجديدة. و حتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية و لكن يجب أن تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنين معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي و يمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

أ- إعادة الهيكلة المالية:

إعادة تقييم الأصول:

إن إعادة تقييم الأصول جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية حيث أن زيادة هذه القيمة عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية ، الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالا أوسع للاقتراض إعادة هيكلة الديون:

- ويساعد المؤسسة في إعادة هيكلة الديون أن تتفاهم مع دائنيها على أحد أو بعض هذه الأمور:

تحويل الديون القصيرة إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون.

- وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة و يساعد ذلك في وقف جزء من التدفقات النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسن الأحوال.

تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

- مبادلة المديونية بالملكية:

و في هذه الحالة يتم تحويل كل أو جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس مال المؤسسة عن طريق إصدار أسهم ملكية بما يعادل قيمة هذه الديون ، و هذا يتوقف على مدى تفهم و تقبل الدائن لهذا الاقتراح و كذلك الملاك حيث ملاك جدد سيكون لهم تأثير مباشرة على إدارة المؤسسة و التصويت و الانتخاب

- زيادة رأس المال:

تلقأ المؤسسة إلى إصدار أسهم جديدة لتوفير بعض السيولة و على الأخص إذا كانت تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً في ضوء توفير السيولة و ذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدارات سهمية جديدة، ولكن يواجه هذا البديل بعض الانتقادات منها:

- لا يصلح هذا الحل إلا في حالات الفشل المالي أو التعثر المؤقت؛
- لا تجدد الأسهم الجديدة إقبالاً من قبل المساهمين خوفاً من حالة المؤسسة و ظروفها المستقبلية؛
- إن حملة الأسهم يمثلون قياداً جديداً على الإدارة يقلل من قدرتها على التحرك بمرونة كافية للخروج بالمؤسسة من ظروفها الحالية.

- زيادة التدفقات النقدية الداخلة:

و يمكن تحقيق ذلك من خلال العديد من الاستراتيجيات أو التصرفات المطلوبة التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة و من ذلك على سبيل المثال:

- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛
- تغيير استراتيجيات التحصيل لديون الشركة و منح بعض خصومات تعجيل الدفع؛
- التخلص من المخزون الراكد كالبيع بالمراد أو بالقسط أو مبادلتها بآخر تحتاج إليه المؤسسة؛
- بيع الأصول القليلة أو المنعدمة القيمة كالأخردة و التالف و المعيب؛
- بيع و إعادة استئجار بعض الأصول غير الرئيسية (الثانوية)؛

- خفض التدفقات النقدية الخارجة:

تستطيع المؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها للتغلب على بعض الصعوبات المالية و من الوسائل الممكن استخدامها في ذلك:

- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط و فوائد الدين؛
- التفاوض مع الموردين للمواد الخام و الأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم؛
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين ؛
- ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر و غير المباشر ؛
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل؛
- خفض كمية المشتريات عن طريق الشراء الفوري بدلا من الشراء المقدم و محاولة البحث عن مواد بديلة أقل تكلفة من المواد الحالية.

ب- إعادة الهيكلة الإدارية:

تعتبر إعادة الهيكلة الإدارية جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية و رغم أن إعادة الهيكلة الإدارية بعيدة نسبيا عن إعادة الهيكلة المالية مما يدفعنا لعدم التوسع فيها و لكننا نختصر في أن ذلك يمكن أن يتم بوحدة أو أكثر مما يلي:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج و خفض تكاليفه؛
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية و خفض تكاليف التسويق؛
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها و خفض تكاليف عنصر العمل؛
- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية؛
- خفض التكاليف الإدارية المختلفة؛
- دراسة التخلص من الأنشطة و المجالات غير الاقتصادية.

2- الاندماج:

إن حركة الاندماج بين المؤسسات وصلت ذروتها في نهاية الستينيات و استمرت هذه الظاهرة حتى نهاية السبعينات و ظهر خلال هذه الفترة اندماجات عملاقة كان لها تأثير كبير على أسواق الدول التي تمت فيها كما حدث في البيئة الأمريكية. و المقصود بالاندماج: انصهار مؤسستين أو أكثر في كيان جديد وهو عكس الاتحاد الذي تظل شخصية المؤسسات الداخلة فيه على ما كانت عليه قبل الدخول في الاتحاد.

و في حقيقة الأمر إن دوافع و أهداف الاندماج متعددة و متنوعة و تحتاج إلى دراسة كل حالة اندماج على حدة للوقوف على الدوافع الرئيسية و الثانوية للاندماج ، و لكن رغم أن لكل حالة دوافعها الخاصة إلا أنه يمكن تحديد و وضع دوافع و أهداف الاندماج تحت مجموعتين:

- المجموعة الأولى (دوافع و أهداف علاجية) و من أمثلة ذلك:

- مواجهة بعض حالات الفشل المالي ؛
- مواجهة شدة المنافسة؛
- خفض التكاليف الضريبية .
- المجموعة الثانية: (دوافع و أهداف تطويرية) و من أمثلة ذلك:
 - التوسع و تطبيق نظام الإنتاج الكبير؛
 - تنويع المنتجات؛
 - السيطرة على حصة أكبر من السوق.

و رغم ما للاندماج من مزايا عديدة و متنوعة إلا انه ليس بالأمر الهين أو الخالي من السلبيات والمخاطر ولذلك يمكننا القول أن قرار الاندماج يحتاج إلى دراسة جدوى متعمقة لمعرفة آثاره المختلفة وتكاليفه وردود المنافسين وكذلك الجوانب القانونية و الإدارية لعملية الاندماج و الآثار المالية والضريبية والمحاسبية وكذلك وضع الحلول المقترحة لمختلف المشاكل الناجمة عن الاندماج

3- التأجير:

ولن نستفيض في ذكر هذا الخيار لأنه لن يكون متاحا في جميع الأحوال ويتوقف على المؤسسة ونشاطها أو على إمكانية وجود هذا الخيار في حد ذاته.

4- تغيير الشكل القانوني:

يعتبر تغيير الشكل القانوني من الطرق الفعالة في علاج الخلل أو الفشل المالي لبعض المؤسسات و المقصود هنا التحويل من شكل أقل مرونة إلى شكل أكثر مرونة حيث يتيح للإدارة حرية الحركة و حرية اتخاذ العديد من القرارات و جني ثمار هذه الربحية.

5- التصفية:

بطريقة أو أخرى من الطرق الأربعة سألقة الذكر حيث الدرجات الخفيفة (الغير مستعصية) تكون القيمة الاستمرارية للمؤسسة أعلى من القيمة الإفلاسية أو التصفوية لها. عكس الحال في التصفية حيث الفشل مستعصي وخطر وهنا تكون قيمة التصفية لهذه المؤسسة أعلى من قيمة استمرارها و هنا لا بد من إجراء عملية تصفية وتحقيق الفشل المالي و تتخذ الإجراءات القانونية لذلك لسداد التزامات المؤسسة تجاه الغير. و قد يكون الاتجاه إلى تصفية المؤسسة أمر اختياري أو إجباري، فإذا قام المالك بذلك بنفسه و دون إجبار يكون من النوع الأول وإذا كان من النوع الثاني فيعني عجز المالك عن الوفاء بالتزاماته تجاه الغير و عدم الوصول لحل مع دائنيه.

وعند إجراء التصفية أو الإفلاس فإن من أهم النقاط التي تكون موضع اهتمام أولويات السداد و تكون غالبا على النحو التالي:

- تكاليف إجراءات الإفلاس و التصفية؛
- الضرائب المستحقة للدولة؛
- الديون المضمونة من ناتج بيع ضماناتها؛
- الديون غير المضمونة أو العامة؛
- حقوق حاملي الأسهم الممتازة؛
- حقوق حاملي الأسهم العادية.

و للفشل المالي إجراءات تختلف من دولة إلى أخرى. و عندما تتعرض المؤسسة للتصفية فان ذلك يدل على عدم وجود مشرتين لهذه المؤسسة عن طريق البيع لسبب أو لآخر و من أهمها استمرار الخسائر و خفض الإنتاجية مع وجود دلائل متشائمة حول استمرار هذه الخسائر و صعوبة إعادة هيكلة المؤسسة حتى يعود بفعالية لدائرة العمل و الإنتاج.

6- البيع:

قد لا يجد الملاك أمامهم من طريق سوى إنهاء ملكيتهم للمؤسسة عن طريق البيع و رغم أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو البيع من الدولة إلى أطراف أخرى إلا أن الواقع قد يكون من الدولة للأفراد و قد يكون من الأفراد للدولة و في الحالة الأولى يطلق عليه "الخصوصية" في حين أن الحالة الثانية يطلق عليها "العممة" و في حالة البيع يقرر الملاك نقل المؤسسة بحالتها الفاشلة أو غير المرضية إلى ملاك جدد (المشتريين) ليتولوا هم المؤسسة بحالتها و هنا نرى أن البائع لم يستطع علاج ما أصاب المؤسسة من أمراض. و في المقابل نجد أن المشتري يحدوه الكثير من الأمل في إصلاح و علاج هذه الأمراض بما يحقق له عوائد مرضية و لذلك فهو يقدم على عملية الشراء مدفوعا بالعديد من الأسباب و الدوافع. و يمكن أن يتم البيع إلى:

- أحد الأفراد.

- للعاملين.

- للجمهور.

- للعملاء و الدائنين

و تعد أساليب البيع و طرق التقييم من أجل إتمام عملية البيع بأعلى عائد ممكن للمالك و قد يكون البيع كلي أو جزئي للمؤسسة و لذلك نستخدم عدة أساليب في عملية البيع نذكر منها:

طرح المؤسسة للبيع عن طريق المزاد أو الممارسة:

و تلتزم هذه الطريقة بمبادئ العلانية والشفافية و تكافؤ الفرص بين مختلف المستثمرين المتقدمين لعملية الشراء عند إدارة المزاد أو تلقي العطاءات.

طريقة الدعوة لتقديم عروض الشراء (الأظرف المغلقة) وهي طريقة تهدف إلى اختيار أفضل المشتريين سواء من الناحية المالية أو القدرة على تشغيل المؤسسة أو استغلاله، و تقوم هذه الطريقة أيضا على المنافسة الحرة المشروعة و على المساواة أيضا.

طرح المؤسسة للاكتتاب العام و بيع الأسهم في البورصة و فيها يتم توسيع قاعدة الملكية و زيادة مساهمة الأفراد والعاملين إذا أرادوا. و يتم بإعلان نشرة لدعوة الجمهور إلى الاكتتاب في أسهم المؤسسة العامة محل البيع بعد تقييمها و تحديد سعر السهم المعروض و عدد السهم لكل شخص مدعو للاكتتاب و مكان ذلك بعد أخذ موافقة السلطات الرسمية. و تحتاج هذه الطريقة إلى سوق مالية نشطة وواعية و بذلك تكون من أفضل الطرق والأساليب لبيع المؤسسات المطروحة للبيع.

خلاصة الفصل

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم الفشل المالي، أنواعه، أسبابه و مراحلہ بالإضافة إلى أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي بالنسبة للمؤسسة و الأطراف الخارجية ذات العلاقة. كما تناولنا مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية اتجاه الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة، و تطرقنا أيضا إلى أساليب علاج الفشل المالي و الوقاية منه.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

تمهيد:

تطرقنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية للمراجعة الخارجية و الفشل المالي من خلال أداء المراجع و الارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة، ولاكتمال ذلك سنحاول في هذا الفصل إثراء ما جاء في القسم النظري وإعطاء تفاصيل أكثر وشرح دقيق حول أهمية المراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة ، ومدى التزام المراجع الخارجي بالمعايير الدولية مما يعزز رأيه و على تقارير مراجعة الحسابات شكلا و مضمونا، بالإضافة إلى أهمية التقارير والقوائم المالية في تحديد الوضعية المالية، وما مدى مسؤولية المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة ،حيث سنقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية بهدف معرفة واقع المراجعة الخارجية داخل المؤسسة الاقتصادية ومن وجهة نظر مجموعة من ذوي الاختصاص المحاسبي، حيث نعتد في هذا الفصل على المعطيات الإحصائية وتفرغها كميا وكيفياً وذلك بالاستعانة ببرنامج (EXEL) وبرنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V22).

بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، تم تدعيم الفصول النظرية بدراسة ميدانية تتمثل في استبيان موجه لمجموعة من المراجعين الخارجيين، و قد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الميدانية و عدم إجراء الدراسة التطبيقية في إحدى المؤسسات نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة و بغية الوصول إلى نتائج أكثر شمولاً من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها.

المبحث الأول: خطوات الدراسة الميدانية

قبل تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية لا بد من تحديد الإطار العام للدراسة الميدانية و ذلك بدا من عملية التحضير للاستبيان و من ثم تحديد مجتمع و عينة الدراسة

المطلب الأول: مراحل إعداد الاستبيان

إن اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة النظرية، تم من خلال اعتماد استبيان موجه إلى فئتي الدراسة لذلك فلقد تم تقسيم هذا المبحث وفقاً لعرض الاستبيان من حيث مكوناته والمحاور التي اشتملتها الدراسة.

• تصميم الاستبيان:

في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم الأسئلة بصيغة بسيطة، من أجل الوصول إلى إجابات واضحة ودقيقة، حيث اعتمدنا على أسئلة مغلقة تتطلب إجابات محددة مسبقاً للإجابة على السؤال المطروح، وقد تمحورت الأسئلة حول موضوع دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال اعتماده على الإجراءات التحليلية، كما حاولنا قدر الإمكان الابتعاد عن التعمق في طرح الأسئلة والعمل بالمقابل على التسلسل و الترابط في طرح الأسئلة لجلب اهتمام أفراد العينة و الحصول على أكبر قدر ممكن من الإجابات الجادة و الموضوعية.

عند إعداد الاستبيان استعنا ببعض البحوث و الدراسات السابقة، التي تم عرضها على الأستاذ المشرف و بعض الأساتذة من جامعة الوادي و جامعة ورقلة و هذا بغية التأكد من سلامة الاستبيان من مختلف الجوانب الخاصة به و المتمثلة في دقة صياغة الأسئلة و صحتها من الناحية اللغوية و النحوية، بالإضافة إلى التصميم الدقيق وفقاً للمنهجية، و عليه قمنا بتعديل و تصحيح الأسئلة في ضوء الملاحظات الواردة لتدارك تمهيد صياغتها بشكل نهائي كما هو موضح في الملحق رقم (1).

1- مكونات الاستبيان:

يتكون هذا الاستبيان من خمسة أجزاء، خصص الجزء الأول فيها للمعلومات العامة حول المشارك بالاستبيان، بينما اختصت الأجزاء الأربعة الأخرى بمحاور موضوع الدراسة.

يتكون هذا الاستبيان من تسعة و عشرين (29) سؤالاً واستفساراً موزعاً على أربعة أقسام أساسية، حيث اعتمدنا على نوع واحد من الأسئلة و هي الأسئلة المغلقة و التي تحمل إجابة محددة، حتى يتسنى لنا تحديد آراء العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان، و بالنسبة لأقسام هذا الاستبيان فهي: تخص الممارسة المهنية

للمراجعة الخارجية من خلال أداء المراجع الخارجي و دوره في الإبلاغ عن حالات الفشل المالي، وذلك من خلال العناصر التالية:

- **القسم الأول:** يتضمن هذا القسم على بعض الأسئلة المرتبطة بالمعلومات العامة و الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة و المهنة.
- **القسم الثاني:** يتضمن هذا القسم الطرح النظري للمراجعة الخارجية وتوفير إطار نظري يدعم الممارسة المهنية لها.
- **القسم الثالث:** يتضمن عرض لمختلف نقاط التوافق للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر.
- **القسم الرابع:** خصص هذا الجزء على بعض الأسئلة المرتبطة بمحاور وأبعاد الدراسة الخاصة بإجراءات المراجعين الخارجيين في الإبلاغ عن الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- **القسم الخامس:** خصص هذا الجزء لبيان مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

2- كيفية نشر و توزيع الاستبيان:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان تم نشر وتوزيع 120 استبانة على العينة المقصودة، و المتمثلة في المحاسبين والخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات...إلخ، و من الطرق المعتمدة في توزيع تلك الاستبيانات ما يلي:

- الاتصال المباشر بأفراد العينة.
 - الاستعانة ببعض الزملاء و الأقارب في التوزيع.
 - إرسال الاستمارات عن طريق البريد الإلكتروني.
- بتعدد القنوات المعتمد عليها في توزيع الاستبيانات تنوعت أساليب وطرق جمعها كما اختلفت المدة المنتظرة في استرجاعها من أفراد العينة حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة بين ساعات وأيام في بعض الحالات، وقد تم استرجاع هذه الاستبيانات عن طريق:
- الحصول على الاستبيان مباشرة من الفرد المستقضي.
 - الاتصال بالزملاء والأقارب الذين استعنا بهم لاسترجاع الاستمارات.

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

للوصول إلى نتائج موضوعية تفي بغرض الدراسة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، كان لا بد من وضع منهجية الدراسة الميدانية ولذلك قمنا بتحديد النقاط التالية:

- فرضيات الدراسة.
- مجتمع الدراسة.
- عينة وحدود الدراسة.
- مصادر جمع البيانات.

1- فرضيات الدراسة:

قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، سيتم اختبارها بناء على إجابات أفراد العينة، للوقوف على تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع وجهات وأراء أفراد العينة. وهذه الفرضيات مذكورة في المقدمة.

2- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين على مستوى ولاية ورقلة والولاية المنتدبة تقرت والولاية المنتدبة المغير مع مراعاة أن يكون أفراد العينة من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة المهنية في مزاولة مهنة المراجعة، وتتمثل هذه العينة في:

- خبراء محاسبين.
- محافظي الحسابات.
- المحاسبين.
- أساتذة جامعيين.

3- عينة الدراسة: اختيرت عينة عشوائية بسيطة عددها (120) من الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي.

والجدول التالي يوضح العينة المستهدفة.

الجدول رقم(03): تحديد العينة المستهدفة

عدد الاستمارات الموزعة		عدد الاستمارات المسترجعة		عدد الاستمارات الملغاة		عدد الاستمارات القابلة للتحليل	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
120	95	100	%100	00	%00	95	%100

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على معطيات الاستبيان

4- حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم التوصل إلى النتائج حول موضوع الإبلاغ عن الفشل المالي باستخدام الإجراءات التحليلية فقد ارتبط بحدود مكانية و زمنية.

● **الحدود المكانية:** تم استقصاء آراء المراجعين الخارجيين في الجزائر و بالتحديد في ولايتي ورقلة، الولاية المنتدبة تقرت، و الولاية المنتدبة المغير.

● **الحدود الزمنية:** تمثلت في الفترة الممتدة بين تاريخ إعداد و توزيع و تاريخ استلام آخر استمارة من الاستبيان (من شهر أفريل إلى شهر جويلية)، و طول المدة راجع للظروف الحالية السائدة.

5- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة فقد اعتمدنا في هذا الفصل على المعطيات الإحصائية وتفرغها كمياً وكيفياً وذلك بالاستعانة ببرنامج (EXEL) وبرنامج الحزم الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS V22) لتعزيز النتائج ومعرفتها بدقة.

تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة

تمثلت متغيرات الدراسة في المتغير المستقل والمتغير التابع.

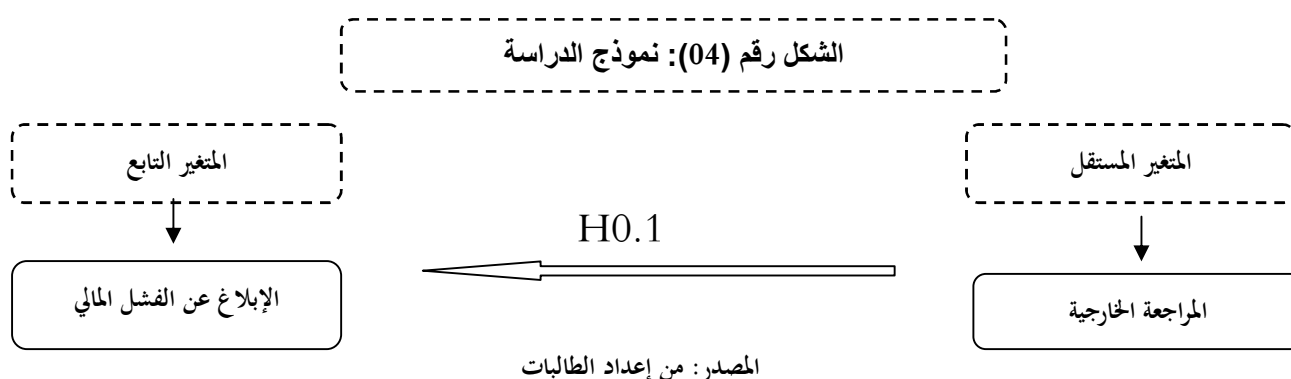
- **المتغير المستقل:** وهو المتغير الذي نكون أحراراً في التعبير عنه بأي قيمة ضمن معادلة معينة، والذي نتحدد على أساسه القيمة التي يتخذها متغير آخر يسمى المتغير التابع¹. ويتمثل في دراستنا هذه في "المراجعة الخارجية".

- **المتغير التابع:** هو المتغير الذي نتحدد قيمته تبعاً للقيم التي تتخذها متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المستقلة². ويتمثل في دراستنا هذه في "الفشل المالي".

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية للنشر، بيروت- لبنان، 198، ص: 410.

² - نفس المرجع السابق، ص: 231.

والشكل التالي يوضح لنا طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع:



ثانيا/ كيفية قياس متغيرات الدراسة:

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	5 - 4.20	4.19 - 3.4	3.39 - 2.6	2.59 - 1.8	1.79 - 1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS. دار الوفاء، السعودية، ص: 17

الفرع الثالث: طريقة جمع البيانات

تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة للبحث على نوعين من المصادر هما:

أولاً/ المصادر الأولية: وتتمثل في كل ما يتوفر من كتب متعلقة بالموضوع وكذلك رسائل ماجستير وماستر متعلقة بالمراجعة الخارجية والمعايير الدولية، التقارير والقوائم المالية.

ثانيا/ المصادر الثانوية: وتتمثل في تصميم استبيان موجه لمجموعة من ذوي الاختصاص المحاسبي. (أنظر الملحق رقم (01)) كأداة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمجتمع البحث وتطبيقها على عينة ممثلة له.

كما احتوى الاستبيان على جزأين من الأسئلة وهي:

- الجزء الأول: متعلق بالأسئلة الشخصية ويتكون من 5 فقرات.
- الجزء الثاني: يناقش فرضيات الدراسة وتم تقسيمه إلى أربعة (04) محاور كما يلي:
 - المحور الأول: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الأولى حول أهمية المراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة، وقد شمل (07) عبارات.
 - المحور الثاني: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثانية حول التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية في ظل الممارسة المهنية، وقد شمل (07) عبارات.
 - المحور الثالث: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الثالثة حول مساهمة تقرير المراجع الخارجي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وقد شمل (07) عبارات.

- المحور الرابع: تضمن أسئلة متعلقة بالفرضية الرابعة حول بيان مسؤولية المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد شمل (08) عبارات.

الفرع الرابع: صدق وثبات أداة الاستبيان

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على نفس العينة وتحت نفس الظروف والشروط، وقد تم التأكد من ثبات استبانة الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول:

الجدول رقم (05): معامل الثبات للاتساق الداخلي للفقرات

اسم المتغير	معامل ألفا كرونباخ
معامل الثبات الكلي	0,708

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن معامل ألفا كرونباخ الكلي يساوي ($a = 0,708$)، أكبر من (0,6) وهذا يدل على أن أداة القياس تمتاز بثبات، وذلك يعني إمكانية الاعتماد على الاستبيان في قياس المتغيرات المدروسة نظرا لقدرته على إعطاء نتائج متوافقة مع إجابات المستجوبين منهم.

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

قصد القيام بالتحليل الإحصائي للبيانات المتعلقة بموضوع البحث استخدمنا أدوات إحصائية وكذلك برامج إحصائية.

الفرع الأول: الأدوات الإحصائية المستخدمة لقياس وتقييم متغيرات الدراسة

- التكرارات: هي أسلوب من أساليب التوبير الذي يعتمد على عدد المرات التي تكرر فيها المفردة¹. وقد استعملت لتحديد عدد الإجابات الخاصة بكل المستجوبين.
- النسبة المئوية: وهو تحويل التكرارات المطلقة إلى تكرارات نسبية، أي يحسب تكرار كل فئة كنسبة مئوية من مجموع التكرارات التي يتضمنها التوزيع التكراري، ويستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة.²
- المتوسط الحسابي (Meany): يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لقياس المواضع المركزية، ويستخدم بكثرة في مختلف الدراسات و الحسابات.³
- الانحراف المعياري: مقياس إحصائي لمدى تشتت مجموعة من القيم حول وسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي للتباين.⁴

¹ - بوشاشي بوعلام، فوائد الإحصاء، دروس و تمارين، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص: 10.

² - عبد العزيز فهمي هيكال، مرجع سابق، ص: 736.

³ - أحمد مصطفى الأشقر، مقدمة في الإحصاء مفاهيم و طرائق، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان 2009، ص: 50.

⁴ - عبد العزيز فهمي هيكال، المرجع السابق، ص: 798.

- ألفا كرونباخ: يستعمل للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.
- تحليل التباين: هو مقياس مدى تشتت مجموعة من القيم عن وسطها الحسابي وكلما كبر التباين كلما دل ذلك على تشتت أكبر¹.

الفرع الثاني: البرمجيات الإحصائية المستخدمة

وتتمثل فيما يلي:

- برنامج **IBM SPSS Statistique v22**: هو برنامج يعد أحد أهم وأشهر حزم البرامج الجاهزة في مجال المعالجة الإحصائية للبيانات².
- برنامج **EXCEL**: هو أحد مجموعة برامج الأوفيس ووظيفته إنشاء الجداول الالكترونية وإجراء العمليات الحسابية والإحصائية المعقدة بسرعة وكفاءة عالية، وكذلك إضافة المخططات والرسوم البيانية³.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

سيتم عرض نتائج الدراسة وإجراء الاختبارات الإحصائية وذلك من خلال النقاط التالية:

- خصائص عينة الدراسة.
 - عرض نتائج الدراسة.
 - اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها.
- #### المطلب الأول: عرض و تحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول: المتغيرات الديمغرافية

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الشخصية والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS22.

أولاً/ توزيع أفراد العينة حسب الجنس

حتى تكون النتائج أكثر وضوحاً قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(06): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	65	%68
الإناث	30	%32
المجموع	95	%100

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V 22

¹ - عبد العزيز فهمي هيكل، مرجع سابق، ص: 08.

² - ابراهيم سالم ابراهيم أبو عمرة، استخدام تحليل المسار في دراسة العوامل المناخية المؤثرة على كمية الأمطار في محافظة رام الله، أطروحة ماجستير في الاحصاء، جامعة الأزهر، غزة، ص: 43.

³ - محسن مجم المالكي، تعلم برنامج مايكروسوفت اكسل 2003، دار العلوم للنشر و التوزيع، بيروت، بدون سنة نشر، ص: 01.

الشكل رقم (05): تركيبة الأفراد حسب الجنس

■ الذكور ■ الإناث



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

- من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن عدد الذكور (65) هو الغالب بنسبة 68% أما عدد الإناث فقد سجل (30) بنسبة 32%، وهذا راجع إلى طبيعة العمل المحاسبي.

ثانيا/ توزيع أفراد العينة حسب العمر:

حتى تكون نتائج الدراسة أكثر وضوحا قمنا بتمثيلها في جدول ورسم بياني كالتالي:

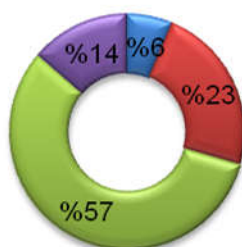
الجدول رقم (07): توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
أقل من 25 سنة	6	6%
أقل من 35 سنة	22	23%
أقل من 50 سنة	54	57%
أكثر من 50 سنة	13	14%
المجموع	95	100%

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS V22

الشكل رقم (06): تركيبة الأفراد حسب العمر

■ سنة 25 أقل من ■ سنة 35 أقل من ■ سنة 50 أقل من ■ سنة 50 أكثر من



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

- يتبين لنا من الشكل أعلاه أن الفئة العمرية الغالبة للأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي (أقل من 50 سنة) بنسبة (57%)، تليها الفئة العمرية (أقل من 35 سنة) التي سجلت (2330%)، أما النسبة الأقل كانت للفئة العمرية (أكثر من 15 سنة) بنسبة (14%)، والفئة (أقل من 25 سنة) ، وهذا راجع إلى أن معظم الأفراد ذوي الاختصاص المحاسبي مجموعة من الموظفون ذوي الخبرة الجيدة في المجال المحاسبي المكتسبة عبر السنوات.

ثالثا: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

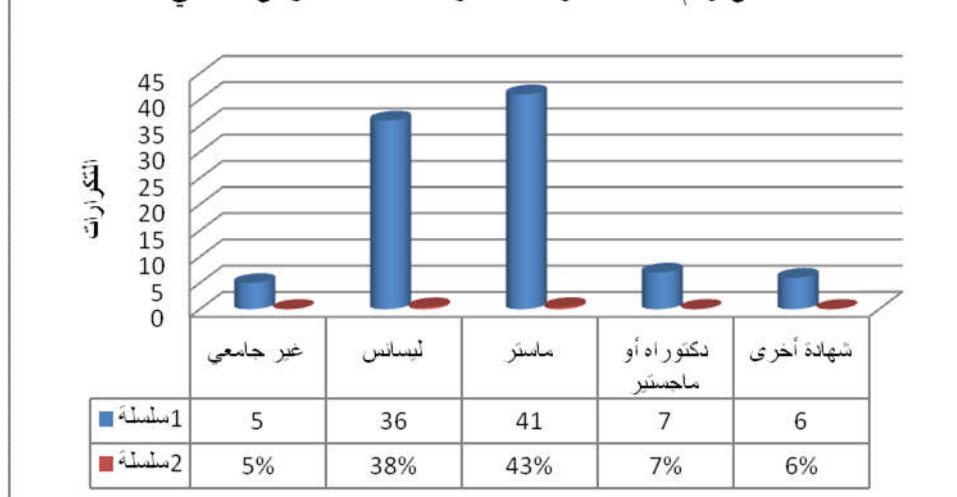
قمنا بتمثيل نتائج الدراسة فيجدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(08): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
غير جامعي	05	5%
ليسانس	36	38%
ماستر	41	43%
دكتوراه أو ماجستير	07	7%
شهادة أخرى	06	6%
المجموع	95	100%

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام SPSS

الشكل رقم (07): تركيبة الأفراد حسب المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

من خلال النتائج نلاحظ أن الفئة الغالبة للمؤهل العلمي هي (ماستر) بنسبة (43%)، تليها نسبة (ليسانس) بنسبة (36%)، أما أقل النتائج فكانت "للشهادات الأخرى" و "الدكتوراه" و "غير الجامعي"، بنسب

أقل من (10%) وهذا يؤكد المستوى التعليمي العالي الذي يتميز به معظم ذوي الأفراد ذوي الاختصاص المحاسبي بالمؤسسة.

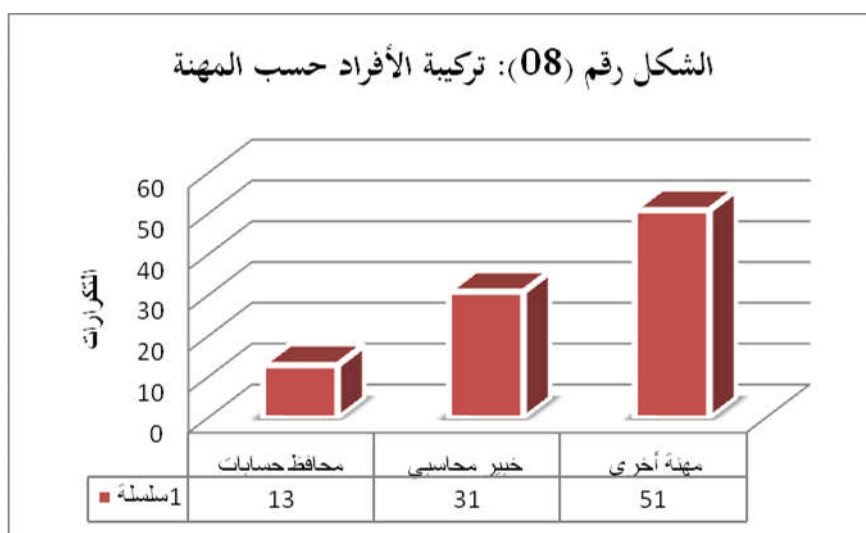
رابعاً: توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة فيجدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم (09): توزيع العينة حسب المهنة

المهنة	العدد	النسبة
محافظ حسابات	13	13%
خبير محاسبي	31	33%
مهنة أخرى	51	54%
المجموع	95	100%

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام 22SPSS V



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ أن ذوي الاختصاص المحاسبي الذين يمتلكون "مهنة أخرى" هم الفئة التي غلبت على أفراد العينة الإحصائية بنسبة 51%، تليهم وظيفة "خبير محاسبي" بنسبة 31%، أما أقل نسبة فكانت لحافظ الحسابات حيث بلغت 13% من حجم العينة. وهذا راجع إلى تعدد المهن المحاسبية حيث لا نستطيع حصرهم في مهنتين أو ثلاثة.

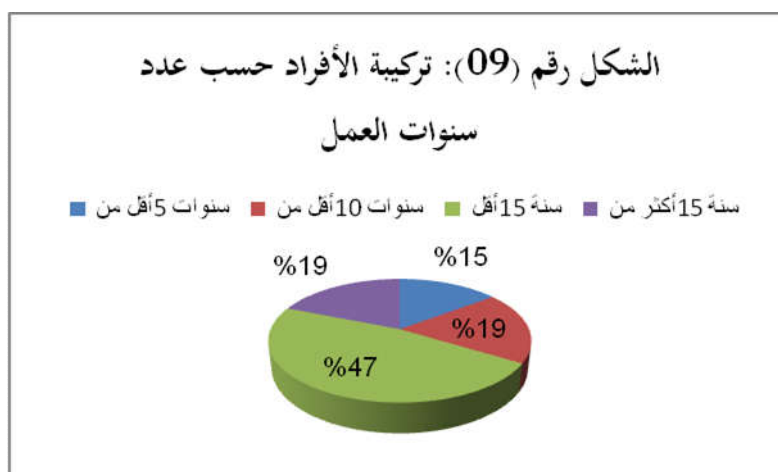
خامسا: توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات العمل:

قمنا بتمثيل نتائج الدراسة فيجدول ورسم بياني كالتالي:

الجدول رقم(10): توزيع العينة حسب عدد سنوات العمل

المهنة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	14	%15
أقل من 10 سنوات	18	%19
أقل 15 سنة	45	%47
أكثر من 15 سنة	18	%19
المجموع	95	%100

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام 22SPSS V



المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (EXCEL)

نلاحظ تسجيل نسبة مرتفعة للأفراد الذين تتراوح عدد سنوات العمل لديهم (أقل من 15 سنوات)، حيث بلغت (%47)، وهذا راجع إلى أن معظم الأفراد موظفون ذوي خبرة في المجال المحاسبي، كما نلاحظ أن الفئتين التاليتين متساويتين (أقل من 10 سنوات) و(أكثر من 15 سنة) سجلتا (%19)، أما أقل نسبة فكانت للأفراد الذين تتراوح عدد سنوات العمل لديهم أقل من 5 سنوات.

الفرع ثاني: اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة

بعد أن قمنا بتحليل خصائص العينة حسب البيانات الشخصية سنقوم في هذه الخطوة باستخدام معاملات الارتباط المتعدد ذلك لوجود المتغيرات التالية: (أهمية المراجعة الخارجية، أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية، أهمية تقرير المراجع الخارجي، المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي).

الجدول رقم (11): معاملات الارتباط بين المتغيرات

Corrélations					
		أهمية المراجعة الخارجية	الالتزام بالمعايير الدولية	أهمية تقرير المراجع الخارجي	المسؤولية القانونية
أهمية المراجعة الخارجية	ارتباط بيرسون	1	%52.1	%57	%11,1
	القيمة الاحتمالية (Sig)		0,000	0,000	0,000
الالتزام بالمعايير الدولية	ارتباط بيرسون	%52.1	1	%50,9	%65
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000		0,000	0,000
أهمية تقرير المراجع الخارجي	ارتباط بيرسون	%57	%57	1	%47
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	0,000		0,000
المسؤولية القانونية	ارتباط بيرسون	%11,1	%65	%47	1
	القيمة الاحتمالية (Sig)	0,000	0,000	0,000	

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: من خلال استقراء قيم العلاقات الظاهرة في الجدول أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين المتغيرات، حيث بلغت أكبر قيمة ارتباط طردية قوية بين الالتزام بالمعايير الدولية على شكل ومضمون تقارير مراجعة الحسابات وبيان المسؤولية القانونية للمراجع الخارجي حيث سجلت (%65) عند مستوى (0,000)، وهذا يشير إلى أنه كلما زاد التزام المراجع الخارجي بالمعايير الدولية في المؤسسة بقيمة واحدة تعززت مسؤوليته القانونية في المؤسسة بنسبة (%66)، تليها قيمة ارتباط طردية متوسطة بين الالتزام بالمعايير الدولية و أهمية تقرير المراجع الخارجي التي سجلت (%57) عند مستوى (0,000)، وهذا يشير إلى أنه كلما ازداد الالتزام بالمعايير الدولية في المؤسسة بقيمة واحدة تحسنت أهمية تقرير المراجع الخارجي بنسبة (%57)، و تأتي بعدها قيمة ارتباط طردية متوسطة بين الالتزام بالمعايير الدولية وأهمية المراجعة الخارجية، بنسبة (%52) عند مستوى (0,000)، أما أقل قيمة ارتباطيه طردية ضعيفة، فكانت بين أهمية المراجعة الخارجية مساهمة المراجعة الخارجية، حيث سجلت (%11,1) عند مستوى (0,000).

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة:

سنقوم باستخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للتعرف على الاتجاه العام لآراء أفراد العينة.

الفرع الأول: الاتجاه العام لآراء المستجوبين

1. سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الأولى "أهمية المراجعة الخارجية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تقييم أهمية المراجعة الخارجية من وجهة نظر ذوي الاختصاص المحاسبي

الرقم	العبارات	موافق		م بشدة		محايد		غ موافق		غ م بشدة		Mean	انحراف معياري	الاتجاه
		%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	المراجعة هي الركيزة الأساسية في صحة البيانات وجودة المعلومات المحاسبية و المالية.	18	19	77	81	0	0	0	0	0	0	4,81	0,394	موافق بشدة
2	المراجعة علم قائم بذاته له فروض ومبادئ أساسية ومنهج عمل وهيكل متكامل.	17	18	76	80	2	2	0	0	0	0	4,78	0,465	موافق بشدة
3	تقوم المراجعة الخارجية بإعطاء الصورة الصادقة والحقيقة لمجمل الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها.	24	25	70	74	0	0	1	1	0	0	4,72	0,519	موافق بشدة
4	المراجعة الخارجية تقتصر أعمالها على الفحص و التحقيق بالسجلات والوثائق المحاسبية.	32	34	15	16	3	3	4	4	3	3	3,15	1,237	محايد
5	يعد تقرير المراجع الخارجي وسيلة اتصال و رقابة على وضعية المؤسسة المالية.	36	38	57	60	1	1	1	1	0	0	4,57	0,577	موافق بشدة
6	يعتمد على مخرجات المراجعة جميع الفئات المستفيدة من القوائم المالية.	42	44	50	53	1	1	2	2	0	0	4,47	0,633	موافق بشدة
7	مخرجات عملية المراجعة الخارجية تتمثل في ابداء الرأي الصريح من قبل المراجع والمصادقة على الحسابات.	28	29	67	70	0	0	0	0	0	0	4,71	0,458	موافق بشدة
												4,45	0,611	موافق بشدة

النتيجة

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: من خلال النتائج الموضحة في الجداول السابقة فإن أغلب الاتجاه هو «موافق بشدة» أي أننا نسجل مستويات متجانسة، أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت للعبارة رقم (01) "المراجعة هي الركيزة الأساسية في صحة البيانات وجودة المعلومات المحاسبية و المالية." حيث بلغ (4,81) بانحراف معياري أقل تشتتا (0,394)، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (04) "المراجعة الخارجية تقتصر أعمالها على الفحص والتحقيق في السجلات والوثائق المحاسبية"، الذي بلغ (3,15) بانحراف معياري أكثر تشتتا (1,23)، وهذا يدل على أن

الأفراد ذوي الاختصاص المحاسبي يحدون أن المراجعة هي الركيزة الأساسية في صحة البيانات وجودة المعلومات المحاسبية، وهذا ما يجعلها مهمة بالنسبة للمؤسسة، كما لا يعتبرونها تقتصر فقط على الفحص والتدقيق في السجلات والوثائق المحاسبية بل هي علم قائم بذاته له مبادئ أساسية.

2. سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الثانية "الالتزام بالمعايير الدولية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تقييم الالتزام بالمعايير الدولية من وجهة نظر ذوي الاختصاص المحاسبي

الرقم	العبارات	موافق		م بشدة		محايد		غ موافق		غ م بشدة		Mean	انحراف معياري	الاتجاه
		%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	تساعد المعايير الدولية للمراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية	44	42	44	42	1	1	8	8	2	2	4,2	0,974	موافق بشدة
2	يقوم عمل المراجع الخارجي أساسا على المعايير الدولية للمراجعة	52	49	43	41	4	4	1	1	0	0	4,37	0,62	موافق بشدة
3	المعايير الدولية للمراجعة تساعد مستخدمي تقارير المراجع في عملية اتخاذ القرار.	72	68	27	26	1	1	0	0	0	0	4,26	0,466	موافق بشدة
4	معايير المراجعة الدولية المصدرة تحتاج الى بعض التعديلات وليست مثالية	62	59	21	20	10	10	6	6	0	0	3,98	0,758	موافق
5	ان توحيد المعايير الدولية للمراجعة يزيد من فعاليتها ونجاعتها	54	51	27	26	2	2	8	8	8	8	3,83	1,173	موافق
6	تساهم المعايير الدولية للمراجعة في التقليل من التفاوتات بين ممارسات المراجعين في مختلف الدول	53	50	36	34	2	2	8	8	1	1	4,14	0,895	موافق
7	على المراجع الخارجي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني	27	26	72	68	0	0	0	0	1	1	4,68	0,588	موافق بشدة
	النتيجة													موافق بشدة
												4,20	0,782	موافق بشدة

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (07): "على المراجع الخارجي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية"

وقواعد السلوك المهني "حيث سجلت متوسط حسابي (4,68) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0,58)، كما نسجل أقل متوسط حسابي للعبارة رقم (05) "إن توحيد المعايير الدولية للمراجعة يزيد من فعاليتها ونجاعتها"، الذي بلغ (3,83) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (1,17) وهذا يدل على مدى تأثير المعايير الدولية على المؤسسة، بحيث يجب على المراجع الخارجي الالتزام بها وبقواعد السلوك المهني، مع عدم ضرورة توحيدها.

3. سننتظر لما يتعلق بعبارة الفرضية الثالثة "مساهمة التقارير والقوائم المالية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): تقييم أهمية التقارير والقوائم المالية من وجهة نظر الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي

الرقم	العبارة	موافق		م بشدة		محايد		غ موافق		غ م بشدة		Mean	انحراف معياري	الاتجاه
		%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	يستند مراجعو الحسابات في إعداد تقريرهم إلى مخرجات المراجعة الداخلية للكشف عن الفشل المالي.	42	44	43	45	4	4	6	6	0	0	4,28	0,821	موافق بشدة
2	يعتمد مراجعو الحسابات على التقرير الذاتي في إعداد تقاريرهم للإبلاغ عن الفشل المالي.	63	66	27	28	4	4	1	1	0	0	4,6	0,626	موافق بشدة
3	إن عدم تقديم المعلومات الكافية والملائمة من طرف إدارة الشركة لا تساعد المراجع في تحديد الأداء المالي للشركة.	16	17	62	65	0	0	15	16	2	2	4,27	1,189	موافق بشدة
4	إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هي التي تجعل رأيه أكثر مصداقية، ويجنب المؤسسة مخاطر الفشل.	22	23	72	76	1	1	0	0	0	0	4,75	0,461	موافق بشدة
5	الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة هو مرحلة إعلان وتأكيد إفلاسها.	9	10	7	7	3	3	33	35	43	45	1,99	1,242	غير موافق
6	المراجع الخارجي مسؤول عن التعرف على مؤشرات الفشل المالي و معرفة أسبابها و معالجتها.	40	42	9	10	6	6	38	40	2	2	3,17	1,127	محايد
7	ييدي مراجع الحسابات الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرار.	22	23	50	53	1	1	22	23	0	0	4,05	1,215	موافق
النتيجة														
												3,87	0,954	موافق

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في عبارة رقم (04): "إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هي التي تجعل رأيه أكثر مصداقية، ويجنب المؤسسة مخاطر الفشل." حيث سجلت متوسط حسابي (4,75) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0,46)، أما أقل قيمة للمتوسط الحسابي كانت في العبارة رقم (05) "الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة هو مرحلة إعلان و تأكيد إفلاسها" التي سجلت (1,99) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (1,24)، وهذا يدل على ضرورة تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي، لما لها من أهمية في جعل رأيه أكثر مصداقية مما يجنب المؤسسة مخاطر الفشل، في حين لا يعتبر الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة مرحلة إعلان و تأكيد إفلاسها.

4. سنتطرق لما يتعلق بعبارات الفرضية الرابعة "مسؤولية المراجع الخارجي القانونية" في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): تقييم مسؤولية المراجع الخارجي القانونية من وجهة نظر الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي

الرقم	العبارات	موافق		م بشدة		محايد		غ موافق		غ م بشدة		Mean	انحراف معياري	الاتجاه
		%	F	%	F	%	F	%	F	%	F			
1	يترتب على مهنة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط المؤسسة.	11	12	82	86	11	12	2	2	0	0	4,84	0,421	موافق بشدة
2	ييدي المراجع الخارجي رأيه إذا اكتشف خلل أو خطأ في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.	9	10	86	90	0	0	0	0	0	0	4,91	0,294	موافق بشدة
3	يكتفي المراجع الخارجي في إعداد تقريره عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية.	8	8	7	7	1	1	76	80	3	3	2,37	0,957	محايد
4	يتوجب على المراجع الخارجي الاستفسار من إدارة الشركة حول اكتشاف أي خطأ جسيم، أو تصرف غير قانوني في الحسابات.	9	10	86	90	0	0	0	0	0	0	4,91	0,294	موافق بشدة
5	المراجع الخارجي لا يهتم للمخاطر المحتملة بفشل المؤسسة، بينما يهتم بإعطاء رأيه في القوائم المالية فقط.	2	2	7	7	5	5	75	79	6	6	2,25	0,899	محايد

6	يتعرض المراجع الخارجي إلى رفع المسألة أو رفع قضية ضده إذا شك في عدم استمرارية المؤسسة و لم يتم إبلاغ الإدارة.	5	5	81	85	5	5	4	0	0	4,72	0,753	موافق بشدة
7	في حالة الفشل المالي للمؤسسة يكتفي المراجع الخارجي بتقديم تقريره و لا يقترح حلول.	22	23	3	3	1	1	64	67	5	2,52	1,009	محايد
8	يحافظ المراجع الخارجي على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.	31	33	56	59	3	3	5	5	0	4,45	0,796	موافق بشدة
	النتيجة										3,87	0,677	موافق

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت متساوية في عبارتين، الأولى رقم (02): "ييدي المراجع الخارجي رأيه إذا اكتشف خلل أو خطأ في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة." والثانية رقم (04): "يتوجب على المراجع الخارجي الاستفسار من إدارة الشركة حول اكتشاف أي خطأ جسيم، أو تصرف غير قانوني في الحسابات. " حيث سجلنا متوسط حسابي (4,91) بانحراف معياري أقل تشتتاً (0,29)، أما أقل قيمة للمتوسط الحسابي كانت في العبارة رقم (05) " المراجع الخارجي لا يهتم للمخاطر المحتملة بفشل المؤسسة، بينما يهتم بإعطاء رأيه في القوائم المالية فقط." التي سجلت (2,25) بانحراف معياري أكثر تشتتاً (0,89) ، وهذا يدل على العمل الجاد للمراجع الخارجي يهتم بالمخاطر المحتمل حصولها في المؤسسة ويعمل على اكتشاف أي خطأ أو خلل في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج (اختبار الفرضيات الفرعية)

سنقوم في هذا الفرع باختبار الفرضيات الثلاث السابقة.

أولاً/تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الأولى):

H0 - لا توجد أهمية للمراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة.

H1 - توجد أهمية للمراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة.

- **التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (09) الخاص بالفرضية الأولى، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (4,45) وهي تقع في المجال "موافق بشدة" بانحراف معياري (0,61)، مما يدل على رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، أي توجد أهمية للمراجعة الخارجية في الإفصاح عن الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثانية):

- **H0:** لا يلتزم المراجع الخارجي بالمعايير الدولية للمراجعة مما يعزز رأيه و صحة تقريره شكلا ومضمونا .
 - **H1:** يلتزم المراجع الخارجي بالمعايير الدولية للمراجعة مما يعزز رأيه و صحة تقريره شكلا ومضمونا .
- التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (10) الخاص بالفرضية الثانية، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (4,20) وهي تقع في المجال "موافق بشدة" بانحراف معياري (0,78)، مما يدل على رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، أي يلتزم المراجع الخارجي بالمعايير الدولية للمراجعة مما يعزز رأيه و صحة تقريره شكلا ومضمونا .

● ثالثا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثالثة):

- **H0:** لا يبيدي المراجع الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة.
- **H1:** يبيدي المراجع الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة.
- **التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (11) الخاص بالفرضية الثالثة، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,87) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,95)، مما يدل على رفض الفرضية الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، أي يبيدي المراجع الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة.

- رابعا/ تحليل نتائج (اختبار الفرضية الفرعية الرابعة):

- **H0:** لا تقع المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي عند تقصيره في أداء مهامه وعدم الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- **H1:** تقع المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي عند تقصيره في أداء مهامه وعدم الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- **التحليل:** من خلال النتيجة النهائية لجدول الاتجاه العام رقم (12) الخاص بالفرضية الرابعة، التي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3,87) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0,67)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تقع المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي عند تقصيره في أداء مهامه وعدم الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

• **الفرع الثالث: اختبار فرضية (الفروقات):**

- لا توجد فروقات تُعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، عدد سنوات العمل).
- توجد فروقات تُعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المهنة، عدد سنوات العمل).

اختبار الفرضية 1-3:

H0: لا توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للجنس.

H1: توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للجنس.

الجدول رقم (16): اختبار T للعينات المستقلة بالنسبة للجنس

متغيري الدراسة	الجنس	العدد	درجة الحرية	T	F	Sig
أهمية المراجعة الخارجية	ذكر	65	93	0,000	1,313	0,255
	أنثى	30	49,154			
الالتزام بالمعايير الدولية	ذكر	65	93	0,320	0,020	0,889
	أنثى	30	52,748			
أهمية التقارير والقوائم المالية	ذكر	65	93	-0,144	12,871	0,001
	أنثى	30	39,189			
المسؤولية القانونية	ذكر	65	93	-0,557	4,883	0,030
	أنثى	30	41,672			

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent-Samples T-Test، نلاحظ من الجدول أعلاه أنها توجد فروق عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمساهمة التقارير والقوائم المالية حيث كان مستوى الدلالة المعنوية يساوي ($\text{Sig}=0,001$) أصغر من ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا راجع إلى اهتمام أحد الجنسين

بالتقارير والقوائم المالية أكثر من الجنس الآخر داخل المؤسسة، كما توجد أيضا فروق للمسؤولية القانونية عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) تعزى لمتغير الجنس، حيث كان مستوى الدلالة المعنوية يساوي ($Sig=0,030$) أصغر من ($a \leq 0.05$) أي أن الاختلاف في الجنس يؤثر على مدى المسؤولية القانونية التي تقع على المراجع الخارجي عند إعطاء رأيه و الإفصاح عن وضعية المؤسسة.

اختبار الفرضية 2-3:

H0: لا توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للعمر.

H1: توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للعمر.

الجدول رقم (17): اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقا لمتغير العمر

متغيرات الدراسة	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
أهمية المراجعة الخارجية	بين المجموعات	0,054	3	0,018	0,189	0,903
	داخل المجموعات	8,583	91	0,094		
	المجموع	8,637	94			
الالتزام بالمعايير الدولية	بين المجموعات	0,366	3	0,122	0,831	0,480
	داخل المجموعات	13,381	91	0,147		
	المجموع	13,747	94			
أهمية التقارير والقوائم المالية	بين المجموعات	0,239	3	0,080	0,711	0,548
	داخل المجموعات	10,204	91	0,112		
	المجموع	10,443	94			
المسؤولية القانونية	بين المجموعات	0,162	3	0,054	0,794	0,500
	داخل المجموعات	6,179	91	0,068		
	المجموع	6,342	94			

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة و مخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: نلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق عند مستوى الدلالة المعنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى لمتغير العمر حيث كان مستوى الدلالة المعنوية أكبر من ($a > 0.05$) أي أن الاختلاف في الأعمار لا يؤثر على متغيرات الدراسة.

اختبار الفرضية 3-3:

H0: لا توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للمؤهل العلمي.

H1: توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للمؤهل العلمي.

الجدول رقم (18): اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

متغيرات الدراسة	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
أهمية المراجعة الخارجية	بين المجموعات	2,028	4	0,507	6,905	0,000
	داخل المجموعات	6,609	90	0,073		
	المجموع	8,637	94			
الالتزام بالمعايير الدولية	بين المجموعات	0,444	4	0,111	0,751	0,560
	داخل المجموعات	13,303	90	0,148		
	المجموع	13,747	94			
أهمية التقارير والقوائم المالية	بين المجموعات	0,597	4	0,149	1,365	0,252
	داخل المجموعات	9,846	90	0,109		
	المجموع	10,443	94			
المسؤولية القانونية	بين المجموعات	0,711	4	0,178	2,843	0,029
	داخل المجموعات	5,630	90	0,063		
	المجموع	6,341	94			

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة و مخرجات نظام (SPSS22)

التحليل: نلاحظ من الجدول أعلاه أنه توجد فروق عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لأهمية المراجعة الخارجية حيث كان مستوى الدلالة المعنوية يساوي ($\text{Sig}=0,000$) أصغر من ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يدل على أنه كل ما كان المستوى التعليمي للأفراد أعلى كان إدراكهم لأهمية المراجعة الخارجية أكثر من غيرهم ذوي مستويات علمية أقل، كما توجد أيضا فروق لأهمية التقارير و القوائم المالية عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كان مستوى الدلالة المعنوية يساوي ($\text{Sig}=0,029$) أصغر من ($\alpha \leq 0.05$) أي أن الاختلاف في المؤهل العلمي يؤثر على مدى مسؤولية المراجع القانونية.

اختبار الفرضية 3-4:

H0: لا توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للمهنة.

H1: توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى للمهنة.

الجدول رقم (19): اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقاً للمهنة

متغيرات الدراسة	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
أهمية المراجعة الخارجية	بين المجموعات	0,197	2	0,098	1,073	0,346
	داخل المجموعات	8,440	92	0,092		
	المجموع	8,637	94			
الالتزام بالمعايير الدولية	بين المجموعات	0,275	2	0,138	0,940	0,349
	داخل المجموعات	13,472	92	0,146		
	المجموع	13,747	94			
أهمية التقارير والقوائم المالية	بين المجموعات	0,022	2	0,011	0,098	0,906
	داخل المجموعات	10,241	92	0,113		
	المجموع	10,443	94			
المسؤولية القانونية	بين المجموعات	0,289	2	0,145	2,199	0,117
	داخل المجموعات	6,052	92	0,066		
	المجموع	6,341	94			

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

تعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أنه لا توجد فروق عند مستوى الدلالة المعنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى لمتغير المهنة حيث كان مستوى الدلالة المعنوية أكبر من ($a > 0.05$) أي أن الاختلاف في المهنة لا يؤثر على متغيرات الدراسة.

إختبار الفرضية 3-5:

H0: لا توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى لعدد سنوات العمل.

H1: توجد فروقات عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيري الدراسة تعزى لعدد سنوات العمل.

الجدول رقم (20): اختبار التباين الأحادي (Anova) لمتغيرات الدراسة وفقاً لعدد سنوات الخدمة

متغيرات الدراسة	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
أهمية المراجعة الخارجية	بين المجموعات	0,624	3	0,208	2,363	0,076
	داخل المجموعات	8,013	91	0,088		
	المجموع	8,637	94			
الالتزام بالمعايير الدولية	بين المجموعات	1,256	3	0,419	3,050	0,033
	داخل المجموعات	12,491	91	0,137		
	المجموع	13,747	94			
أهمية التقارير والقوائم المالية	بين المجموعات	0,782	3	0,261	2,456	0,068
	داخل المجموعات	9,661	91	0,106		
	المجموع	10,443	94			
المسؤولية القانونية	بين المجموعات	0,308	3	0,103	1,549	0,207
	داخل المجموعات	6,033	91	0,066		
	المجموع	6,341	94			

المصدر: إعداد الطالبات بناء على نتائج الدراسة ومخرجات نظام (SPSS22)

تعليق: نلاحظ من الجدول أعلاه أن توجد فروق عند مستوى دلالة معنوية ($a \leq 0.05$) لأثر المعايير الدولية حيث كان مستوى الدلالة المعنوية يساوي ($\text{Sig}=0,033$) أصغر من ($a \leq 0.05$)، وهذا يدل على أنه كل ما زادت عدد سنوات العمل لدى الأفراد زادت خبرتهم ومعرفتهم بمدى الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة على شكل ومضمون تقارير مراجعة الحسابات بالمؤسسة، كما نلاحظ عدم وجود فروق عند مستوى الدلالة المعنوية ($a \leq 0.05$) لمتغيرات الدراسة الأخرى تعزى لمتغير عدد سنوات العمل، حيث كان مستوى الدلالة المعنوية لديهم أكبر من ($a > 0.05$) أي أن الاختلاف في عدد سنوات الخدمة لا يؤثر على متغيرات الدراسة.

خلاصة الفصل

جاءت هذه الدراسة لتحديد دور المراجع الخارجي في الكشف عن حالات الفشل المالي للمؤسسة، وقد توصلت الدراسة من خلال اختبار الفرضيات إلى عدة استنتاجات نذكر منها:

- توجد أهمية للمراجعة الخارجية من خلال إبداء الرأي الصريح وإعطاء صورة صادقة وحقيقية لوضعية المؤسسة؛
- المراجع الخارجي على دراية كافية وفهما جيدا لمعايير المراجعة الدولية والوطنية مما يعزز قدرته على القيام بمجموعة من الإجراءات اللازمة بكل كفاءة و فعالية، من أجل الوصول إلى نتائج أفضل بخصوص الوضع المالي المستقبلي للمؤسسة؛
- إن عدم بدل العناية المهنية اللازمة والكافية للمراجع الخارجي أثناء تأدية مهامه سيعرضه للمساءلة، وبالتالي يجب ممارسة الحذر المهني؛
- أهمية الإبلاغ عن الفشل المالي بالنسبة للمراجع الخارجي يعزز مصداقية رأيه وصحة تقريره بالنسبة للمؤسسة والأطراف الخارجية ذات العلاقة؛
- يعمل المراجع الخارجي وفق ما يحدده القانون والمعايير الدولية و الوطنية و الالتزام بقواعد السلوك المهني؛
- توجد أهمية للمراجعة الخارجية في المؤسسة عند فئة الأساتذة ذوي الاختصاص المحاسبي؛
- كما خلصنا إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية لمتغيرات تعزى لمتغير الجنس والمؤهل العلمي فقط.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

يعتبر دور المراجع الخارجي أمراً بالغ الأهمية و ضرورياً لأنه يمكن من مراقبة نشاط المؤسسة و يساعد في اتخاذ القرارات المهمة، كما يساعد على تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة و المتمثلة في الربحية و الاستمرارية، وهذا ما يعزز قدرته على إبداء الرأي في شرعية و صدق القوائم المالية، و هذا يعتبر كهدف رئيسي يسعى المراجع الخارجي للتأكد منه من خلال عمليتي الفحص و التحكم، إلا أنه قد يحقق أثناء ذلك أهدافاً أخرى ثانوية كإكتشاف أعمال الغش و التزوير بعدما كانت غايته في وقت سابق، و بالتالي عليه إضافة إجراءات أخرى وتوسع خدماته في مجال الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة و مدى استمراريته، وكل هذا يندرج ضمن مسؤوليات قانونية عليه الالتزام بها وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها.

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة و المتمثلة في "ما مدى مسؤولية المراجع الخارجي في إبداء رأيه و الإبلاغ عن مدى استمرارية المؤسسة؟"، و هذا من خلال معرفة مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في إطار الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة و تقييم القدرة على الاستمرارية و أهمية الإبلاغ بالنسبة للمؤسسة و الأطراف الخارجية ذات العلاقة و كذا المراجع نفسه من خلال الالتزام بقواعد السلوك المهني و معايير المراجعة الدولية، و للإلمام بمحيثيات الموضوع تناولنا من خلال ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي، و كان ذلك انطلاقاً من فرضيات الدراسة و اختبارها و توصلنا إلى النتائج التالية:

أ) الفرضية الأولى " المراجعة الخارجية هي إبداء الرأي الصريح وإعطاء صورة صادقة و حقيقية لوضعية المؤسسة الاقتصادية" فكانت كل إجابات عينة الدراسة نحو التوافق مع الطرح النظري للمراجعة الخارجية و أهميتها و توفر إطار نظري يدعم الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية، حيث أن المراجع الخارجي يسعى إلى بدل العناية المهنية الكافية لإبداء رأيه بكل مصداقية.

ب) الفرضية الثانية " يلتزم مراجع الحسابات الخارجي بمعايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني مما يعزز رأيه في إعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة شكلاً ومضموناً" كانت جل الإجابات نحو التوافق بشدة في أن الالتزام بمعايير المراجعة الدولية و تطبيقها من طرف المراجع الخارجي هي التي تجعل رأيه أكثر مصداقية، و يجنب المؤسسة مخاطر الفشل.

ت) الفرضية الثالثة " يبدي المراجع الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عن وضعية المؤسسة" كانت كل الإجابات موافق بشدة حيث يبدي مراجع الحسابات الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرار.

ث) الفرضية الرابعة" تقع المسؤولية القانونية على المراجع الخارجي في عدم الإبلاغ عن فشل المؤسسة" حيث كانت كل الإجابات نحو الموافقة بشدة حيث أنه يتعرض المراجع الخارجي إلى رفع المساءلة أو رفع قضية ضده إذا شك في عدم استمرارية المؤسسة ولم يقيم بإبلاغ الإدارة.

نتائج الدراسة

- 1- يساهم عمل المراجع الخارجي في إعطاء صورة واضحة عن وضعية المؤسسة تزيد من موثوقية قوائمها المالية ووضعيتها المستقبلية؛
- 2- تعتبر معايير المراجعة الدولية التي يلتزم بها المراجع ويطبقها في أداء مهامه هي التي تساعد على اكتشاف دلائل و مؤشرات الفشل المالي؛
- 3- يعتبر الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة أمر ضروري لتجنب المخاطر التي يمكن أن تخرجها من النشاط مما يساعد المؤسسة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل قبل استفحاله؛
- 4- الفشل لا يعني بالضرورة توقف المؤسسة وتصفيته، إنما هو علامة على توجيهها نحو التعثر والذي يمكن تفاديه من خلال تطبيق الإجراءات المناسبة و الملائمة لمراجعة و تحسين أدائها؛
- 5- المراجعة هي الركيزة الأساسية في صحة البيانات وجودة المعلومات المحاسبية والمالية، فهي تساعد على إعطاء صورة صادقة و حقيقية لمجمل الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج الأعمال.

التوصيات

- على ضوء الفرضيات والنتائج المتوصل إليها يمكننا اقتراح بعض التوصيات من بينها
- 1- ضرورة تطوير عمل المراجع و تطبيق معايير المراجعة الدولية و الوطنية و العمل على تطوير برامج المراجعة التي من شأنها أن تكشف عن وجود أي من الأسباب التي قد تؤدي إلى فشل المؤسسة الاقتصادية؛
 - 2- يجب على المؤسسة الاقتصادية أن تجعل المراجعة مستمرة وأن تجعلها جزءا من حياتها التشغيلية حتى يمكنها أن تتعرف على حالات الفشل في الوقت المناسب والملائم حتى تأخذ على عاتقها الإجراءات المناسبة لمراجعة و تحسين أدائها؛

- 3- ضرورة اهتمام المراجعين الخارجيين بموضوع الفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية وكيفية الإبلاغ عنه حتى تصبح المهنة أداة فعالة لخدمة المجتمع و حمايته من الإفلاس؛
- 4- ضرورة تطوير أهداف المراجعة بحيث تتجاوز ما أصبح مألوفاً للمراجعين، حتى يساهم المراجع في تحمل المسؤولية الاجتماعية في إنجاح خطط التنمية، و جعل المحافظة و المساهمة في استمرارية الشركة وعدم فشلها من أهداف المراجعة؛
- 5- أن تقوم الجهات الحكومية الرسمية، والتقابات و الاتحادات بعقد ندوات ودورات مستمرة للقائمين على المؤسسات من جهة لتوعيتهم بمفهوم و أنواع الفشل و أثره على المؤسسات و المحاسبين والماليين، ومن جهة أخرى لتدريبهم على كيفية استخدام أساليب و إجراءات الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة؛
- 6- يحتاج موضوع الإبلاغ عن فشل المؤسسات الاقتصادية إلى مزيد من البحث لتأصيله وتبقى الممارسة الميدانية كفيلاً بتغذيته وترسيخه.

أفاق الدراسة

- ✓ الإجراءات التي يتخذها المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية؛
- ✓ ، دراسة الفجوة بالمجتمع المالي حول مسؤوليات المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة ؛
- ✓ المعايير الدولية للمراجعة ودورها في فعالية الإبلاغ عن الفشل المالي للشركات

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000.
2. أحمد قايد نور الدين، التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية، الطبعة الأولى، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
3. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الإسكندرية، 2006.
4. الخضيرى محسن أحمد، الديون المتعثرة " الظاهرة... الأسباب... العلاج"، الطبعة الأولى إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1997.
5. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة، مطبعة الانتصار.
6. عبد الفتاح صحن، المراجعة بين النظرية والتطبيق.
7. عبد الفتاح صحن أصول المراجعة، الإسكندرية مصر، دار الجامعة، 2000.
8. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية الحديثة، الجزء الرابع، الدار الجامعة الإسكندرية، 2009 .
9. علي عبد القادر الذنيبيات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
10. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مُجدّد السيد سرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعة الإسكندرية، 2001.
11. مُجدّد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2008 .
12. مُجدّد التهامي طواهر، المراجعة الخارجية وتدقيق الحسابات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ط 2006.
13. مُجدّد السيد سرايا، المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
14. مُجدّد أمين، "الرقابة الداخلية و مراجعة الحسابات"، مركز خبرات الإدارة و المحاسبة ، عمان، 2001 .
15. مُجدّد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2002.
16. وليم توماس، أمرسون هنكي ترجمة أحمد حامد، كمال الدين سعيد المراجعة بين النظرية والتطبيق ، المملكة العربية السعودية ، 1997.
17. يوسف مُجدّد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للطبع والتوزيع، 2000 .

✓ رسائل والأطروحات جامعية:

1. بلخير بوهاشة، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية، جامعة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، 2011.
2. بن جميلة مُجدّد، مسؤوليات محافظ الحسابات، في مراقبة شركة المساهمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص قانون مالية جامعة قسنطينة، 2010.
3. بن شنة فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
4. حماد حمدي إسماعيل مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010.
5. د الشريف ربحان، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية- من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باجي مختار 2012.
6. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
7. صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي، مذكرة ماستر ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014.
8. عاهد عبد سرحان، دور مدقق الحسابات الخارجي في تقويم القدرة على الاستمرارية لدى شركات المساهمة العامة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
9. عمار أكرم الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر-دراسة تطبيقية، مذكرة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
10. نسيلي جهيدة، أثر العجز المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2005.

11. يوسف محمود جريوع، مدى قدرة المراجع الخارجي من خلال التحليل المالي وضع إرشادات تحذيرية مبكرة لإدارة المشروع قبل تعثره وفشله الحقيقي، بحث مقدم، قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية غزة، 2005.

✓ مجالات:

1. سمير كامل محمد عيسى، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 2 المجلد رقم 45 يوليو 2008.

✓ التقارير والقوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 الصادر بتاريخ 11 جويلية 2010 .
2. المادة 38 من المرسوم التنفيذي، رقم 96 المتضمن قانون أخلاقيات المهنة وكذا المادة 71 من النظام الداخلي لمصف الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين.

✓ المؤتمرات والملتقيات:

1. الشريف ريجان و آخرون، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، ملتقى وطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، جامعة منتوري، الجزائر، 2012.
2. مسعود صديقي، انعكاس تكامل المراجعة الداخلية والخارجية على الأداء الرقابي "المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات"، جامعة ورقلة.

✓ الكتب بالفرنسية

1. Antoine MERCHER, Audit et commissariat aux comptes : guide de l'auditeur et de l'audite. Editions Francis. Editions Francis Lefebvre ; paris ;2009/2010.
2. J.Moneger & T .Garnier/le commissaire aux comptes /DALLOZ 1995.
3. Jean Homard & François Terre & Pierre Mabilat/Sociétés Commerciales –tome 02/DALLOZ. Paris-1974.
4. Nacer-Eddine Sadi&Ali Mazouz/La Pratique du commissaire Aux Comptes en Algerie,Tome 01/Société Nationale de Comptabilité-1993.
5. W.Beaver ,Financial ratios as predictors of failure, journal of accounting research, vol4 empirical research in accounting: selected studies 1966 .



استبيان الدراسة

جامعة الوادي - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم علوم التسيير -

يشكل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي تجريها الباحثين ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في التدقيق المحاسبي
عنوان المذكرة: دور المراجع الخارجي في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية
-دراسة حالة (ولاية ورقلة)-

الطالبة: - بن نونة نوال، غطاس تويبة، حمادو زكية
تحت إشراف الدكتورة: خليدة عاي

السادة المحترمين / المختصين والمهتمين بمهنة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر

** السلام عليكم ورحمة الله وبركاته **

تهدف هذه الدراسة الى تحليل واقع الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية من خلال أداء المراجع والارتقاء بمهنة المحاسبة و المراجعة خصوصا فيما يتعلق بدور المراجع تجاه حالات الفشل المالي و الإجراءات التي يمكنه من خلالها التنبيه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى فشل المؤسسات الاقتصادية من خلال إبداء رأيه و إعداد تقريره، مع الأخذ بحالة الجزائر وواقع الممارسة المهنية للمراجعة من خلال عينة دراسة الحالة. وعلى ذلك فقد قمنا بتصميم هذا الاستبيان، من خلال خمسة أقسام كما يلي:

القسم الأول: يختص بالمعلومات العامة حول المشارك في الاستبيان.

القسم الثاني: خصص هذا القسم للطرح النظري للمراجعة الخارجية وتوفر إطار نظري يدعم الممارسة المهنية لها.

القسم الثالث: عرض لمختلف نقاط التوافق للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر.

القسم الرابع: ويختص بإجراءات المراجعين الخارجيين في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

القسم الخامس: خصص لبيان مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

نؤكد بأن ما يدلى به من بيانات سوف يعامل بسرية تامة، ولن يستخدم الا في حدود آداب البحث العلمي

يرجى ارسال الاستبيان على الايميل التالي: Email//

القسم الأول: المعلومات العامة حول المشارك في الاستبيان.

الجنس		☐ ذكر	☐ أنثى
العمر		☐ أقل من 25 سنة	☐ أقل من 35
المؤهل العلمي (الشهادة)		☐ غير جامعي	☐ ليسانس
الخبرة		☐ أقل من 5 سنة	☐ أقل من 10
المهنة		☐ محافظ حسابات	☐ خبير محاسبي
		☐ مهنة أخرى حددها	☐

القسم الثاني: الطرح النظري للمراجعة الخارجية للحسابات وتوفير إطار نظري يدعم الممارسة المهنية لها.

من فضلك حدد درجة موافقتك على أهمية كل عنصر من العناصر في الجدول التالي لدور القاعدة النظرية للمراجعة في تدعيم مهنة المراجعة الخارجية للحسابات.

الرجاء الاجابة بوضع اشارة (X) في خانة درجة الموافقة المحددة.

الأسئلة	العناصر	درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	المراجعة هي الركيزة الأساسية في صحة البيانات وجودة المعلومات المحاسبية والمالية.						
02	المراجعة علم قائم بذاته له فروض ومبادئ أساسية ومنهج عمل وهيكل متكامل.						
03	تقوم المراجعة الخارجية بإعطاء الصورة الصادقة والحقيقة لمجمل الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها.						
04	المراجعة الخارجية تقتصر أعمالها على الفحص والتحقيق في السجلات والوثائق المحاسبية.						
05	يعد تقرير المراجع الخارجي وسيلة اتصال ورقابة على وضعية المؤسسة المالية.						
06	يعتمد على مخرجات المراجعة جميع الفئات المستفيدة من القوائم المالية.						
07	مخرجات عملية المراجعة الخارجية تتمثل في ابداء الرأي الصريح من قبل المراجع والمصادقة على الحسابات.						

القسم الثالث: نقاط التوافق للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية بالجزائر.

من فضلك حدد درجة موافقتك على أهمية كل عنصر من العناصر في الجدول التالي لنقاط التوافق للمعايير الدولية للمراجعة في ظل الممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في الجزائر.

الرجاء الاجابة بوضع اشارة (X) في خانة درجة الموافقة المحددة.

الدرجة	العناصر	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تساعد المعايير الدولية للمراجعة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية					
2	يقوم عمل المراجع الخارجي أساسا على المعايير الدولية للمراجعة					
3	المعايير الدولية للمراجعة تساعد مستخدمي تقارير المراجع في عملية اتخاذ القرار.					
4	معايير المراجعة الدولية المصدرة تحتاج الى بعض التعديلات وليست مثالية					
5	ان توحيد المعايير الدولية للمراجعة يزيد من فعاليتها ونجاعتها					
6	تساهم المعايير الدولية للمراجعة في التقليل من التفاوتات بين ممارسات المراجعين في مختلف الدول					
7	على المراجع الخارجي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية وقواعد السلوك المهني					

القسم الرابع: إجراءات المراجعين الخارجيين في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

من فضلك حدد درجة موافقتك على أهمية كل عنصر من العناصر في الجدول التالي لنقاط إجراءات المراجعين الخارجيين في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الرجاء الاجابة بوضع اشارة (X) في خانة درجة الموافقة المحددة.

الدرجة	درجة الموافقة					العناصر	الترتيب
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة		
1						يستند مراجعو الحسابات في إعداد تقاريرهم إلى مخرجات المراجعة الداخلية للكشف عن الفشل المالي.	
2						يعتمد مراجعو الحسابات على التقرير الذاتي في إعداد تقاريرهم للإبلاغ عن الفشل المالي.	
3						إن عدم تقديم المعلومات الكافية و الملائمة من طرف إدارة الشركة لا تساعد المراجع في تحديد الأداء المالي للشركة.	
4						إن تطبيق معايير المراجعة من طرف المراجع الخارجي هي التي تجعل رأيه أكثر مصداقية، و يجنب المؤسسة مخاطر الفشل.	
5						الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة هو مرحلة إعلان و تأكيد إفلاسها.	
6						المراجع الخارجي مسؤول عن التعرف على مؤشرات الفشل المالي و معرفة أسبابها و معالجتها.	
7						يبدي مراجع الحسابات الخارجي العناية المهنية الكافية من أجل إعطاء التقرير المناسب عند وجود شك حول قدرة الشركة على الاستمرار.	

القسم الخامس: مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

من فضلك حدد درجة موافقتك على أهمية كل عنصر من العناصر في الجدول التالي لنقاط مسؤوليات المراجع الخارجي القانونية في الإبلاغ عن الفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية.

الرجاء الاجابة بوضع اشارة (X) في خانة درجة الموافقة المحددة.

العناصر	درجة الموافقة				
	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1					يترتب على مهنة المراجع الخارجي إعداد تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرارية نشاط المؤسسة.
2					يبدي المراجع الخارجي رأيه إذا اكتشف خلل أو خطأ في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
3					يكتفي المراجع الخارجي في إعداد تقريره عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية.
4					يتوجب على المراجع الخارجي الاستفسار من إدارة الشركة حول اكتشاف أي خطأ جسيم، أو تصرف غير قانوني في الحسابات.
5					المراجع الخارجي لا يهتم للمخاطر المحتملة بفشل المؤسسة، بينما يهتم بإعطاء رأيه في القوائم المالية فقط.
6					يتعرض المراجع الخارجي إلى رفع المساءلة أو رفع قضية ضده إذا شك في عدم استمرارية المؤسسة و لم يقم بإبلاغ الإدارة.
7					في حالة الفشل المالي للمؤسسة يكتفي المراجع الخارجي بتقديم تقريره و لا يقترح حلول.
8					يحافظ المراجع الخارجي على سرية المعلومات التي حصل عليها مهما كان تأثيرها على الأداء المالي المستقبلي للمؤسسة.